جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: حقوق

تخصص: قانون عام اقتصادي

من إعداد الطالبين: قوجيل سعاد

حيزي ناجية

بعنوان:

معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

نوقشت بتاريخ: 2020/09/23

أمام اللجنة المكونة من السادة الأعضاء:

اعضاء لجنة المناقشة	الدرجة العلمية	الصفة
الدكتور قادري لطفي محمد الصالح	أستاذ محاضر ب	رئيسا
الدكتورة قدة حبيبة	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
الدكتورة مبعوج أحلام	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2019 ـــ 2020

الشكر

"من اجتهد وأصاب فله أجران، ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد

الحمد لله الذي وهبنا نعمة العقل سبحانه والشكر له

على كل نعمه وفضله وكرمه.

تبارك الله ذو الجلال والإكرام.

نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة في إنجاز هذه المذكرة.

ونخص بالذكر الأستاذة المحترمة

"الدكتورة قدة حبيبة"

التي لم تبخل علينا بنصائحها وإرشاداتها، من خلال إشرافها

على عملنا خطوة بخطوة، وبكل جدية وتفاني.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري لأعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا

بقراءة ومناقشة هذه المذكرة

كما نتقدم بالشكر الخالص إلى كل من:

أساتذة قسم الحقوق.

وشكر خاص لكل الأصدقاء والزملاء والطلبة

ونشكر في الأخير كل من قدم لنا يد المساعدة

سواء من قريب أو من بعيد.

فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح أمي الطاهرة

وإلى جميع إخوتي

وإلى كل زملائي الاعزاء في العمل

ناجية

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	ترتيب أكبر 10 شركات متعددة الجنسيات في العالم 2000:	27
2	افضل خمس شركات اجنبية تعمل في الجزائر محققا نجاحا كبيرا	27
3	تطور نشاط الشركات المتعددة الجنسيات من خلال لفترة 1990-2012 القيمة بالأسعار المالية مليار دولار	28
4	الامتيازات الممنوحة للمستثمرين	40
5	أهم الدول المستثمرة في الجزائر	41
6	توزيع المشروعات المصرح بها في الجزائر في ايطار الشراكة مع الدول الأجنبية من 1993/11/13 إلى 2018/12/31.	42
7	ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة لدى الوكالة الوطنية للاستثمار	47
8	توزيع حصيلة الوكالةالوطنية لتطوير الاستثمار حسب قطاع النشاط	48
9	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها في الجزائر(2006-2016)	49

قائمة المحتويات

الشكر

الإهداء

الفرع الأول: دوافع المستثمر الأجنبي: 14

الفرع الثاني: دوافع جذب الاستثمار المباشر الأجنبي من طرف الدول المضيفة: 15

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي..... 17

الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي في الفكر الاقتصادي..... 17

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الواقع العلمي..... 21

المبحث الثاني: انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلاقته بالشركات المتعددة الجنسيات.... 23

المطلب الأول: انعكاسات الاستثمارات الأجنبية على الدول المضيفة: 23

الفرع الأول : مزايا الأجنبي المباشر على الدول المضيفة: 23

الفرع الثاني: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المستثمرة:..... 24

الفرع الثالث: سلبيات الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة: 24

الفرع الرابع: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المستثمرة:..... 25

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات:..... 25

الفرع الأول: تطور ش م الجنسيات حول العالم:..... 25

الفرع الثاني: دور الشركات المتعددة الجنسيات في مجال الاستثمار الأجنبي..... 29

الفرع الثالث: دور الشركات المتعددة الجنسيات في توجيه الاستثمارات 29

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 31

المطلب الأول: الاطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... 31

الفرع الأول: في ظل الاقتصاد الموجه 31

الفرع الثاني: في ظل المرحلة الانتقالية والانفتاح على السوق..... 34

المطلب الثاني: الضمانات والمزايا والحوافز الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي 37

المطلب الثالث: الآليات المختصة في ترقية الاستثمار 42

الفرع الأول: الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة بالمساهمة وترقية الاستثمارMDCGCPP 43

الفرع الثاني: المجلس الوطني للاستثمار CNI..... 43

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار BND..... 46

خلاصة الفصل..... 50

الفصل الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مقدمة الفصل الثاني 52

المبحث الأول:المعوقات التشريعية والقانونية للاستثمار الأجنبي.....
52

المطلب الأول: مخاطر نزع الملكية
.....52

الفرع الأول: نزع الملكية للمنفعة العامة والمصادرة.....
53

الفرع الثاني :التأميم والاستيلاء.....
54

المطلب الثاني: عدم الاستقرار القانوني..... 55

الفرع الأول: القوانين الصادرة قبل الإصلاحات.....
55

الفرع الثاني : القوانين الصادرة بعد الإصلاحات.....
56

المطلب الثالث : القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر.....56

الفرع الأول : القيود القانونية المفروضة على الاستثمارات الأجنبية.....
56

المبحث الثاني: المعوقات السياسية والبيئية للاستثمار الأجنبي المباشر في
الجزائر.....62

الفرع الأول: التهديد الأمني.....
62

الفرع الثاني : عدم الاستقرار السياسي.....
63

المطلب الثاني: المعوقات البيئية.....64

الفرع الأول :العامل الديمغرافي.....
64

الفرع الثاني :العامل الثقافي.....
65

المطلب الثالث :علاقات الدولة الجزائرية بالمجتمع.....
66

الفرع الأول :العلاقة المتأزمة بين الدولة والمجتمع.....
66

الفرع الثاني : أزمة المشاركة في صنع القرارات.....
67

المبحث الثاني: المعوقات الإدارية والإجراءات للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
.....68

المطلب الأول : الفساد الإداري و انعدام الشفافية في المعاملات الخاصة
بالاستثمار.....68

الفرع الأول : تفشي الرشوة و الفساد في المعاملات المتعلقة
بالاستثمار.....68

الفرع الثاني : انعدام الشفافية في المعاملات الإدارية.....
69

المطلب الثاني: المعوقات الإجرائية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
.....71

الفرع الأول: تعقد وطول مدة الإجراءات الإدارية.....
71

الفرع الثاني : مشاكل القطاع الجمركي.....
72

المبحث الثالث: العراقيل الاقتصادية و المالية 73

المطلب الأول : محدودية الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية.....
74

الفرع الأول : الاقتصاد الجزائري اقتصاد
ريعي.....74

الفرع الثاني : تحليل المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري.....
75

المطلب الثاني : النمو وعدم وجود سوق منافسة.....
77

الفرع الأول: معدلات النمو الاقتصادي.....77

الفرع الثاني: عدم وجود سوق منافسة..... 78

المطلب الثالث : معوقات التمويل البنكي والبنية التحتية..... 79

الفرع الأول :ضعف الأنظمة التمويلية للاستثمار الأجنبي..... 79

الفرع الثاني: قلة الإعانات والمساعدات المالية.....81

خاتمة الفصل الثاني..... 83

الخاتمة 85

الملخص 99

مراجع البحث..... 89

الملاحق 93

الملخص 96

قائمة المختصرات باللغة العربية:

المختصر	المعنى
ش م ج	الشركات المتعددة الجنسيات
ط	الطبعة
ص	الصفحة
ج ر	الجريدة الرسمية
AND	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
APSI	وكالة ترقية ودعم الاستثمار
CNI	المجلس الوطني للاستثمار
MOI	الوزارة المنتدبة للاستثمار
قائمة المختصرات باللغة الفرنسية	
agence de pronotion de soution et de sui des investissement	APSI
agence nati onal de devloppement de linresti ssement	AND
conseil nationnal de in lenvelissment	CNI
numerce	N
page	P
eond monétaie in termateonal	FMI
ministere de gestion des investissement	MOI

مقدمة

مقدمة

التنمية الاقتصادية هي هدف ومسعى كل دول العالم ولا سيما الدول النامية وذلك من أجل مواكبة التطورات والتغيرات الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ولا سيما الدول النامية والتي هي بحاجة ماسة إلى البحث عن أهم المحركات الأساسية للتنمية، هما كل اقتصاديات العالم، وذلك بالاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لما لها من دور كبير وفعال في نقل التكنولوجية والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال، وتحسين المهارات والخبرات ومن هذا المنطلق حرصت الكثير من الدولعلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا ما أدركته الدول المستقبلية وخاصة النامية منها) التي تبحث عن نموها الاقتصادي، ولهذا جاهدت بشت الوسائل منها أن تصلح من مناخها الاستثماري على النحو الذي يجعل المستثمر يستشعر بالاطمئنان فيم انجذابه إليها.

والجزائر تعتبر من بين الدول التي تحاول جذب المستثمر الأجنبي فيها، وذلك بمختلف الطرق والوسائل التي اعتمدتها مثل وضع عدة ضمانات وامتيازات التي تشجع على ذلك، خاصة في الفترة الأخيرة، فقامت بتهيئة المناخ المناسب لجذبه والاعتماد على ما تملكه من مقومات وثروات طبيعية هامة والموقع الجغرافي المتميز، كما بادرت باتخاذ وإصدار العديد من القوانين المستعجلة للاستثمار الأجنبي ومن بين هذه القوانين قانون 1982 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وقانون 10/90 بالنقد والقرض حيث ساهم هذين القانونين بشكل كبير على توسيع دائرة، الحرية الممنوحة للاستثمار الأجنبي من خلال تقرير مبدأ حرية الاستثمار وحرية تمويل رؤوس الأموال كما يعتبر الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار من الأكثر القوانين الملائمة للاستثمار، حيث حاول إعطاء مجال واسع للمستثمر الأجنبي وذلك من خلال إزالة بعض العراقيل والصعوبات من خلال الأجهزة الجديدة مثل الوكالات الوطنية لتطوير الاستثمار، والمجلس الوطني للاستثمار.

وهنا لابد أن نشير أنه أي قانون للاستثمار تصدره الجزائر، لا بدا أن تأخذ بعين الاعتبار أن يكون متماشيا مع القانون الدولي وتثبيتها للمبادئ الدولية المتعلقة بالاستثمار، وهي حرية الاستثمار، وكذلك حرية تحويل الأموال الحق في اللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية المنازعات الخاصة بالاستثمارات.

أ- أهمية الدراسة:

– تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من المزايا ٱقتصادية التي تدفع بحرية التصنيع في البلد المضيف، وذلك من خلال قيام مشروعات جديدة، كما يمكن لها أن تعمل على تحقيق بعض الاحتياجات والمستلزمات التي يحتاجها الفرد وكذلك توفير عناصر الانتاج وإنشاء المشاريع، كما يساعد على رفع مستويات العامل المحلي، كإنشاء معاهد لتدريب الأيدي العاملة الوطنية على الآلات والأساليب الجديدة التي يقدمها الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب–أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نحاول الوصول إلى مجموعة من الأهداف وهي:

1– معرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

2– التعرف على الدوافع والمحركات التي تشجع على الاستقطاب المستثمر الأجنبي

3– كيفية معالجة الصعوبات والعراقيل التي يمكن أن تواجه المستثمر الأجنبي ومحاولة حلها نظرا للدور المهم الذي يلعبه في مساهمته الكبيرة في التنمية الاقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع أسباب اختيار لهذا الموضوع إلى النقاط الأساسية:

1– أن الجزائر بلد له كل المقومات الطبيعية والبشرية والمادية التي تجعل منها دولة مستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير، لكي تستطيع الاستفادة من التدفق من رأس لمال الأجنبي واستخدامه في تحريك عجلة وتطوير الاقتصاد الوطني.

2– أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور كبير وفعال في تحيين وترقية وتطوير أي بلد لو تم فسح مجال واسع وتحقيق ضمانات ومنح امتيازات له مع غيره البلد المضيف في توفير المناخ السياسي والاقتصادي الملائم لجذبه مع حفاظها على التحكم في اقتصادها الوطني وتنميته.

الصعوبات

1. قلة الاحصائيات المتعلقة بالتوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
2. قلة الدراسات الميدانية في الموضوع، وتعذر للحصول على بعض الاحصائيات الحديثة.
3. قلة وجود هيئات والوكالات المتخصصة اقليميا فيما يخص الاستثمارات الحديثة المباشرة في الجزائر

4. الظروف الاستثنائية المفاجئة التي عرفتها الجزائر وكل العالم الوباء كوفيد 19 مما أدى الى صعوبة التواصل والتنقل لاثراء هذا الموضوع بمعلومات أكثر .

ومن خلال تفحصنا للقوانين الاستثمار التي أصدرتها الجزائر يتبين أنها حرصت على استخدامها على العديد من الحوافز والامتيازات المالية، والتمويلية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من دور وأهمية كبيرة في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية .

وهذا دليل واضح على مدى اهتمام الجزائر بتشجيع على استقطاب المستثمر الأجنبي المباشر من خلال تلك الامتيازات والضمانات الممنوحة له، ومع ذلك فالجزائر تعرف ضعف كبير في استقطاب المستثمر الأجنبي رغم كل هذه الامتيازات والمقومات التي تضعها.

اشكالية الدراسة:

ان اهم عوامل جدب الاستثمار الاجنبي المباشر وهو ايجاد بنية قاعدية وهيكلية متطورة وأنظمة مالية وبنكية قوية توفر مناخ اقتصادي واجتماعي محفز لذلك .

ونحن نعلم ان هناك دول نامية تتمتع بمزايا اقل جادبية من المزايا التي تملكها الجزائر وقد استقطبت نسبة اكبر من الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومن هنا يبرز التساؤل الأساسي لبحثنا:

ماهو سبب ضعف وانخفاض الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر رغم كل المقومات التي تملكها؟

وللإجابة عن هذه الاشكالية لابد أولا أن نشخص حالة الجزائر وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر في إطار إستقطابه وجذبه وذلك لأهمية الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية ومدى تأثيره على تدفقات رؤوس الاموال الأجنبية المباشرة ولهذا تكمن أهمية وأهداف الدراسة من أجل التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر والعوامل المؤثرة في حجم الاستثمار في الجزائر .

الدراسات السابقة:

بوحلاس محمد خليل: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية 2009/2008.

بامحمد نفيسة: تحليل جاذبية الاستثمار الاجنبي في الجزائر بتطبيق مقارنة oli مذكرة تخرج ماجستير الجزائر 2015.

خيالة خيرة: دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي في الدول النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر: دراسة تحليلية لفترة 2000-2012. مذكرة تخرج ماجستير الجزائر 2015.

بعداش عبدالكريم: الاستثمار الاجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، أطروحة الجزائر2008.

ولمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا في دراستنا على اتباع المنهج الوصفي في طرح هذا الموضوع والتطرق إليه في كافة جوانبه، واعتمدنا بذلك على مجموعة من الأدوات والوسائل المتكملة في الدراسة ومنها: النصوص القانونية وكذلك المراجع من كتب ومذكرات وتقارير، وإحصائيات، وكذلك الاستعانة بشبكة الانترنت من مسايرة الدراسات الحديثة.

أما فيما يخص الخطة المتبعة في الدراسة فإننا حاولنا استعراضها في فصلين وهما:

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر ، مفهومه، محدداته و تطوره .

الفصل الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآليات تفعيله في الجزائر.

الفصل الأول

مقدمة الفصل الأول

إن الفجوة الكبيرة بين الدول النامية والدول المتقدمة إلى تشجيع الدول النامية للاستثمار، والذي رأت فيه وسيلة من الممكن أن تلحق بها الدول المتقدمة عن طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحسين أوضاعها على المستوى الدولي، وقد كانت احدى الوسائل المستخدمة لتحقيق ذلك، وهي فكرة الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر مكملا مهما لمصادر التمويل الأخرى.

وهذا ما دفع الكثير من الدول ومن بينها الجزائر إلى اصدار تشريعات متعددة لتشجيع قدوم رؤوس الأموال الأجنبية إليها وذلك رغبة منها في تشجيع المستثمرين الأجانب وجلبهم إليها وعلى هذا الأساس نتناول في دراستنا لهذا الموضوع ونتطرق إليه في بعض المفاهيم الأساسية وقد قسم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر .

المبحث الثاني: انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلاقته بالشركات المتعددة الجنسيات.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي في الجزائر

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

ان معظم الدول تحاول ان تضع خطط اسثمارية لتجسيد سياسة اقتصادية تهدف الى تحسين وضعها الاقتصادي ونموه.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر وخصائصه وانواعه

قبل التعرض الى تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر ومعرفة مدى أهميته في التنمية الاقتصادية علينا اولا ان نعرج ولو بشكل بسيط الى مفهوم الاستثمار لغتا واصطلاحا

أولا: لابد من تعريف مصطلح استثمار لغة واصطلاحا.

لغة: كلمة مشتقة من الثمر، ويطلق الثمر على عدة معادن، كعمل الشجر إلى ما ينتجه الشجر، وأنواع المال، والبحث عن النماء والزيادة...[1]

إصطلاحا: هو عبارة عن عمل أو تصرف لمدة معينة من أجل تطوير نشاط اقتصادي، كان هذا العمل في شكل أموال مادية أو غير مادية من بينها الملكية الصناعية، المهارة الفتية، نتائج البحث أو في شكل قروض...[2]

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الاستثمار الأجنبي سواء كان شخصا طبيعيا أو معنوي، حضى باهتمام كبير لدى القانونيين وعلماء الاقتصاد وكذلك على الاتفاقيات الدولية التي حاولت وضع بعض المفاهيم الخاصة به لان هناك من يعتبر أسلوب الاستثمار المباشر، يقوم على سلطة الرقابة والاشراف على أمواله وادارتها، بطريقة تشعره بالاطمئنان والارتياح، كما يحقق الاستثمار بعض المزايا للدول المضيفة...[3]

أولا: الاتفاقيات الدولية

ولعلى من أهم هذه الاتفاقيات اتفاقية واشنطن لعام 1965، وفي الحقيقة لم تعرّف الاستثمار وانما فقط تحدثت عن انصاف الاستثمار انها تنقسم الى ثلاثة:

1. المساهمات التي تعد استثمارا مباشرا او غير مباشر
2. الاستثمار المباشر بطريق المساهمات

---

[1]– قطب مصطفى سابق، الاستثمار أحكامه وضوابطه في فقه الاسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص: 15.

[2]– قطب مصطفى ساقو، مرجع سابق، ص: 15.

[3]– جابر فهمي عمران، الاستثمارات الأجنبية في منطقة التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، 2000، ص: 379.

3. استثمارات لا تدخل ضمن هاذين النوعين ويرجع تحديدها الى مجلس الادارة الوكالة الدولية للاستثمار التي انشتها الاتفاقية.

ثانيا: على مستوى القوانين الداخلية:

نلاحظ ان المشرع الجزائري لم يعرف الاستثمار تعريفا دقيقا واضحا وانما قام بتحديد العمليات التي يمكن ان تعد استثمارات، ولقد نصت المادة 2 من الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار يقصد به :

1- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة او توزيع قدرات الانتاج او إعادة التأهيل والهيكلة والمساهمة في راس مال مؤسسة في شكل مساهمات عينية او نقدية.

2- استعادة النشاطات في إطار عملية خوصصة كلية او جزئية[1] .

من خلال هذه المادة نجد ان المشرع الجزائري في الواقع لم يعرف الاستثمار وانما حدد بعض صوره وكذلك المادة لم تميز بين الوطني والاجنبي ولا بين العام والخاص ولا بين الطبيعي والمعنوي ولا بين المقيم والغير المقيم ،ولهذا فانه ترك تعريف الاستثمار الى الفقهاء والعلماء لاقتصاديين والقانونيين وكلا على حسب وجهة نظره والتطرق الى أهم تقسيمات الاستثمار الأجنبي وهما الاستثمار المباشر والاستثمار الغير مباشر، لأن مجمل قضايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة محورا اهتمام والكثير من رجال الأعمال والحكومات في الدول النامية والمتقدمة معا، وذلك منذ بداية النصف الثاني من هذا القرن سواء من أهمية هذه الاستثمارات في الدول النامية أو أساليب تنفيذها ودوافع الشركات متعددة الجنسيات ولعل وجب علينا أولا أن نتطرق إلى إعطاء الفرق بينهما، أي الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر.

الاستثمار الأجنبي غير المباشر: ويسمى بالاستثمار المالي فيقدم المستثمر فيها المساهمة المالية فقط وذلك عن طريق تقدير القروض اللازمة لتمويل المشروع المزمع انشاؤه.[2]

ويقاسم ملكية المشروع الاستثماري كلا من رأس المال الأجنبي والوطني ولا يشك أن مبدأ المشاركة في المشروع الاستثماري يعتبر استدراك الحكومة تأييدا رقميا للمشروع الاستثماري.

[1] - أمر رقم 01-03 مؤرخ فسي 20 اوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم . ج.ر 47 سنة 2001.

[2]- ناصر عثمان محمد عثمان، ضمانات الاستثمار الاجنبي في الدول العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص: 19.

وهناك من يعرف الاستثمار الاجنبي الغير مباشر (بانه قيام المستثمر بالتعامل في انواع مختلفة من الاوراق المالية سواء كانت حقوق ملكية (الاسهم) او حقوق دين (سندات)[1].

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا أساسيا ومساهما كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذا نال اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين وهو يعتبر العمود الفقري لدراستنا والذي سيتم التركيز في دراستنا عليه والترافق على أهم التعاريف والمفاهيم التي تناولته، خاصة أنه لا يوجد اتفاق شامل على تعريف موحد له، وكان هناك تباين شامل في الآراء حول مفهومه لكن هناك اتفاق غير أنه لكن يكون اهتماما ما أجنبيا متى كان المستثمر شخص ضعيف أو معنوي الانتاج بجنسية البلد المضيف للاستثمار.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من أنواع الاستثمار يتم خارج موطنه تماما سعيا وراء توفيق حمله من الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية ولقد تم تعريفه عند بعض الاقتصاديين العرب مثل تعريف الدكتور فريد النجار وعلى أنه الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة المدى ويعكس منفعة وسيطرة ذاتية للمستثمر الأجنبي أو المؤسسة الأمر فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة، غير تلك التي تنتمي إلى جنسيتها.[2]

كما عرفه الدكتور عبد الله عبد المجيد المالكي" على أنه شراء الشخص الاقتصادي الأجنبي للأموال الانتاجية الإضافية من غيره، وتوظيفها من قبل الشخص ذاته من أجل الحصول على منفعة أو ربح.[3]

كما عرفه ناصر عثمان حيث عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "إقامة مشروعات مملوكة ملكية كاملة لمستثمرين أجانب، أو ملكية حصص تمكنهم من السيطرة على ادارة ويقوم المستثمرين الأجانب فهذا النوع من الاستثمار من خلال إنشاء فروع للشركات الأجنبية الأصلية أو شركات تابعة أو مشروعات مشتركة..."[4]

أما تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للاستثمار المباشر OCDE: هو تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية، ويمكن لهذا التحرير أن يكون في مجال عمليات معينة.

---

[1] - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر والغير المباشر في البنية الاقتصادية العربية، دار الجامعة، مصر 2004.

[2]- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003، ص 24.

[3]- عبد الله عبد المجيد المالكي، استراتيجيات تشجع الاستثمار في الأردن عمان، الأردن 1994، ص: 12.

[4]- ناصر عثمان محمد عثمان، المرجع السابق، ص: 20.

كما عرفته منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد (هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة وقدرتها على التحكم الاداري بين دولة ام وشركة او وحدة انتاجية في قطر آخر[1]

كما عرفته أيضا: هو ذلك الاستثمار من أجل تحقيق أهداف إحصائية لافتة عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن أن يكون انطلاقا من توحيد المعارف المستعملة من طرف الدولة المنظمة للاستثمار والدولة المضيفة له.

أما بالنسبة لتعريف صندوق النقد الدولي FIMI:

يعرف صندوق النقد الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر أنه تلك الاستثمارات المخصصة لهدف اكتساب فائدة، دائمة في مؤسسة تمارس نشاطها داخل تراب دولة أخرى ويكون هدف هذا الأخير هو امتلاك سلطة قرار معينة فعلية في تسيير المؤسسة فإن الوحدات المشاركة والغير المقيمة والتي تخصص استثمارات فهي مسماة استثمارات أجنبية مباشرة.

الفرع الثاني خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه:

الخصائص:

من خلال التعاريف السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر يمكننا أن نستقرأ أهم الخصائص التي يتميز بها الاستثمار الأجنبي المباشر عن غيره من الاستثمارات الأجنبية ومنها ما يلي:[2]

1- الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بطبيعته استثمار منتج فهو بالضرورة يتكون استغلال امثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته إلا بعد دراسات معمقة للمشروع وكافة بدائله للعملية الفنية والتقنية المتاحة.

2- تختلف الاستثمارات الاجنبية المباشرة عن كل القروض التجارية والمساعدات الانمائية الرسمية التي أصبحت شديدة الشروط في أن تحويل الارباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح التي تحققها المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى المشروعات التي تستخدم فيه[3].

[1] - الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2001، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، 2001.

[2] محمد خليل بوحلايس، معوقات الاستثمار الغير المباشر في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص: 16.

[3] - حامد عبدالمجيد، دراز، السياسة المالية دار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2003، ص7.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان المضيفة يسمح لها اللجوء إلى أسواق التصدير التي كانت مغلقة أمامها بفضل شركات التصدير والتوزيع العالمية التي تمتلكها الشركات الدولية وأيضا بفضل انتشار التكنولوجيا بين الشركات الوطنية، ورفعها له لمستوى كفاءتها الانتاجية مما يجعلها أكثر تنافسية على المستوى العالمي.

4- أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد عملات أجنبية تساهم في ملئ الفجوة الادخارية وفجوة رأس المال الأجنبي فحسب، إذ غالبا ما يصاحب التدفقات الاستثمارية.

5- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة للتمويل كونه غير منشئ للمديونية فهو يحقق علاقات دائمة ومتينة مع البلد المضيفة لهذا المستثمر من خلال تطوير مؤسساتها وهو بذلك يختلف عن الاستثمار الغير مباشر أو ما يطلق عليه (المحفظي) الذي يقتصر فقط على امتلاك أوراق مالية من أجل الحصول على دخل مالي سريع يستجيب لمتطابقات التوظيف.

ب- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

نظرا للتطورات التي عرفها العالم والثورة التكنولوجية والإعلامية والتوسع الكبير للعولمة، وما نتيح عنها من تسهيلات إقليمية وجغرافية بين الدول وتحقيق ربح كبير في الوقت، ولعل ظهور الشركات المتعددة الجنسيات tngs والتي ساهمت بشكل كبير في إنماء مشاريع استثمارية خارج دولتها الأمر في دولة أخرى منطقة للاستثمار والتي أدت إلى تدفق رأس المال الأجنبي المباشر ولعل من أهم الأشكال أو الأنواع التي تحتاجها الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر ما يلي:

أولا: الشركات المشاركة

يقصد بالشركة المشاركة هي شركة سواء كانت صغيرة أو كبيرة متكونة بواسطة اثنين أو أكثر من الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين، أو منظمات يستهدف نشاطاتها في اطار تكوين شركة جديدة بهدف تحقيق ربح يصفه دائما، ويتم بشكل عام تقسيم الملكية من قبل المساهمين بأسلوب متساوي تقريبا وتحت السيطرة المطبقة لأحد المتعاقدين هذا النوع من الشركات تتميز بمشاركة أحد أو بعض المستثمرين المحليين (الوطنين) مع شركاء من دولة أخرى وينشر هذا النوع في الدول العربية التي تتمتع بوفرة رجال الأعمال المحليين أصحاب الأموال وخاصة الدول العربية المصدرة للبترول كدول الخليج ويعتبر هذا النوع من الشركات مستحبا من طرف المستثمرين الأجانب الذين يفضلون التعامل مع شركاء قادرين ماليا في الدول المضيفة وهذا تقليل من مخاطر الاستثمار الكثيرة.

وتتمتع الشركة المشاركة بعدد من المزايا لكن يأخذ عليها بعض الأمور ترتبط بها وإذا لم يتحقق أي شيء من النقاط الايجابية في هذا الشكل من الاستثمارات ويمكن ذكر أهدافها:

1- صعوبة إدارة الشركة المشاركة وذلك لاختلاف الأساليب الإدارية المستخدمة.

2- إذا استحدثت الشركة على أكثر من نصف رأس المال فإنها يمكن أن تواجه مشكلات إدارية بسبب عدم رض الأقلية لها إذ استحوذت الشركة على أقل من النصف فهذا يؤثر بصورة واضحة على الطريقة تسييرها وقدراتها الإدارية في حالة عدم نجاح الشركة المشاركة فإن الخاسر يمكن أن تسبب العديد من المشاكل للشركة يوجب عليها أن تنسحب أو التي تكون عرضة لمنافسه جديدة والتي تؤدي إلى فقدانها لحصصها من السوق.

أما بالنسبة للأهم المزايا التي يوفرها هذا النوع من الاستثمار نذكر ما يلي[1]:

- يحدد أهمية الاستثمار في الخارج وخاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة عندما يكون تمويل الاستثمار يمثل مشكل وعبئ كبير على الشركة بمفردها.
- يمثل حماية نسبية ضد المخاطر السياسية وأنواع الملكية.
- يمكن يتأثر للتعاون بالنسبة للشركتين في حالة تركيز جهودهما بقوة في المجالات المختلفة.
- يفتح أسواق مالية جديدة ويسمح باستعمال أدوات جديدة للتمويل.
- يساعد على الانتفاع من المزايا الجبائية للشركة الأجنبية.

ثانيا: الاستثمار المملوك كليا من الشركة الأجنبية[2]

هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي والخدماتي على مستوى البلد المضيف، وفي ما يرتبط بالدول المضيفة وخاصة منها النامية تتردد نوعا ما في السماح لهذه الشركات من الحصول على الملكية الكاملة للمشاريع الاستثمارية، وهذا خوفا التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، كذلك نتيجة للتخوف من احتمال انتشار احتكار الشركات الأجنبية للأسواق الدول النامية وعدم قدرة المؤسسات الوطنية على منافسة الشركات المتعددة الجنسيات التي تفرض عليها منافسة قوية وأن لهذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر عدة منافع ومنها:

1- اشباع المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة كما تحسن من ميزان المدفوعات البلد المضيف من خلال التقليل من الاستيراد وربما توجهه نحو التصدير.

---

[1]- عبد السلام أبو قحف، المرجع السابق، ص: 24.

[2] - أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص19.

2- يساهم مساهمة فعالة في تحديث التكنولوجية على نطاق كبير.

3- تحقيق مناصب فرص عمل مباشرة وغير مباشرة مما ينتج عنه تقليص البطالة.

أما فيما يخص العيوب، فإن الدول المضيفة وخاصة النامية تخاف بشكل كبير من أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية، وما ينتج عنها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض بينها وبين الشركات الوطنية أو بلدان الأم لهذه الشركات.

ثالثا: عمليات التجميع والاندماج

قد تأخذ المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتوج معينسيارة مثلا، لتجميعها لتتحول إلى منتوج نهائي تام الصنع وهذا النوع من العمليات موجه في أغلب الأحيان إلى أسواق الدول النامية، حيث يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة اللازمة للتصميم الداخلي وطرق التخزين والصيانة ...الخ، مقابل عائد مادي يتفق عليه[1].

وفي السنوات الأخيرة من القرن الماضي (التسعينات) كانت هناك العديد من عمليات التوسع الخارجي وذلك من خلال التضامن والاندماجات في الأنشطة المتجانسة سواء كان على المستوى الدولي أو على المستوى التجمع الاقليمي.[2]

[1]- عبد السلام أبو قحف، المرجع السابق، ص: 24.

[2]- عبدالمطلب عبدالحميد، منظماتها، شركتها، تداعياتها، دار الجامعة الاسكندرية، 2006، ص185.

المطلب الثاني: دوافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إذا تحدثنا عن الدوافع العامة للاستثمار فإننا نجدها لا تخرج عن الرغبة الملحة في تحقيق الربح، وأيضا مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية، وأيضا وفرة الأيدي العاملة المتخصصة في كافة المجالات وأهمها تحقيق التنمية الاقتصادية لذلك سنتطرق أولا لدوافع المستثمر الأجنبي ثم نتناول دوافع جذب الاستثمار الأجنبي.

الفرع الأول: دوافع المستثمر الأجنبي:

بطبيعة الحال أن الشركات المتعددة الجنسية والمستثمرين الأجانب وبعض القدرات الخاصة وجان القوة متمثلة أساسا في الوفرة المالية والتفوق التكنولوجي والمهارات الادارية مما دفعت بهم إلى ممارسة أنشطة استثمارية مختلفة خارج الدولة الأمر وهنا سنتطرق إلى أهم دوافع قيام الاستثمار الخارج بالمستثمر الأجنبي والتي تتركز على 3 نقاط رئيسية وهي:

1. **البحث عن المصادر:**

يسعى المستثمر الأجنبي إلى استغلال المزايا النسبية المتوفرة في الدول المضيفة لا سيمى تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية كالنفط والغاز، والمنتجات الزراعية[1].

2. **الرغبة في النمو والتوسع:**

أن عجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع الاستثماري والتجاري في النمو والبحث عن منافد عبر الحدود الوطنية من أجل تطوير الاستغلال التجاري والحصول على أكبر قدر من الأسواق.

3. **الاستفادة من انخفاض تكاليف عوامل الانتاج**

يسعى المستثمر إلى الاستفادة من الانخفاض النسبي في تكاليف عناصر الإنتاج في الدول المضيفة كإيجار الأراضي وأجور العمال، بالإضافة إلى الاستفادة من انخفاض حدة المنافسة المتعلق أساسا بالسعر والجودة وتكاليف النقل.

---

[1]– براهمية أمال، سلايمية ظريفة، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية ، كلية الاقتصادية والتجارية ومومختبر العلم جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 22/21 –2006م.

التخفيف من مخاطر الاعتماد على السوق واحد

يسعى المستثمر الأجنبي إلى توزيع استثمارات في دول وأسواق مختلفة، يهدف واحد من الانعكاسات السلبية للازمات الاقتصادية ومختلف الأخطار التي يمكن التعرض لها، ويتحقق ذلك عندما يكون معامل الارتباط بين عوائد الاستثمار في الخارج ضعيف على عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بينهما قوي نوعا ما، وذلك لأنها تتعرض إلى نفس الظروف التي قد تحدث في السوق[1].

تحث قوة التجارة الخارجية والاستفادة من السياسات الاقتصادية:

يتم اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبي المباشر بهدف تجنب مختلف العوائق التي تعترض التجارة الخارجية ومن بينها الرسوم والضرائب الجمركية نظام الحصص، والإجراءاتالإدارية المعقدة التي تهدف إلى تقليل من الاستيراد ومن جانب آخر الاستفادة من الحواجز والتسهيلات المختلفة المنصوص عليها بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي جذبه وهذه الحوافز مثل تحقيق معدلات الفائدة، الحوافز الجبائية.

الفرع الثاني: دوافع جذب الاستثمار المباشر الأجنبي من طرف الدول المضيفة:

ان جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للإنسان وعديدة تختلف باختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية، ولعل في هذا المقام نذكر أهم الأسباب التي تشجع إلى استقطاب هذا الاستثمار الأجنبي من طرف الدول المضيفة وهي:

1. الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية هناك العديد من الدول التي تمتلك طاقات إنتاجية وثروات طبيعية هائلة والموارد البشرية، المعادن والموارد الطاقوية والأراضي الزراعية، غير أنها لا تملك الإمكانيات المادية والمالية الكافية لاستغلالها لذلك نلجأ إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بدافع الاستغلال الجيد لهذه الموارد.

2. **زيادة معيل تكوين الرأس مالي:**تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في رفع معدل التكوين الرأسمالي خاصة في الدول التي تعاني من مشاكل في التمويل أو عجز في الموارد المالية، ويتحقق ذلك من خلال استغلال المدخرات المحلية المتاحة في أنشطة تعمل على زيادة الطاقة الانتاجية لاقتصاد

[1]– بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، ص: 30.

البلد المضيف من خلال إقامة علاقات شراكة من شأنها زيادة تدفقات الاستثمارات وتنمية مختلف القطاعات.

3.الاندماج في الاقتصاد العالمي:تقوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدور كبير من خلال تعزيز التبادلات التجارية في مجال السلع والخدمات، كما تساهم في زيادة الصادرات، وبالتالي المساهمة في خلق الشروط الملائمة لسياسة اقتصادية موجهة نحو الأسواق الخارجية، والتقليل من الواردات وتحسين الأوضاع المالية للدول المضيفة وكذا تسهيل الدخول في الاقتصاد العالمي بفضل علاقتها المتميزة مع البنوك الخارجية وأسواق رأسالمال خاصة بالنظر إلى الدور الهام الذي تلعبه ش م الجنسيات في الاقتصاد العالمي[1].

خلق فرص عمل: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص جديدة للشغل من شأنها التخفيف من معدلات البطالة، وتؤدي إلى تهيئة وتدريب واستغلال الموارد والطاقات البشرية المتاحة في البلد المضيف والرفع من مستوى العملات الوطنية من خلال تقديم الخبرة وزيادة المهارة الفنية.

الاستفادة من التكنولوجية المتقدمة:

التكنولوجية من العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي لذلك تسعى مختلف الدول للحصول عليها والتمكن من استخدامها عن طريق جذب إ أ م الذي يسمح بنقلها من خلال القنوات الخاصة به، خاصة ش م الجنسيات والفروع التابعة لها باعتبارها مصدرا هاما من مصادر توظيف المعرفة الفنية والابداع التكنولوجي وتأخذ عملية نقل التكنولوجية عدة صور من أبرزها تحفيز التقليد، وتنشيط الطلب على منتجات تقوم على تكنولوجية متطورة.

تحسين وضعية ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للاقتصاد كل بلد، ويعرف بأنه سجل محاسبي منظم لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتيم بين القيمين هي الدولة والمقيمين في دول أخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة[2].

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال التي تدخل ضمن المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين، لذلك فانه يؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات من خلق الحساب الجاري وحساب رأس المال بحيث يساهم الاستثمار في:

---

[1]– حيوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار الهومة للصناعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص: 168.

[2] - رحو وحيدة، مرجع سابق، ص15.

1- زيادة التدفقات الرأسمالية في حالة تبنيه الإستراتيجيةالإنتاجية من أجل التصدير لأنه في هذه الحالة قد تقوم الشركات الأجنبية بالاستخدام المكثف لمدخلات الإنتاج الوطنية.

2- تقليص المدفوعات الدولية في حالة تبنيه لإستراتيجيةالإنتاج من أجل إحلال محل الواردات بم.... الشركات تقوم بسد جزء من حاجات الأسواق المحلية.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي

هناك من يعتبر أن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ترجع إلى محددات الاستثمار الاجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الاجنبي مثل معدل العائد على الاستثمار وسعر الفائدة التسويق تكاليف الانتاج القرارات المتعلقة بالتطور التكنولوجي وهناك محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدولة الأقل مثل ارتفاع حدة المنافسة في دولة الأم، وتراجع معدلات النمو لاقتصادي والركود الاقتصادي في الدولة، والارتفاع النسبي لتكاليف الانتاج في الدولة الأم مقارنة بالدولة المضيفة للاستثمارات...[1]، وهناك ما يقسم محددات الاستثمار الأجنبي إلى نوعين في لفكر الاقتصادي ومحددات لاستثمار الأجنبي في الوقع العملي.

الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي في الفكر الاقتصادي

لقد ظهرت عدة نظريات وكل واحد منها تحاول ن تثبت وجهت نظرها فيما يخص العوامل الحقيقية لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر ومنها:

1. نظرية المزايا المقارنة

وهذه النظرية ترجع للمفكر الاقتصادي Ricordo والتي طرحها في سنة 1817 في كتابه مبادئ الاقتصاد لسياسي وتعتبر من أقدم لنظريات وهذه لنظرية ترتكز بالدرجة كبيرة على لتجارة الدولية من الاستثمارات المباشرة في الخارج ونقوم على نظرية المقارنة على أساس أن البلدان المتطورة يجب أن تتخصص في تصنيع المنتجات التي تمنحها خصية مميزة يمكن من خلالها أن يتحسن وضع كلا منها، وتستند هذه النظرية على فرضية مفادها عدم ثبات عوامل الإنتاج مقابل تحريك المنتجات وهذه النظرية وضع أسسها مريكاندو، وأكملها من بعده جون شيوارت ميل وآخرون، ورغم مرور ما يقارب قرنين على هذه النظرية إلا أنها تعتبر من الركائز الهامة لأسباب قيام التجارة الدولية.

[1]- سعدي هدى محاظرات الاستثمار الدولي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2016، ص: 201.

2. النظرية النيو كلاسيكية

ويقود هذه النظرية كل من ohlén heckscher إلى أن اختلاف الموارد بين دول العالم هو السبب الرئيس في قيام الميزات النسبية القائمة على هبات موارد الإنتاج، وكان ohén 1933 أول من قدم شرحا لحركة رؤوس الأموال بين الدول، والذي يبين أهم عامل محرك لرأس المال الدولي هو معدل الفائدة ومع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة في رأس المال سينتقل بكل حرية ما بين أسواق المال العالمية، وقد ارجع اختلاف معدلات الفائدة ما بين الدول إلى قضية توفر رأس المال وإنتاجية رأس المال بين الدول، كما حلل الاستثمار الأجنبي كنظرية أيضا كل من macdogal 1960 و kind 1964، ورغم أن تحليلها الاستثمار المباشر[1] هو الأساس والهدف من وراء تحليلهما والسبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج في غاية البساطة هو ندرية وعدم توفره بالخارج، ومن ثم فإن العائد والخارج سيكون مرتفعا إلا أن هذه النظرية لم تلقى استحسانا كبيرا وفشلت لعدة أسباب[2]، فالنظرية النيوكلاسيكية لم تميز ما بين الاستثمار الأجنبي وغير المباشر، والاختلاف ما بين التوعية واضح، فقد فشلت النظرية بشكل تدريجي في التعامل مع الواقع، فافتراضات ohlén من تحركات رؤوس الأموال قد لاقت قول في الحقبتين اللاحقتين لظهورها، ولكن حاليا ولكن أصبح ظاهر أن مثل هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

3. نظرية عدم كمال السوق

وتقوم هذه النظرية على أن الشركات التي تنشط خارج حدود بلدها الأصلي أي العاملة في الخارج، أن تمتلك ميزة احتكارية أو كفاءة نسبية في أحد المجالات التالية، التكنولوجية المتطورة،تكلفة عامل رأس المال، وتقوم على أساس مستوى الإنتاج مثل إنتاج السيارات وعلى مستوى التسويق كالدعاية، وإعلان لمجموعة الشركات مثل شركة كوكاكولا coca cola، وكذلك على المستوى المالي كاللجوء إلى مصادر تمويلية مختلفة ومتنوعة أو على مستوى البحث مثل ما هو موجود في مجموعة الشركات الصيدلانية ومستحضرات الأدوية وهاته النظرية تقوم على عنصرين أساسيين وهما:[3]

[1] - رضا عبدالسلام، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة، ط1، المكتبة العصرية ،2007، ص39.

[2] – هجيرة عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، اثراء للنشر والتوزيع الأردن ، ط 2010، ص: 91.

[3] - منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية ، ط1، دار الراية الأردن، 2012، ص24.

4. نظرية الميزة الاحتكارية

أو ما يطلق عليها بنظرية احتكار القلة للاستثمار الأجنبي المباشر التي جاء بها الاقتصادي الكندى hymer في سنة 1960 وهو الذي انتقد نظرية الكلاسيكية حيث اعتبر hymer أن اختيارات الشركات للعمل والنشاط في الحقل الدولي و العالمي يتبع من إرادتها ورغبتها في تحقيق الربح الأكثر من التجمعات الصناعية واستغلالها لهذه الركيزة الصناعة العالمي، وهذه الشركات العالمية تتمتع بعدة مميزات منها اعتماد أسعار بيع مرتفعة عندما وهذا ما يجعلها تتمتع بأسواق واسعة وكبيرة تتحكم فيها وتحتكرها نتيجة العدد الهائل للمستهلكين وعدم انتظامهم في حتى تضمن الشركات تموقعها في الخارج لابد أن تمتلك ميزة خاصة بها تمكنها من احتكار السوق (مثل: الميزة التكنولوجية أو التنظيمية) وقادرة على تسويقها إلى المناطق المختلفة من العالم[1].

5. نظرية تدويل الانتاج

تدويل الانتاج اصبحت من نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر وترتكز على فكرة أن الشركات التي ترغب في تطوير أسواقها الداخلية، وذلك عندما تكون هناك انتقال يمكن نجزه بتكلفة أقل داخل اطار الشركة فالنظرية ترى أن الشركات متعددة الجنسيات تتحرك في استجابة طوعية لظاهرة عدم كمال الأسواق الدولية للسلع والخدمات، وفكرة تدويل الانتاج كانت قدمت أولا من طرف kaydoré 1934، ثم طورها cuass 1937، كما عمل على تطويره أكثرbenirson 1961، وأصبحت من نظريات تؤكد على أنه من الأجنبي المباشر وهذه النظرية تؤكد على أنه من الأحسن بالنسبة للشركة العالمية خلق فرع كامل لها في الخارج بدلا من لتصدير، ولقد بين Rugman 1981-1982 أن مفهوم تدويل الإنتاج وحدة يحتوي على نظرية عامة للشركات المتعددة الجنسيات، فالتعريف الأساسي لتدويل الإنتاج، هو أنه "عملية جعل السوق الدولي داخل سيطرة الشركة وهذه الشركة او الشركات تعتبر الحدود الوطنية لاستغلال المميزات التي تمتلكها الشركة في صورة حجم كبير.

[1]– منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية ، ط1، دار الراية الأردن، 2012، ص25.

6. نظرية عدم كمال رأس المال

تهتم هذه النظرية بخاصية وهي أنها لا ترتبط بشركة واحدة ولكن بمجموعة من الشركات متواجدة في منطقة نقدية واحدة ولقد اعتبر المفكر Albert 1970، حيث أنه بين أن عدم كمال الأسواق المالية هو السبب في ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يرى أنه عندما يكون هناك مخاطر جراء تغيرات في سعر الصرف، فإن ش م الجنسيات من البلد ذو العملة القوية تكون ذات ميزة تنافسية وبالتالي تشجع للاستثمار المباشر في البلد ذو العملة الضعيفة.

7. نظرية توزيع المخاطر

ولقد ركزت هذه النظرية على مبد توزيع المخاطر من أجل شرح ظاهرة الاستثمارات الأجنبي المباشر في منطقة معينة، وأن عملية توزيع المخاطر تتضمن إنتاج سلع جديدة واقتحام أسواق جديدة أو تقليد منتوجات الشركات الأخرى فقد أكد colen 1975، على أن نطرح توزيع المخاطر تجعل من وجود استمرارية للشركات العالمية في الخارج وذلك من أجل تعظيم أرباحها على تدنيه المخاطر المرتبطة بنشاطها، وعملية تدنيه المخاطر تقوم على توزيع الأنشطة و وتنويعها، ومن ثم تختلف عائدات الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى.

8. نظرية دورة حياة المنتوج

رائد هذه النظرية هو vernon حيث كتب في مقال له سنة 1966 من كتاب سنة 1970 حيث قام بشرح مفصل لتبادلات المرتكزة أساس على خصوصيات وميزات بعض المنتجات منها الاختراعات والاكتشافات على مستوى السير الصناعية توفير المناخ الملائم للتبادلات السلعية وبوتيرة مستمرة هذه السلع أو المنتجات تكون غالبا في بداية المرحلة المرتفعة للأسعار أي مكلفة ويتم توزيعها أو تسويقها على المستوى المحلي وبالتالي ارتفاع الطلب المحلي عليها وبالتالي فإن إنتاج كميات كبيرة يؤدي إلى انخفاض تكلفة هذه المنتجات مما سيدفع بالمنتجين المحليين إلى التفكير في تسويقها إلى أسواق خارجية أي ينتقلون إلى مرحلة التصدير

وهنا تسعى الشركات إلى البحث عن أسواق جديدة خارجية ومناطق إنتاجية من خلال التمركز في مواقع جغرافية خارجية غالبا ما تتميز بانخفاض تكاليف عوامل الإنتاج على رأسها اليد العاملة، وبالتالي فإن مسار المنتوج من مرحلة إلى مرحلة حسب vernon سماها بدورة حياة المنتوج.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الواقع العلمي

وتعتبر هذه المحددات لها أهمية خاصة باعتبارها مرتبطة بشكل كبير بالواقع العملي لجذب الاستثمارات الأجنبية و التي تمثل إغراءات قدوم المستثمرين وهي:

الاستقرار السياسي: وهو شرط أساسي لا يمكن الاستغناء عنه حيث يتوقف عليه الاستثمار ويقوم عليه.

الاستقرار المحلي: ويتمثل في عدم وجود نزاعات محلية أو أهلية في البلد المضيف ويرتبط كذلك باليكولوجيا الحكم الممارس حيث تتدفق الاستثمارات الأجنبية[1].

ومفاهيم سياسية تقوم على الحرية الاقتصادية.

المخاطر الاقليمية: تتمثل في الاستقرار السياسي للدول المجاورة

العلاقات الدولية: وتتمثل في علاقة الدولة المضيفة بالدولة الأخرى، فكلما كانت العلاقة قوية كلما كان ذلك عاملا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتلك الدول وفي هذا السياق قدمت الأمم المتحدة مجموعة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر واحتل الإطار السياسي دورا هاما في تلك المحددات وتتمثل فيما يلي[2]:

- القواعد الخاصة بالدخول إلى الدول المضيفة.
- معايير معاملة الفروع الأجنبية.
- مدى الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- السياسة التجارية.
- برنامج الخوصصة المنتهج.

الاستقرار الاقتصادي: أن وجود بيئة اقتصادية تمنح الاستقرار والثبات بعد من أهم العوامل التي تؤثر في ضرب المستثمرين وتدفعهم إلى إلقاء رؤوس أموالهم في بلد معين، حيث يعد هنا الاستقرار من أهم المؤثرات في القرار الاستثماري، فتكون أولى الخطوات للمشروعات الأجنبية المباشرة، التأكد من هذا المناخ الاستثماري وذلك من حيث وجود قيود لمراقبة العملة وسهولة أو صعوبة الإجراءات الحكومية وقوانين الاستيراد والتصدير والسماح للمستثمر الأجنبي بالتملك، ومدى الانفتاح الاقتصادي وتفاعله ضمن الأطر الإقليمية والدولية بالإضافة إلى استقرار المؤشرات الكلية كتلك المتعلقة بأوضاع الميزان

---

[1]– ناجي بن حسين، مؤتمر حول الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاديات الانتقائية، سكيكدة، 15/14 مارس 2004.

[2] –undad.word inverstement report 1998, trendr and determinants new yort and Gereva 1998, p91.

.

التجاري والمورثات العامة وميزان المدفوعات من حيث العجز أو الفائض ومعدل التضخم و البطالة وحجم المديونية ونسبتها إلى التاريخ القومي وغيرها من المؤشرات التي تشكل التصورات الأوضح من حيث درجة الاستقرار الاقتصادي كما يعتبر أيضا من أحد أهم المؤثرات الاقتصادية في الحكم على الاستقرار الاقتصادي نجد سعر الصرف.

سعر الصرف: وهو السعر الذي يتم عنده مبادلة احدى العملات بعملة أخرى في سوق الصرف الأجنبي ويؤثر ارتفاع سعر الصرف أو انخفاضه تأثيرا مباشرا على التكلفة الحقيقية لعناصر الانتاج والعمالة والمواد والأجور وتكاليف النقل... الخ، وبالتالي تختلف التكاليف من دولة إلى أخرى مما يؤدي إلى عدول القرارات الاستثماري عن الاستثمار في دولة معينة ويتحول إلى دولة أخرى، كما أنه أيضا يؤثر على الصناعة المحلية.

مستويات التضخم

التضخم هو الارتفاع المتواصل في الأسعار نتيجة لزيادة الطلب الكلي على العرض الكلي والتضخم يقوم بدور فعال في التأثير على توقعات المستثمرين والمستهلكين حيث تتم بالتشاؤم والحذر وبالتالي فإن هناك أجواء غير مريحة تحتم على النشاط الاقتصادي سواء على المستوى المحلي أو الدول لأنه يؤثر على توقعات الأسعار النسبية ورفعه لمخاطر الاستثمار في المشاريع العقارية وبالتالي يؤثر بشكل أو بآخر على جلب أو عدم جلب المستثمر الأجنبي للاستثمار في البلد المضيف.

هذه عموما جملة من المحددات الواقعية التي تحكم في استقطاب المستثمر الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلاقته بالشركات المتعددة الجنسيات.

عندما نتحدث عن انعكاسات الاستثمار الأجنبي، فإننا بذلك نتطرق إلى مزايا وعيوب الاستثمار المباشر على الدول المضيفة وعلى الدول المستثمرة.

المطلب الأول: انعكاسات الاستثمارات الأجنبية على الدول المضيفة:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر بأنه فقط بشكل من أشكال اقتحام الأسواق بل هو أيضا يمثل حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية التي تجري في شكل تدفقات مالية ولعل هذا يعتبر من أهم مزايا الاستثمار المباشر التي يجب علينا أن نتطرق إليها.

الفرع الأول : مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة:

للاستثمار الأجنبي مجموعة من الايجابيات بالنسبةللدول المضيفة وهي:

– تغطية النقص الدي يميز الادخار المحلي مما يؤدي هنا إلى تعويض قلة التمويل الداخلي الذي تسبب فيه ضعف الاستثمار المحلي.

– يؤدي إلى استفادة المستهلكين من تنامي عنصر المنافسة في السوق المحلية هنا من جهة، كما يحفز المحليين على ضرورة تطوير كفائتهم الإنتاجية أي سيرهم في خلق مناخ عمل ملائم لرأس المال الوطني.

– يعتبر الاستثمار المباشر وسيلة نقل التكنولوجية وهنا يتم إقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى في متقدم ومن جهة اكتساب تقنيات جديدة للإنتاج.

– خلق مناصب شغل جديدة مما يؤدي إلى التقليل من حدة البطالة، كما تعمل على تنمية واستغلال الموارد البشرية في الدول النامية.

– حيث قامت الجزائر بجمة من التعديلات على مستوى قانون الضرائب والتي تطرقت فيه الى تسليم شهادة تحويل الاموال من الخارج على تحديد كميته تطبيقا للمادة 182 مكرر رقم 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة[1]

هذا عموما ايجابيات أم أعلى الدول المضيفة أما بالنسبة للدول المصدرة لها فيمكن ذكرها:

[1] - لمزيد من التفاصيل ارجع الى المادة رقم 182 مكرر من قانون الضرائب والرسوم المماثلة.

الفرع الثاني: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المستثمرة:

- يضمن دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط والطويل وذلك في صيغة مجموع الأرباح المحققة في الدول المضيفة والتي تم تحويلها إلى الدول المصدرة له.
- ساهم أيضا في تحسين ميزان المدفوعات للدول.
- استغلال الموارد المالية المتوفرة في الدول المضيفة له وخاصة منها النامية ومن ثم ضمان التموين وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصادياتها.
- استغلال اليد العاملة الرخيصة لأمن اليد العاملة تكفله والأجور ورواتب في الدول المستثمر بها.
- استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج إلى جانب استغلال فرصة سعة الأسواق التابعة للدول له، أين تم احتكارها والسيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير والمتوسط الشيء الذي تحسبه شركات متعددة الجنسيات.
- الحصول على الامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة التي تمتلك الموارد المالية أو القروض.

وبعدما تطرقنا إلى أهم المزايا التي تنتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر سواء علة الدول المضيفة أو المستثمرة (المصدرة)، في المقابل هذا لا يعني أنه لأي الاستثمار المباشر لا يخلو من جملة من العيوب على نفس الأطراف والتي يمكن أيضا أنشير إليها.

الفرع الثالث: سلبيات الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة[1]:

- إذا وصل المستثمر الأجنبي المباشر إلى مرحلة التصنيع يؤدي بصاحبها إلى تحويل الموارد المالية المحلية في الخارج، بالإضافة إلى استنزاف الحقيقي لاحتياطات العملة الأجنبية.
- تركز معظم الشركات المستثمرين في مجال الصنيع وتداول السلع والخدمات ودون أي تطور يذكر في المجالات الأخرى، ويعود السبب إلى البحث عن الربح الكبير مما يؤدي إلى عدم مشاركة الشركات الاستثمارية الأجنبي في إقامة المشاريع التنموية الحقيقية.
- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية وربما صرامتها عن عمليات التصنيع الجديدة، ومن ثم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الأجانب.
- المعارف التكنولوجية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي مباشرة أحيانا لعدم الظروف الدول المضيفة من حيث المستلزمات والمواصفات.

[1]- رحو وحيدة، المرجع السابق، ص: 11.

– التأثيرات السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على السياسة العامة للدول المطبقة له من حيث المساس بالسيادة الوطنية والخضوع لضغوطات الحكومات الأجنبية مما يؤدي إلى الاستغلال الاقتصادي والسياسي، خطر للمراقبة الأجنبية في اقتصاديات الدول المضيفة للاستثمار المباشر وخطر توسعها لتصل إلى المجالات الأخرى غير الاقتصادية من بينها المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية أحيانا.

الفرع الرابع: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المستثمرة:

– القيود الهامة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة والتي تعني في مجملها عمليات التوظيف أو التصديروعن تحويل الأرباح منها إلى الدول الأصلية المصدرة للاستثمار الأجنبي.

– في المدى المتوسط وبسبب خروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة يسجل هناك التأثير السلبي على ميزان المدفوعات.

– التصفية الضرورية أو الجبرية عمليات المصادرة والتأميم والتي تنجم عن عدم الاستقرار السياسي أو السياسة المعادية وذلك في الدول المضيفة له.

وعليه نقول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر كما له الايجابيات عديدة فهو أيضا له سلبيات وهذا مما يدفع أطرافه إلى العمل الاستفادة من ايجابياته والتحقيق قدر الإمكان عن عيوبه وبذلك نظرا لأهمية في التنمية الاقتصادية التي لا يمكن احتكارها.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات:

تتمثل الشركات المتعددة الجنسيات في مجموعة من الشركات ذات جنسيات مختلفة ومستقلة من الناحية القانونية وتقوم بإدارتها مؤسسة الأم أو مؤسسة قابضة وتعتبر المجموعات المتعددة الجنسيات Multiinational groebs الأكثر نشاطا في التجارة الدولية وكذلك في الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: تطور ش م الجنسيات حول العالم:

لا يوجد لحد الآن تعريف جامع للشركات المتعددة الجنسيات فالبعض يعرفها بأنها "مجموعة الشركات التي تخصص مبلغا كبيرا من مواردها لعمليات في الخارج" ومن ثم فإن نموها ونتائجها ترتبط إلى حد بعيد بالبلدان الأجنبية.

والبعض الآخر يعتبرها تلك المجموعة من الشركات التي تحقق نسبة 25% من ايراداتها أو مبيعاتها.

وفريق آخر يصفها بتلك الشركات التي يمتلك كل منها خمسة فروع بالخارج على الأقل.

ولقد عرفها Rugman 1988[1] " بأنها الشركات التي تمتلك أكثر من ثلثي نشاطها خارج منشأتها الأم".

أما فيما يخص تطور ونشأة الشركات المتعددة الجنسيات حيث يرجع جذورها إلى القرن الرابع عشر، فقد كانت ش م ج متمثلة في الشركات الانجليزية والهولندية والفرنسية، وكانت تسعى إلى الحصول على الموارد الطبيعية التي توفرها بلدانها الأصلية، غير أن الاشكال الحديثة للشركات م ج يمكن أن يعود تاريخها إلى القرن 19 (1870-1914)، حيث كان المستثمرين الأوربيون يقومون بتصدير السلع والخدمات إلى جميع انحاء العالم ولديهم استثمارات في مختلف البلدان، ففي القرن 19 كانت ش م ج تبحث عن الموارد ومن أهم الشركات في تلك الفترة نجد الشركات الانجلوهلندية، والشركات البريطانية والشركات البلجيكية والشركات الفرنسية (phomepouieMichelim) الشركات الألمانية (Bayer and simens)، والشركات الهولندية (Phelips) والشركات السويسرية (Nesthe) والشركات الأمريكية (United fruit)

وفي القرن العشرين تطورت ش م ج وأصبحت تبحث عن أسواق وخلال هذا القرن بدأ التنافس بين الشركات الأمريكية والأوربية، وقد نتج عن هذا التنافس تصدر الشركات الأمريكية للمرتبة الأولي عالميا للفترة الممتدة ما بين 1974 إلى 1997 بدون منازع خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن بعد هذه الفترة واجهت الشركات الأمريكية منافسة من جانب الشركات اليابانية.

وفي فترة السبعينات إلى غاية عام 1995 بلغ عدد الشركات المتعددة الجنسيات عن أربعين ألف شركة 1995 لقد تجاوزت المبيعات المحققة من طرف الشركات خارج بلدانها الأصلية مبلغ الصادرات العالمية للسلع والخدمات ولقد بلغت إجماليإيرادات الشركة الأمريكية 1997 ما يقارب 178.2 مليار دولار أمريكي، وهذا يفوق الناتج المحلي الإجمالي لأغلب البلدان العربية، كما أن اجمالي ايرادات أكبر 100 شركة متعددة الجنسيات من بين أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات في العالم سنة 2000 قد بلغت 6638 مليار دولار أمريكي وتأتي شركة Exxon Mobil في المرتبة الأولى بايراد قدر بـــ 210.48 مليار دولار أمريكي نظرا إلى الجدول الآتي:

[1] -rogman .a.r. the multi,ation al enterprise in p. walter and t. M urrayeds .hamd boot of internationmainagnent new goks 1988 p35.

الجدول (01) ترتيب أكبر 10 شركات متعددة الجنسيات في العالم 2000:

الرتبة	الشركة	اجمالي الأرباح	جمالي الارباح
1	Exxon mobil	17720	%124
2	Citigroup	13519	%37
3	General electric	12735	%19
4	Royal dutch– Shellcoup	12719	%48
5	BP	11870	%137
6	Verizon commincale	11797	%180
7	ING Groep	11075	%111
8	INTEL	10535	%44
9	Microsoft	9421	%21
10	Royal philips Eledionc	8874	%363

المرجع: عماد محمد الليبي، التبادل الدولي، دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر، 2001، 23، Source fortune june دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص: 172.

جدول 2: افضل خمس شركات اجنبية تعمل في الجزائر و محققة نجاحا كبيرا.

الرقم	اسم الشركة	مجالها
01	**شركة دي اش ال**	**صناعة الخدمات اللوجيستية**
02	**شركة نوفارتيس فارما**	**صناعة المستحضرات التجميلية**
03	**شركة روش**	**التكنولوجيا الحيوية**
04	**شركة سمنس**	**مجال الطاقة و التجهيزات الطبية و الصناعية**
05	**مؤسسة الكندي المملوكة للمجمع الاردني**	**الصناعة الصيدلانية**

المصدر: الموقع الانترنت http//www.echoroucoline.com

الجدول 3: تطور نشاط الشركات المتعددة الجنسيات من خلال لفترة 1990-2012.

القيمة بالأسعار المالية مليار دولار

السنوات	1990	2007-2005	2010	2011	2012
مبيعات الشركات	2102	19579	22574	24198	25980
القيمة المضافة للشركات	1018	4124	5735	6260	6607
مجموع صول الشركات المتعددة الجنسيات	4599	43836	78631	83043	86574
العمالة في الشركات	21458	51795	63043	67852	71695

المصدر الأنوتكتاد: تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013، ص: 8.

Http://unctal.corg/en/publication library/2013 overew-ar-pdf.

الفرع الثاني: دور الشركات المتعددة الجنسيات في مجال الاستثمار الأجنبي

تلعب الشركات المتعددة الجنسيات دورا هاما في التمويل الدولي بمختلف اشكاله، والذي يتم من خلال الاستثمار الأجنبي وخاصة المباشر، ويتعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال هذه الشركات، فالنمو السريع والمستمر في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو المؤشر على مرونة الاقتصاد الدولي في ضل العولمة، هذا الاستثمار الذي تفرده ش م ج يمثل اليه رئيسه نحو التوسع في الاتحادات الاقتصادية الدولية[1].

وعلى الرغم من أن هذه الشركات تستثمر في الخارج منذ أكثر من 100 عام، إلا أنها لم تكن بهذا الحجم الآن، كما أنها لم تكن تستثمر في كل تلك الشركات لتحقيق المزيد من الأرباح، والتوسع وتوزيع الأخطار التجارية ومن النماذج الشائعة في حق الأعمال الدولية على هذا النوع من الشركات نجد: شركات النفط، الشركات الصناعية شركات المقاولات ومواد البناء، البنوك وشركات اعادة التموين...الخ.

الفرع الثالث: دور الشركات المتعددة الجنسيات في توجيه الاستثمارات

تحرص الشركات المتعددة الجنسيات على تحقيق أهدافها من خلال وضع أهداف استراتيجية للبحث عن البلد المضيف للاستثمار وأهم مميزاته وخصائصه أي أنها ترتكز على دوافع لجوء الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار خارج الدولة الأصلية، فقد فسرها البعض من الاقتصاديين والمفكرين على أنها تعتبر من استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بين هؤلاء نجد شارل ألبرت الذي تحدث عن 3 استراتيجيات أو أهداف من وراء الاستثمار خارج البلد الأصل وهي:

1- الاستراتيجية المعتمدة لاحتراف مختلف مواقع الموارد الطبيعية المتنوعة، ومن ثم فإن الاستثمار وفق هذه الاستراتيجية هو الذي يرتكز على قاعدة انتاج واستغلال الموارد الدولية.

2- الاستراتيجية المعتمدة لعرض غزو الأسواق والتي بموجبها يتدافع المستثمر الأجنبي والتسويق ضمن حدودها.

3- هدف هذه الشركات المتعددة الجنسيات التقليل من التكاليف وفي نفس الوقت يكون يكون الاستثمار المحقق دو مستوى عالي،وفي حقيقة الواقع نجد أن هناك العديد من الدراسات تعمدت ما أكده شارل ألبرت ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن دوافع ش م ج تقوم على 4 دوافع وهي:

[1]- محمد السيد سعيد، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادي والاجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية للكتاب مصر 1978.

1- **الدافع الأول:** هو الاختراق الجاد الكبير للأسواق العالمية.

2- **الدافع الثاني:** تجنب مختلف العوائق والحواجز المحتملة والتي قد تعترض شدة كل من حركات الاستثمار والتجارة ومن بينها الضرائب والرسوم المخصصة.

3- الدافع الثالث: تحقيق وتيل فرص الصناعة عن الأسواق العالمية، فهناك شركات تختص في صناعات ذات الاستخدام الأمثل والقوي للتقنية أو ذات التكاليف العالية في البحث والتطوير بحيث يمكن لهذه الأخيرة استغلال ذلك بحكم ما تتمتع به من مزايا تقنية وانتاجية وتشريعية في هذه الأسواق.

4- الدافع الرابع: اتباع هذه الشركات المتعددة الجنسيات سياسة المنافسة وهذا ما يسمى "باحتكار القلة هذا الأخير يدفع بالشركات إلى المنافسة الحادة فيما بينهما مما يحتم عليها استخدام مختلف الأساليب منها على سبيل الذكر وليس الحصر، القيام بالبحث والتطوير لأجل الاحتكار، تكثيف الإشهار وغيرها، وكل هذا يدخل في إطار السيطرة على أكبر حصص في الأسواق.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد سعت الجزائر كغيرها من الدول الى تحسين مناخها الاستثماري وبيئة العمال من خلال القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة قصد جذب واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة بعد ادراكها بأهميته ودور هذا النوع من الاستثمارات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية،ومن جهة أخرى رغبتها في استغلال الامكانيات الضخمة والمتنوعة، وذلك من أجل خلق فرص حقيقية للاستثمار لهذا فإننا بذلك لابد من التعرف على كيفية تنظيم المشروع الجزائر للاستثمار الأجنبي في الجزائر وأهم تطوراته.

المطلب الأول: الاطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لكي نتعرف الاطار القانوني للاستثمار الأجنبي فإنه يجب أن نتطرق إلى ايديولولجية النظام الاقتصادي الذي كان يتأسس في الجزائر وذلك من خلال التسليط الضوء على أهم القوانين أو التشريعات التي عرفتها الجزائر.

الفرع الأول: في ظل الاقتصاد الموجه

عمدت الجزائر خلا ل هذه الفترة الى تبني عدة أوامر وقوانين تشريعية متعلقة بالاستثمار يمكن تناولها فيما يلي:

1- الأمر التشريعي 63-277 المؤرخ في جويلية 1963:

الأمر التشريعي 63-277 المؤرخ في 07/26 1963[1]: حدد هذا لأمر ليوضح وضع الاستثمار الأجنبي المباشر وكيف تأثر بظروف الحكم السائد أنداك، حيث اعتمد في ذلك الرئيس بن بلة سياسة تزاوج المصالح الوطنية وضرورة تحقيق التنمية، ولكن هذه السياسة عوضت سياسة اخضاع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطق السيادة الوطنية، بحيث اعتبرت الجزائر أنداك الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة حاجز وعائق ومن الخطر على السيادة الوطنية حيث اشارة المادة الثالثة منه عن من هو المستثمر الأجنبي[2] ويؤكد ذلك ميثاق لجزائر 1964 عندما نص على أنه يجب تحليل فائدة وفعالية الشركات ذات الاقتصاد المختلط، من حيث مساهمتها في تحقيق مصلحة البرجوازية المحلية المرتبطة

[1]– الأمر التشريعي رقم 277/63 المؤرخ في جويلية 1963 الجريدة الرسمية رقم 53المؤرخ في 2 أوت 1963.

[2] - المادة الثالثة من الأمر التشريعي 63-277، فان المستثمر الأجنبي هو كل شخص طبيعي او معنوي من جنسية أجنبيةوقد تبنى المشرع الجزائري من خلال هذا القانون ماهو معمول به في القانون الفرنسي الذي تم تمديد العمل به بموجب قانون 62-166.

بالأمبيريالية الاستعمارية ورغم ذلك أصدرت الجزائر قانون 277/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963 والمتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي دعي إلى حرية أكبر في حركة رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر وهنا يتضح أن هناك اعتراف نسبي بحرية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بشرط عدم اخلاله بالنظام العام وبقواعد التأسيس المنتظر صياغتها في القوانين التضامن داخله.

ويبدو من خلال الأمر 277/63 أن الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الفترة إلى ما هو مطلوب ويمكن اعتبار أن هذا القانون لم يحقق أهدافه المسطرة وذلك لسببين وهما:

1- عدم ثقة الشركات الأجنبية فالنظام رؤوس الأموال الأجنبية.

2- تخص المواد المحلية مع ضيق السوق الوطنية من حيث وجود المنافسة الوطنية التي كانت شبه متعددة.

الأمر التشريعي رقم 284/66

مباشرة بعد الانقلاب 1965/06/19 ظهرت للوجود .. ومختلفة لمفهوم التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث كان الغرض منها بالدرجة الأولى هو اخراج الاقتصاد الوطني من القوقعة والضعف الذي تركته فرنسا مما جعل من الجزائر أن تقوم بانتهاج النظام الاشتراكي التي كانت ترى فيه النظام المتخلص من واقع التبعية الفرنسية واتبرته نظام يطابق الواقع مع الدولة الجزائرية المستقلة حديثا، وعلى أساس ذلك تم إلغاء الأمر التشريعي 277/63 واستبدال بأمر تشريعي جديدوهو 284/66 هذا القانون يرمي إلى اخضاع الاستثمار الأجنبي لمنطق السيادة الوطنية، وذلك على أساس إحلال نظام الرقابة محل نظام حرية الاستثمار، وحصر التعاون الدولي في اطار الشركات ذات الاقتصاد المختلط ولقد ارتكز هذا القانون على مبدأين وهما:

المبدأ الأول: أن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر حيث حددت في هذا الإطار القطاعات الحيوية التي يمكن للدولة فقط أو هيئاتها أن تحتكر الاستثمار في هذه القطاعات أما بالنسبة لرأس المال الأجنبي فيمكن له أن يستثمر في قطاعات أخرى وهنا بعد حصوله على اعتماد مسبق من كل سلطات الادارية[1].

المبدأ الثاني: وهو يتعلق بمنح الاعتمادات والضمانات والامتيازات وفيما يخص بعض الاعتمادات ممنوحة من طرف والي الولاية بمبلغ 500.000 دج خاصة بالمؤسسات الصغيرة.

[1]- نص الأمر التشريعي رقم 66-284 الصادر في 15 سبتمبر 1966 يتضمن قانون الاستثمارات، ح ر العدد 80 الصادرة في 17 سبتمبر 1966، ص: 17.

أما فيما يخص بعض الضمانات نجد مثلا:

الضمانات والامتيازات المالية والمتمثلة في المساواة أمام القانون لاسيما المساواة الجبائية.

الأمر التشريعي رقم 82-13 المؤرخ في 21 أوت 1982 [1].

وهو قانون متعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد في سنة 1982، وهنا الجزائر أكدت نيتها في رفض الاستثمار الأجنبي المباشر لتدخل الرأس مال الأجنبي، وفضلت الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة الاقتصاد المحلي والاجنبي.

الأمرالتشريعي1986 المؤررخ في 19 أوت 1986[2] بعد تعديل قانون 82-13 بقانون 86-13 لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للإستثمار محليا، خاصة في مجال المحروقات خاصة بعد الأزمة البترولية، حيث انخفضت ايرادات المحروقات بحوالي النصف مما استدعى ضرورة مراجعة قانون الاستثمارات، حيث عمدت السلطات إلى افساح المجال أكثر لرأس المال الأجنبي خاصة عندما أدركت أن القانون السابق لم يحقق الأهداف المرجوة منه كما ضهر في نفس السنة أمر تشريعي 14/86 وهذا الأمر قد بين جملة من الإجراءات الواجبات لاعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال المحروقات واستغلال النفط، ومن خلاله رخصت الجزائر للمستثمرين الأجانب الاستثمار في هذا القطاع غير أنها أخضعته لتنظيم صارم باعتباره قطاعا استراتيجيا تتدخل فيه الدولة بصفة مباشرة وأساسية.

قانون رقم 88-25 الصادر في 27 جويلية 1988[3].

في هذا القانون الجزائر تبنت الجزائر اصلاحات اقتصادية التي أدت إلى طهور المؤسسات لعمومية الاقتصادية، وتكون استقلالية هذه الأخيرة في انها خاصة للقانون لتجري يكون تأسيسها في شكل شركة أسهم أو شركة ذات المسؤولية المحدودة وحصولها على اعفاءات ضريبية بشرط المشاركة في شركات مختلطة مع مؤسسات القطاع العام بنسبة 51% وهذا ما أكدا بداية انفتاح الاقتصاد الوطني من خلال السماح للقطاع الخاص وكذا رأس المال الأجنبي في تحقيق أهداف الاستراتيجية ...

---

[1]- الأمر التشريعي 82-13 الصادر في 21 أوت 1982 متعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد ج ر العدد 35.

[2]- الأمر 82-13 المؤرخ في 19 أوت 1986 المعدل والمتمم لأمر التشريعي 82-13 المكلف التناسبي الشركات المختلطة ومسيرها ج ر العدد 35.

[3]- قانون رقم 88-25 الصادر في 27 جويلية 1988، ج ر العدد 35.

الفرع الثاني: في ظل المرحلة الانتقالية والانفتاح على السوق

نتناول في اطار هذه المرحلة والتي يطلق عليها بفترة الانفتاح على السوق بشكل واسع وعلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، أهمها صدور هذه القوانين:

قانون 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990[1].

نص هذا القانون على لاستثمارات وهو ليس قانون استثماري بأخذ هذا القانون بجنبه رأس المال لاستثماري بجنسية الاشخاص وقد كرس عدد من المبادئ وهي: المبدأ الأول: هو حرية الاستثمار، ما عدا القطاعات المخصصة للدولة والتي أشارا لها قانون 1966 كما حدد هذا القانون شروط تدخل رأس المال الخاص (م 183)

المبدأ الثاني: هو حرية تحويل رؤوس الأموال بعدتأثير بنك الجزائر وفي مدة شهرين

المبدأ الثالث هو الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الدولة مع الاشارة أنه في الجزائر لم توقع ولم تصادق ولم تنظم الجزائر أية اتفاقية متعلقة بالاستثمارات بتاريخ صدور هذا القانون.

المبدأ الرابع: هو عملية قبول الاستثمار، يخضع ذلك إلى الرأي بالمطابقة يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض الدولي الذي ينتقيه خلال شهرين.

ونلاحظ أن هذا القانون أكذا على حرية الاستثمار الأجنبي في الجزائر وهذ حسب 214 منه، ولقد تم إلغاء كل الموارد والقوانين السابقة لهذا القانون والمتعلقة بالاستثمار.

المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر في 05 أكتوبر1993[2].

لقد ألغى قانون الاستثمارات 1993 كل القوانين السابقة وجاء هذ القانون ليعطي الحرية الكاملة للاستثمار الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا فهو حر في الدخول إلى أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد ماعدا النشاطات الاستراتيجية الخاصة بالدولة دون الحجة إلى اجراءات كبيرة ومعقدة، ونظرا للأوضاع الأمنية الغير المشجعة لم تستقطب الجزائر خلال 1993 إلى 2000 استثمارات أجنبية مباشرة كثيرة سوى في قطاع المحروقات ولقد بلغت عقودا الشراكة التي أبرمتها في القطاعات الأخرى 397 مشروع فقط بمبلغ 1.6 مليون دولار.

---

[1]- قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض ج ر رقم 16-1990.

[2]- المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر في 5أكتوبر 1993 المتعلق بترقية لاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 64.

ولقد استحدث هذا القانون نظام جديد لاستثمار يقوم على وجود عدة مؤسسات أهمها وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI)، وهي على شكل شباك يضم كل الهيئات والمؤسسات الادارات المعنيين بالاستثمار في الجزائر والهدف من هذا الشباك هو ضمن أحسن التسهيلات في عمليات الاستثمار...[1]

- بالاظافة ايضا الى تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب3% في مجال الحقوق الجمركية على السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجار الاستثمار[2]

الأمر 03-01 المؤرخ في 20أوت 2001[3].

جاء هذا القانون ليحرر الاقتصاد ويشجع الاستثمارات الأجنبية التي تصف إلى إنتاج سلع وضمان في القطاعات الإنتاجية والخدماتية مع حماية البيئة والاقليم والسماح بتطبيق أسلوب الامتياز والرخص في الاستثمار الأجنبي المباشر والجديد في هذا القانون هو تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخوصصة بالإضافة إلى إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار AND تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار واصدار التراخيص.

كما تم انشاء المجلس الوطني للاستثمار والذي يشرف عليه رئيس الحكومة هذا الأخير مكلف بباقي لاستثمارات المناسبة لتطوير الاستثمار وتحديد أولويته، واقتراح التدابير التحفيزات للاستثمار والفصل في الاتفاقات المبرمة بين الفصل في المزايا التي تمنح المستثمرين وشروط الحصول عليها.

الأمر 06-08 المؤرخ في 2006/06/15[4].

هذا القانون أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب وعلى قدم المساواة فهو يسمح لكل مستثمر مهتم بعرض الاستثمار سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقيم مشروعا استثماريا سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100 من رأس المال المقيم وغير المقيم أو بمشاركة شخص و مجموعة من الأشخاص طبيعيين أو معزين خاضعين للقانون الجزائري.

هذا الأمر 06-08 وفر عدة ضمانات لحماية أي استثمار تتمثل أساسا في عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها وامكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمر والعائدات الناتجة عنها، المعاملة المماثلة لكل المستثمرين بالإضافة إلى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات

---

[1]- يحي سعدي، تقسم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة مستوري قسنطينة، 2007، ص: 173.

[2] - المادة رقم17 من قانون 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار

[3]- الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية العدد 47.

[4]- أمر 06-08 المؤرخ في 15 جون 2006، المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001.

الدولية أو الثانية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحمية الاستثمارات وكما نشير أن هناك عدة تعديلات في اطار الأمر 03 المؤرخ في 20أوت 2001 وكل تعديل ينص على مجموعة من المبادئ بعض التعديل:

المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006.

المرسوم التنفيدى رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006.

المرسوم التنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006.

المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير الجريدة الرسمية العدد 04، 14 ينير 2007.

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 يونيو 2008 الجريدة الرسمية العدد 57-15 أكتوبر 2008.

المرسوم التنفيذي رقم 08-329 المؤرخ في 22 أكتوبر 2008 الجريدة الرسمية العدد 61، نوفمبر2008.

وبعد كل هذه المراسيم والقوانين التي جاءت تبين لنا وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وكل أمر وقنون و مرسوم له مبادئه وأحكامه فيما يخص تنظيم أو ترقية أو تطوير الاستثمار، ومرورا بكل هذا يجعلنا نتوقف أيضا على القانون الذي صدر سنة 2016 وهو قانون 09/16.

قانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار الصادر في 03أوت 2016[1].

هذا القانون جسد رغبة الجزائر في الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية وإعطائها ديناميكية وحركية أكبر من خلال مجموعة من الضمانات القانونية والقضائية أو التحفيزات الضريبية والادارية التي جاء بها قانون والتي لم يعرفها قوانين الاستثمار السابقة، وتهدف الجزائر بهذا إلى تحريك عجلة النمو الاقتصادي وتوزيع المداخيل والاستقلال الأمثل للبترول المتاحة للخروج من التبعية لسوق المحروقات التي لم تعد مستقرة وهو ما أثر بشكل كبير على ايرادات الدولة، كما يظهر من خلال هذا القانون أن المشرع الجزائري قدم ضمانات عديدة للمستثمرين الأجانب مع ما يتماشي مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، كضمان المساواة بين المستثمرين وضمان استقرار أحكام هذا القانون، كما يضمن عدم نزع الملكية، ملكية المستثمر أو الاستلاء عليها إلا في حالات خاصة، ويترتب على ذلك تقويض عادل ومنطق وضمن حق اللجوء إلى التحكيم والوساطة الدولية كما منح للمستثمر حرية تحويل رؤوس الأموال والعائدات، وكل هذه الضمانات من شأنها أن تعطي دفع قوي للاستثمارات الاجنبية

[1]– قانون 16-09 المؤرخ في 03أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار الجريدة الرسمية، العدد 46.

المطلب الثاني: الضمانات والمزايا والحوافز الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي

لقد سعت الجزائر كغيرها من الدول الى تحسين مناخها الاستثماري وبيئة الأعمال من خلال القيام بإصلاحات شاملة قصد جلب واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومحاولاتها للاندماج في لاقتصاد العالمي وذلك من خلال ترقية ودعم الاستثمار ولا يكون ذلك إلا بوجود ضمانات ومزايا وحوافز تمنح للمستثمر الأجنبي وهو سبب استقطابه في أي بلد في العالم.

الفرع الأول: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي

قامت الجزائر باتخاذ العديد من الاجراءات الخاصة بحماية المستثمرين الأجانب والاستثمارات الأجنبية المباشرة على اعتبارات الاستثمارات من هذا النوع لا تخلو من النزاعات التي قد تنشأ بين الحين و لآخر، لذلك فقد منحت العديد من الضماناتلتحفيز المستثمرين الأجانب على الإستثمار في الجزائر هنا من جهة ومن جهة ثانية لحمايتهم وضمان حقوقهم، حيث حددت هذه الضمانات بشكل واضح من خلال قوانين الاستثمار لسنة 1993-2001 و 2006، وعموما ترتكز مختلف الضمانات المتصلة بتحقيق مشاريع الاستثمار على أربعة مبادئ هي:

حرية الاستثمار رفع القيود الادارية حريةتحويل رؤوس الأموال والعوائد الناتجة عن الاستثمار، اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وجود نزاعات، وقد تضمن قانون الاستثمار 2001 الضمانات الممنوحة للمستثمرين كتكملة وتعديل لما جاء في قانون الاستثمار 1993 ويمكن تلخيص الضمانات التي جاء بها في النقاط التالية[1]:

1- المساواة وعدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالنشاط الاستثماري.

2- الاقرار باستمرارية المزايا المستفاد منها والمحددة في الأمر 01-03.

3- الاقرار بمبدأ منح المصادرة الادارية للاستثمارات المنجزة وإذا وقعت مصادرة وفقا للتشريع المعمول به يترتب على ذلك تعويض عادل.

4- وتعتبر من اهم الاستثمارات الاجنبية التي استثمرة في الجزائر ونجحت نجاحا كبيرا منها اوراسكوم اتصالات الجزائر جيزي التي انطلقت سنة 2002 ، حيث اصبحت متعامل اساسي في سوق الاتصالات الجزائرية وباتت عنوانا ثابتا للخدمات في هذا القطاع[2]

---

[1]- الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر العدد 47 الصادر في 22-8-2001، ص: 07.

[2] - مجموعة اوراسكوم هي شركة تم تأسيسها سنة 1980 بمصر من طرف عائلة سوريس سنة 56، حيثتمثل 9% من الاسهملنجيب سوريس ، -هم مجالات نشاط شركة اوراسكوم تتمثل في البناء والاشغال العمومية، صناعة الاسمنت ةالاتصالات، وتعتبر شركة اوراسكوم اتصالات الجزائر هي اول متعامل أجنبي يطرق ابواب الجزائر للاستثمار في قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية.

5- ضمان تحويل رؤوس الأموال والعوائد إلى خارج المستثمرين الأجانب دون تحديد سقف القابلة للتحويل .

6- امكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وقوع نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين غير المقيمين[1].

الفرع الثاني: المزايا والحوافز

من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتنمية الاستثمار المحلي قدمت الجزائر بعضا من الحواجز وأيضا الامتيازات وذلك بهدف الوصول إلى أكبر قدر من تدفق لرأس المال ولا سيمى الرأس المال الأجنبي وذلك من خلال جملة من المزايا والحوافز حيث أهم المزايا والحوافز أشار إليها الأمر 01-03.[2]

يجب نجد نظام الامتيازات في الجزائر يقوم على نظامين وهما النظام العام والنظام الاستثنائي حسب المادة 9-11من الأمر 01-03.

النظام العام

تمنح لامتيازات الخاصة بالنظام العام للاستثمارات التي تنجز في المناطق غير التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة فخلال مدة نجازها في المجال المتفق عليه فهنا يكون زيادة في الحواجز الضريبية والجمركية التي أقرها القانون العام وهذه الامتيازات هي:

تطبق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمروكية فيما يخص التجهيزات المستوردة، التي تدخل مباشرة في الانجاز.

الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة NAفيما يتعلق بالسلع والخدمات التي تدخل في مباشرة في انجاز الأسعار.

الاعفاء من دفع رسم نقل الملكية بغرض فيما يخصص كل المقتنيات العقارية التي تمت في اطار الاستثمار المعني.

النظام الاستثنائي

وهو يتعلق ومطبق على الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة في خاصة من الدول وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني خاصة إذا كانت

---

[1]- بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تطبيق مقارنة، مذكرة ماجيستير علوم اقتصادية، ص: 120.

[2]- الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر العدد 47 الصادر في 22-08-2001، ص: 07.

تستعمل تقنيات عالية (تكنولوجية) من شأنها ن تحافظ على البيئة وتحقق التنمية المستديمة، وفي هذا السياق فإن المجلس الوطني للاستثمار هو الذي يحدد المناطق المذكورة ويستفيد من الاستثمارات التي تنجز في ضل هذا الاطار من مزايا التالية[1]:

وذلك على مرحلتين وهما:

مرحلة بدأ المشروع

عند بداية انجاز المشروع الاستثماري يستفيد المستثمرين من الاعفاءات الجبائية.

الاعفاء من دفع حقوق النقل الملكية للمحفظات العقارية

تطبق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2/فيم يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال، بالإضافةالاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات سواء كانت مقتناة من السوق المحلية أو تم استرادها.

تطبيق النسبية المخفضة هي مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

مرحلة انطلاق المشروع

وفي هذه المرحلة تنفيذ المؤسسات المنتجة للسلع والخدمات من تحفيزات جبائية إضافية والتي تعتبر أكبر تحفيزا مقارنة، وبعد معينة انطلاقا مرحلة الاستغلال تمنح التحفيز.

- اعفاء لمدة لا تزيد عن 10 سنوات ولا تقل عن 5 سنوات منذ بداية النشاط الفعلي من الضريبة على الأرباح الشركات IBS والدفع الجزافي VF والرسم على النشاط المهني TAP.
- ولقد عدلت المدة لتصبح ثابتة ومحددة بـــ 10 سنوات وفقا للأمر رقم 03/01 لسنة 2001.
- بعد انقضاء فترة الاعفاء تنفيذ المؤسسات في المناطق الخاصة من تخفيض قدره 50% من الربح المعاد استثماره والخاضع لمعدل منخفض 33%
- اعفاء دائم وتام من الضريبة في حالة التصدير على الأرباح والدفع الجزائي والرسوم على النشاط المهني.
- منح مزايا اضافية من شأنها أن تساعد على تحسين وتسهيل الاستثمار مثل: تأجيل العجز وآجال الاستهلاك.

[1]- محمد خليل بوجلاسي، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بن مهيدي أم البواقي، 2008، ص: 80.

الجدول رقم (4) الامتيازات الممنوحة للمستثمرين

المساعدة عند الانجاز	النظام العام	المناطق الخاصة	الطوق الثاني للجنوب	الجنوب الكبير
المدة	3 سنوات	3 سنوات	3 سنوات	3 سنوات
اعفاء من حقوق التمويل	نعم	نعم	نعم	نعم
اعفاء من حقوق التسجيل لعقود تأسيس الشركات ورفع رأس مالها	نعم	نعم	نعم	نعم
اعفاء من الرسم العقاري	نعم	نعم	نعم	نعم
الرسم على القيمة المضافة	نعم	نعم	نعم	نعم
الحقوق الجمروكية على العتاد المستورد (نسبة منخفضة 3ج)	نعم	نعم	نعم	نعم
المساهمة في أشغال المنشآت القديمة	نعم	نعم	نعم	نعم
التنازل على الأراضي العمومية	نعم	نعم	نعم	نعم
الحصول على الملكية العقارية بالدينار الرمزي	نعم	نعم	نعم	نعم
تخفيض نسبة الفوائد	لا	لا	لا	لا
المساعدات عند الاستغلال	لا	لا	لا	لا
الاعفاءات من ضريبة شركات الدفع الجزافي والرسم ..	سنتين حسب المشروع			
مساهمة ارباب العمل ونظام الضمان الاجتماعي	7%	تكفل جزئي او كلي	تكفل كلي 5 سنوات	تكفل كلي 5 سنوات
الامتيازات الدائمة				
نسبة محفضة لضريبة	33			
الاعفاءات من ظريبة ارباح الشركات والدفع الجزفي ولرسم على النشاط	نعم	نعم	نعم	نعم
امتيازات أخرى	لا	لا	لا	تخفيض 50/على وعلى الدخل العام

نعم: نقصد به منح الامتياز

المصدر: منشورات وكالة ترقية ودعم لاستثمارت (APSI).

الجدول رقم (5) أهم الدول المستثمرة في الجزائر

سواء كانت دولا أجنبيا أو عربية والجدول يبين أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

الاقليم	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دج)
اوربا	437	955161
الاتحاد الاوربي	313	677209
اسيا	08	163102
امريكا	19	68163
الدول العربية	236	997528
استراليا	05	5686
افريقيا	01	2974
مشروعات	26	24085
المجموع	822	2216699

المصدر: soirce :http:/www.andi.dz./lolexphp/at declaration dinvestessment la dat .16/05/2008.

الجدول رقم (6) توزيع المشروعات المصرح بها في الجزائر في ايطار الشراكة مع الدول الأجنبية من 1993/11/13 إلى 2018/12/31.

المناطق	عدد المشاريع	النسب %	التشغيل	النسبة %	مبالغ الاستثمار10دج مليون دينار	النسبة%
وروبا	248	%61	31832	%67	69.661	%42
الدول العربية	91	%23	8.966	%19	55.075	%33
آسيا	23	%6	2.257	%5	2.220	%1
امريكا	30	%8	3562	%8	27.084	%16
افريقيا	2	%1	27	%0	476	%0
مناطق أخرى	3	%1	656	%1	9.944	%6
المجموع	397	100	47300	100	164.460	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار AND الجزائر

من خلال الجدول أن أهم المستثمرين الأجانب هم من الدول الأوربية حيث قدر عدد المشاريع 248 بنسبة 61% وتنوع اغلبيتها في قطاع المحروقات يليها الدول العربية بـــ 91 مشروع موزع بالخصوص على قطاع الاتصالات والخدمات، وقطع الأشغال العمومية ثم يليها الو م أ بعدد المشاريع 30 بنسبة 6% وتأتي في المراتب الأخيرة كل من إفريقيا ومناطق أخرى بعدد مشاريع من 2 الى 3 وبنسبة 1%.

المطلب الثالث: الآليات المختصة في ترقية الاستثمار

في اطار المحافظة على الحقوق المستثمرين، وتمكينهم من ممارسة أنشطتهم بكل حرية أسست هيئات ادارية تهتم بتطوير مشاريع الاستثمار وهي هيئات مختصة في ترقية الاستثمار، وتضمن حصول المستثمرين على المزايا والضمانات المتاحة ولعل أهمها:

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المجلس الوطني الشعبي.

الفرع الأول: الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة بالمساهمة وترقية الاستثمار MDCGCPP .[1]

لقد تم تأسيس هذا الجهاز تحت رئيس الحكومة وهي تضطلع بالمهام التالية:

- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخوصصة.

- تحديد مختلف الامتيازات المتعلقة بالاستثمار لترقية الاستثمار ولمجلس الوطني للاستثمار يقعون تحت وصاية الوزارة المكلفة بالاستثمار التي تتوفر كذلك عندها الوسائل الضرورية لتأدية مهامها، ثم تحديد وتنظيم الكفاءات المكلفة بالاستثمار الى 3 مستويات:

- مستوى سياسي: ممثل من وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار عن طريق مساهمتها ووضع سياسة واضحة، والسهر على تطبيقها، بحيث تمارس الوزارة مهامها في هذا المجال عبر المديرية العامة للاستثمار.

الفرع الثاني: المجلس الوطني للاستثمار CNI

أنشأ المجلس الوطني للاستثمار بموجب المادة 18 من الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم والتي تنص، ينشأ لدى الوزير المكلف يشعر فيه الاستثمارات المجلس الوطني للاستثمارات يدعى في طلب النص المجلس، ويوضع تحت سلطة ورئاسة رئيس الحكومة، وبالموافقة على الاتفاقيات المنصوص عليها بالمادة...[2]

وتجدر الإشارة هنا أن دور مجلس لوطني للاستثمار يتمثل في استقطاب الاستثمارات بحيث يكسب ثقة المستثمرين واعز أنهم في استثمار رؤوس أموالهم في الجزائر مما يؤدي إلى المحا فضة على رأس المال الوطني وتجنب هروبها وتشريدها إلى الخارج، فوجود هيئة وطنية عامة تختص بالاستثمارات في أي دولة يؤدي إلى توحيد المرجعية الشرفة على شؤون ذلك القطاع.

ونستنتج أن اختصاصات مجلس الوطني للاستثمار ذات طبيعة استراتيجية يمتاز بنوع من التكامل نظرا لانقسامهما إلى نوعين، الأول وضع السياسة بمختلف التدابير لمواكبة التطورات واستنادها إلى دراسات واحصائيات فعالة.

---

[1]- محمد خليل بوحلاسي، المرجع السابق، ص: 86.

[2]- المادة 18 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر العدد 47 الصادرة في 22 أوت 2001، ص: 07.

ولقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها الى تشجيع الاستثمار بمختلف أنواعها بهدف بناء وتطوير الاقتصاد الوطني، فلقد اسند للمجلس الوطني للاستثمار صلاحيات واسعة في مجال تشجيع الاستثمار بموجب المرسوم التنفيذي 06-355 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار تشكيله وتنظيمه وسيره[1].

كما تشير ن المجلس الوطني للاستثمار أسند له مهمة تحديد الأنشطة المستفيدة من بعض المزايا مثل: الاعفاء أو تخفيض من الضرائب والرسوم الجمروكية فالتحقيق من الأعباء الضريبية من شأنها تشجيع الادخار في الاستثمار والنتيجة زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، ومن أهم المحاور التي يرتكز عليها أي نظام اقتصاديا هو السعي لتشجيع وجلب الاستثمارات من خلال موضوع المزايا وهذا ما اراد أن يحققه المحلي الوطني للاستثمارات.

حيث نظم المشرع الجزائري هذه المزايا في المواد 9 و9 مكرر من لأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار حيث أن المادة 9 ذكرت مختلف المزايا التي تمنح للمستثمر سواء بعنوان انجازها أو بعنوان استغلالها.

أما المادة 9 مكرر فقد تضمنت مختلف الشروط التي تقرر منح المزايا حيث يشترط ن تمنح بموجب تعهد كتابي بالإضافة إلى شرط أفضلية المنتجات والخدمات ذات المصدر الجزائري.

أما بالنسبة اختصاص المجلس الوطني للاستثمار المتعلقة بالاستثمار الأجنبي: حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي آلية من آليات دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية وكانت الجزائر من بين هذه الدول التي رحبت بهذا النوع من الاستثمارات وذلك بتهيئة المناخ الملائم لها، ونظرا للأثر الكبير للاستثمار الأجنبي على اقتصاديات الدول فهو ينعكس عليها إما ايجابيا أو سلبيا لذلك فعليها استقبالها له بكثير من الحدر، وعلى غرار باقي الدول فإن الجزائر أسندت مهمة الاشراف على ملفات المستثمرين إلى جانب المجلس الوطني للاستثمار وذلك بموجب نص المادة 4 مكرر الفقرة الأولى من الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم، التي تنص على "يجب أن يخضع كل مشروع جنبي أو شركة مع رؤوس موال أجنبية إلى الدراسة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار" وتدعم ذلك بموجب قانون المالية التكميلي 2009 حيث نص على مجموعة من الشروط التي يجب توفيرها للاستثمار في الجزائر.

[1]- المادة 03 المرسوم التنفيذي رقم 06-355 الصادر بتاريخ 2006/10/09، المتعلق بصلاحيات مجلس الوطني للاستثمار، تشكيله، تنظيمه، وسيره، ج ر ، العدد 64 الصادر في 2009/10/11، ص: 12-13.

كما نجد أن المجلس يولي أهمية بالغة للمشروعات الأجنبية إلى توفر مناصب شغل كبيرة أمام غياب الوزير المكلف بالعمل والشغل كما أن دور وللاستثمار لا يتوقف فقط على دراسة الملفات الاستثمارات الاجنبية[1]، وتقرير قبولها أو رفضها فحسب، وإنما يتولى أيضا مهمة تقرير التسهيلات الإدارية ومنح تجهيزات للجبائية وهذا المهام يندرج تحت عنوان متابعة الاستثمار الأجنبي وفي حالات كثيرة وبعد مرور فترات زمنية قد يصل المستثمر الأجنبي إلى ضرورة انسحابه من لإقليم وبالتالي يتنازل عن مشروعه الاستثمار، حيث تعتبر متابعة الاستثمارات الأجنبية من الأمور المهمة حيث تمارس حفاضا على مصالح الاقتصادية للدول وقد كلف المجلس الوطني للاستثمار بمتابعتها.

[1]نص م 14-2 من الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20وت2001.

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار BND

لقد تم انشاء بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار ثم استبدل وكالة ترقية وتطوير ودعم الاستثمارات APSI بالوكالة الوطنية للاستثمارات ANDI .

وهي مؤسسة ذات طابع اداري متخصصة في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب وتتولى المهام[1]:

- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين والغير المقيمين واعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل الاجراءات التأسيسية وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة واللامركزية.
- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار
- تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لانجاز الاستثمار
- التأكد من احترام لالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال فترة الاعفاء.
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار وفي مجال ترقية الاستثمار تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بتنظيم مؤتمرات وملتقيات دولية وأيام دراسية واعلامية متعددة، كما تقوم بإصدار منشورات متعلقة بفرص الاستثمار حسب المناطق والتخصصات في مجال البحث، والبحث والتطوير الخاصبالمشاريع الاستثمارية، كما تقوم الوكالة أيضا بالمشاركة مع السلطات الحكومية في تحديد وتعيين المناطق التي تتطلب التنمية، وتساهم في ترقية المناطق وانشاء أرضية للمشاريع وكذا البحث واستغلال لفرص التعاون في المجالات التقنية والمالية[2]:
- كما بينت الوكالة الوطنية للاستثمار أن المشرع أعطى امتيازات هامة وخاصة للاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، وذلك على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، وطبعا بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، بالإضافة الى المزايا المنصوص عليها في المواد 10-12-13-15-16 والتي يمكن اجمالها فيما يلي:
- تمديد مدة المزايا الاستغلال المذكورة في المادة 12 من القانون نفسه تصل إلى 10 سنوات.
- منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيره من الاقطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والاعفاءات أو الدعم المالي وكذلك التسهيلات التي قد تمنح في مرحلة الانجاز لمدة متفق عليها حسب أحكام المادة 20 من قانون 01-03.

---

[1]- نص المرسوم لرئاسي 03/01 الصادر في 20أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

[2]- منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار متاح على الموقع التالي: www.andi. dz 2014.

- يتلقى الأشخاص الطبعيين والمعنويين الاجانب معاملة منصفة وعادلة فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم.

- أعطيت ضمانات متعددة للمستثمر بشكل عام والمستثمر الأجنبي بشكل خص مما يعطي نوعا من الأمان للعمل في الجزائر.

- ضامن تحويل الرسمال المستثمر والعائدات النجمة عن الاستثمار.

الجدول رقم 7ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة لدى الوكالة الوطنية للاستثمار

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار	%	منصب شغل	%
الاستثمار المحلي	62982	%99	10984139	%83	1018887	%90
الاستثمار الأجنبي	822	%1	2216699	%17	119525	%10
المجموع	63804	100	12800824	100	1138412	100

المصدر :www.andidz. consalter.

بقراءة بسيطة للارقام يتضح أن الاستثمار المحلي استحود على 99% من مجموع المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002 إلى 2016 والاستثمار الاجنبي أخذ حصة ضعيفة جدا بل تكاد تنعدم بنسبة 1% في الوقت الذي رفعت السلطات كثيرا لتحفيزه ودعمه بل سعت جاهدة لتوفير المناخ الملائم لجذبه.

حصيلة الوكالة حسب قطاع النشاط للفترة 2002-2016.

الشكل رقم 1: توزيع حصيلة الوكالةالوطنية لتطوير الاستثمار حسب قطاع النشاط

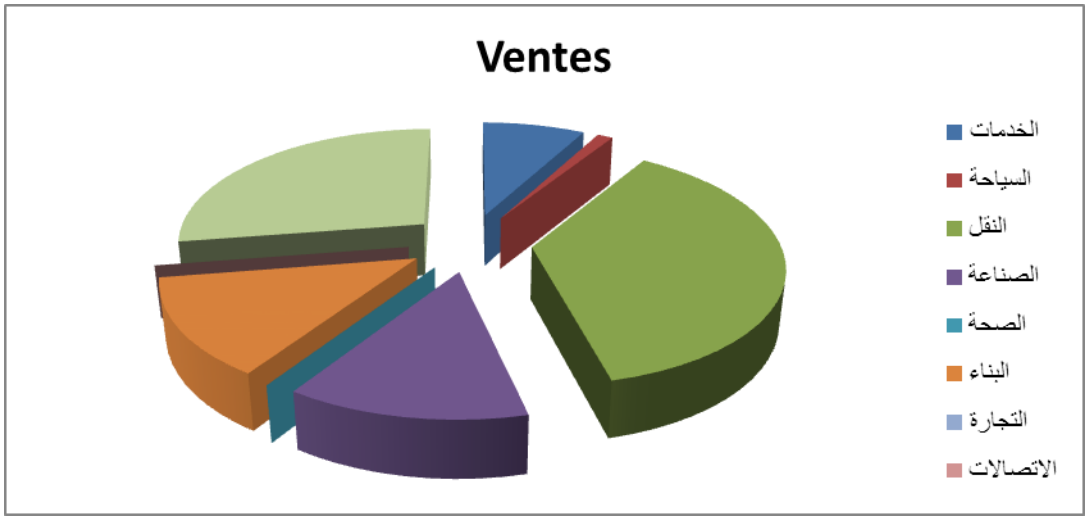

المصدر[1]: consalter .www.andidz

نلاحظ من هذا الشكل ومن خلال هذه السياقات أن قطاع النقل استحوذ على 31097 مشروع وهو ما يمثل أكثر من 48% من مجموع المشاريع المصرح بها لدى الوكالة ثم يليه قطاع البناء، ثم قطاع الصناعة بـــ 17.64% والباقي في القطاعات الأخرى.

أما فيما يخص التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر ووفقا للإحصائيات المتوفرة حول نصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والموضحة في الجدول التالي:

[1] - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ind 2006.

الجدول رقم 8 التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها في الجزائر(2006-2016)[1]

قطاع النشاط	المبلغ مليون	النسبة المؤوية من اجمالي ...المشاريع	مناصب الشغل
لفلاحة	23657	%9	5139
الصنعة	1569597	%62	103660
الصحة	25711	%1	4582
النقل	135595	%9	46079
السياحة	135595	%5	3517
الخدمات	328947	%13	35147
البناء والاشغال العمومية والهيدروليكية	226627	%9	100991
المجموع	2546840	100	299115

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من خلال معطيات الجدول نجد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، قد توزعت بشكل غير متوازن على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث احتل قطاع الصناعة والخدمات الصادرة بنسبة 67% و 13% بالترتيب من إجمالي قيمة المشاريع، وذلك بسبب ارتفاع المردودية لدى الشركات الأجنبية على المدى القصير ولم تحض باقي القطاعات إلا بنصيب متواضع رغم أهميتها مثل الفلاحة وقطاعات الصحة.

[1]- رحو وحيدة، تقييم تجربة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة مستر، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغنم، 2018/2017، ص: 57.

خلاصة الفصل

مما لاشك فيه أن الجزائر عمدت على تحسين مناخها الاستثماري وسعت بشكل كبير على الاهتمام بتطوير قوانينها واستغلال مكنياتها الطبيعية والبشرية والمالية والاقتصادية، من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك لمعرفتها بأهمية هذا الاستثمار في النمو الاقتصادي، وهذا ما جعلها توفر الامكانيات والمزايا سواء تعلقت بمزايا الملكية أو مزايا المواقع أو مزايا التدويل ومدى قدراتها على حماية المستثمر الأجنبي ومنحه ضمانات تحقق الحماية لحقوقهم ورأس مالهم وهذا ما انعكس ذلك فعلا في الفترة التي شهدت الجزائر تطورا ملحوظا خلال فترة 2006 إلى 2016 في تحقيقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا بعدما درست الجزائر المناخ والمحددات التي يحتاجها المستثمر الغير مباشر وجذبه.

لكن رغم ذلك فإن الجزائر ما زالت تعاني من العديد من الصعوبات والعراقيل التي يوجهها المستثمر الأجنبي ولكي يشعر بوجود حماية كافية لملكيته ورأس مله في الدولة الجزائرية.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل الثاني

رغم امتلاك الجزائرية لعوامل جد هامة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية ،الطبيعية منها والمادية' وما بذلته من جهود مكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات ، من إصلاحات في مختلف المجالات وإصدار لتشريعات مسايرة للوضع الاقتصادي العالمي ومنح تحفيزات مع ضمانات قانونية ومالية، واستحداث مؤسسات لترقية الاستثمار، لتوفير مناخ ملائم للاستثمار إلا أن حجم الاستثمارات المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات ، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن كل ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين حيث بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية حيث لم تتجاوز 2746 مليون دولار وازداد التراجع إلى 1.2 مليار سنة 2019[1] .وكان جل الاستثمارات في مجال المحروقات والطاقة.

حيث مازال الاستثمار الأجنبي في الجزائر يلقى صعوبات وعراقيل جمة في مختلف المجالات التي أثرت سلبا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

وسنتناول في هذا الفصل أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، التي حالت دون قدومه للجزائر (البلد المضيف) والمعيقات التي تكون من جانب المستثمر الأجنبي، كما استعنا بالمراتب الدولية التي احتلتها الجزائر 'ومؤشرات لقياس عوائق الاستثمار صادرة عن هيئات دولية مختصة.
وحاولنا حصرها في أربعة مباحث :

المبحث الأول: المعوقات القانونية والتشريعية.

المبحث الثاني: المعوقات الإدارية و الإجرائية.

المبحث الثالث: المعوقات السياسية و البيئية.

المبحث الرابع: المعوقات الاقتصادية والمالية.

[1] - حصة نقاط على الحروف: موضوع(الحلقة التحدي الاقتصادي) ،لقناة **beur tv** الجزائرية لقاء مع عبد الرحمان بوخالفة وزير المالية السابق ، ليوم 09 ابريل 2018 ،الساعة 21:00 .

المبحث الأول:المعوقات التشريعية والقانونية للاستثمار الأجنبي

الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر رأسمال خارجي إلى الدولة المستقطبة للاستثمار وعليه فانه بطيعة الحال يخضع للقواعد القانونية السارية في الدولة المضيفة سواء من ناحية تنظيم الملكية ' ومدى تدخل الدولة في هذا الحق أو من ناحية القيود المفروضة على الشركات الأجنبية التي تقوم بالاستثمار على أراضيها.

إن قيام الدولة بممارسة بعض مهامها التي تعتبر مظهر من مظاهر سيادتها،وحق من حقوقها كدولة ولها سيادة على أراضيها من جهة، ولكن من جهة أخرى يمثل في حد ذاته أحد معوقات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر،" فقد تقوم الدولة المستقطبة لرأس المال بإصدار قانون يتضمن تأميم بعض المشروعات التجارية الأجنبية العاملة فيها، أو نزع ملكيتها للمصلحة العامة أو مصادرتها عند مخالفتها لأحكام القانون ، وتدفع المستثمر الأجنبي إلى العزوف عن القدوم إلى الدولة المضيفة .

بالإضافة إلى عدم الاستقرار القانوني في الدولة وكثرة القيود القانونية والمالية والضريبية المفروضة على المستثمر، يعتبر هو الأخر عائق من عوائق الاستثمار.

ولهذا كان بحثنا في هذا الصنف من العوائق الاستثمار الأجنبي في الجزائر يقتضي بنا تقسيمها إلى ثلاث:

- المطلب الأول: مخاطر نزع الملكية
- المطلب الثاني: عدم الاستقرار القانوني
- المطلب الثالث: القيود المفروضة على الاستثمار.

المطلب الأول: مخاطر نزع الملكية

إن للملكية الخاصة شيء في غاية الأهمية بالنسبة للمستثمر وتمده بالأمان والثقة لاستثمار أمواله في البلد المضيف ، بالإضافة لتقديس التشريعات للملكية الفردية وإقرارها في قوانينها وبأنها حق للفرد ومن واجب الدولة حمايته،إلا أن تبقى للدولة الحق في التصرف في هذا القانون متى رأت مصلحتها في ذلك.

ولهذا أقر المشرع الجزائري من خلال وضعه لقانون نزع الملكية من اجل المنفعة العمومية الذي يجيز للدولة أو أحد مؤسساتها نزع الملكية الخاصة من اجل المنفعة العامة – يدخل فيها ملكية الاستثمار– من اجل المنفعة العامة [1]،حتى الملكية الخاصة إذا لم تحترم القانون أو النظام العام يمكن أن تتعرض

[1]-الطالبة عبد الرحيم فريدة :الضمانات والمعوقات القانونية للاستثمار الاحتبي في الجزائر ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، جامعة مستغانم ، الجزائر ،ستة 2016/2015 ،ص 81

للمصادرة [1]، كما للدولة الحق في الاستيلاء على الأموال الخاصة لأية مصلحة عامة ،كما يمكن أن يتم في شكل تأميم.

سنتناول هذا المطلب في فرعين:

الفرع الأول: نزع الملكية للمنفعة العامة والمصادرة.

الفرع الثاني : التأميم والاستيلاء .

الفرع الأول: نزع الملكية للمنفعة العامة والمصادرة

أولا : نزع الملكية للمنفعة العامة

هو إجراء إداري يقصد به حرمان شخص من ملكه العقاري لتخصيصه للمنفعة العامة، مقابل تعويض عادل يدفع له، في حالات وإجراءات معينة محددة قانونا ويسري على الوطنيين والأجانب ويتناول أموالهم ومصالحهم المالية والاقتصادية الموجودة على إقليم الدولة[2].

فهو إجراء استثنائي[3] يرد على العقار عموما، ولا يجوز اللجوء إليه إلا إذا أجازه القانون وبشروط التي اقرها القانون.

فهذا الإجراء له أثره السلبي على الاستثمار لان المستثمر يبحث عن الربح من وراء قيامه بالاستثمار وليس استرجاع الأموال التي استثمرها فقط ، فكلما كانت حالات نزع الملكية كثيرة ،أو كان التعويض غير عادل كلما نفر المستثمرين الأجانب .

ثانيا: المصادرة[4] : وهي تلك الإجراءات التي تتخذها السلطة العامة وتستولي بمقتضاها عن ملكية كل أو بعض الأموال أو الحقوق الممنوحة لأحد الأشخاص دون أي أداء (دون أي مقابل) وقد تكون المصادرة قضائية أو إدارية وفي كلتا الحالتين يجب أن تستند إلى نص قانوني وضمن الحدود التي يرسمها القانون الجزائري، فالمصادرة عقوبة تكميلية تطبق إلى جانب العقوبات الأصلية التي توقع على مرتكب المخالفة آو مرتكب الجريمة. فهنا تظهر أن المصادرة أكثر خطورة من نزع الملكية بحيث أنها تتم بدون أي تعويض.

---

[2] - قانون رقم 91-11 المؤرخ في افريل 1991 يحدد قواعد نزع الملكية من اجل المنفعة العمومية .

[3] – المادة 09 الأمر 66-156 المؤرخ في جويلية 1966 ، المتضمن قانون العقوبات الجزائري المعدل و المتمم .

[3] - المادة 02 من القانون رقم 91-11 السالف ذكره.

[4] - .د عمر هاشم محمد صدقة :ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي ، .دار الفكر الجامعي، الإسكندرية – مصر 2007 ص36 .

الفرع الثاني :التأميم والاستيلاء

أولا : التأميم :

«التأميم هو الإجراء الذي يراد به نقل ملكية المشروعات الخاصة إلى ملكية الدولة لتصبح ملكا للجماعة تحقيقا لضرورات اجتماعية واقتصادية وذلك مقابل تعويض أصحاب هذه المشروعات عن الحقوق المؤممة »[1] ،

فالجزائر التي انطلقت فيها حملة التأميمات بعد 1971، بإتباع النهج الاشتراكي وما نتج عنه تأميم للمحروقات ،وتأميم الأراضي الزراعية بما سمي الثورة الزراعية .

فان عملية تأميم تتم وفق شروط تعطى هذه الشروط ضمانات كافية للمستثمرين الأجانب حسب القانون المحدد، وقد فضل المشرع الجزائري بوضع مصطلح التسخير بدل التأميم والمصادرة وهذا وعيا منه أن التشريع جاء أساسا لتشجيع الاستثمار الأجنبي. والواقع أن التأميم يرتب أثار إقليمية ودولية أي أن تأميم شركة معينة لا يقتصر على أموالها فقط و مجهوداتها في الدولة المؤممة .

ثانيا : الاستيلاء

وهو الحصول على الأموال والخدمات الضرورية لضمان حاجيات البلاد وفقا لحالات الضرورة والاستعجال، طبقا لما نصت عليه المادة 679 قانون مدني جزائري[2] .

كما نصن عليه المادة 23 من قانون 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار نصت على: " لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع استيلاء إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به "[3].

وموضوع المنفعة العامة للملكية الصناعية وبراءات الاختراع إذ يمكن للوزير المكلف بالملكية الاختراع وذلك عندما تستدعى مصلحة العامة الأمن التغذية الصحة أو تنمية قطاعات اقتصادية أو وطنية أخرى.

**أي كان النظام القانوني الذي يتم بمقتضاه نزع الملكية:تأميما، مصادرة، نزع الملكية، استيلاء، التصفية الجبرية [1]، أو الحراسة [2]فانه في نظر فقهاء القانون عائق في وجه الاستثمار الأجنبي ،لأنه

[1] - الطالبة حسين نوارة ،رسالة لنيل شهادة دكتوراه بعنوان "الحماية القانونية لملكية المستثمر) سنة2015 جامعة مولود معمري
[2] - المادة 679 من الأمر 58/75 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم .
[3] - المادة 23من المادة 23 من قانون 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار .

يحرم المستثمر من أمواله سواء كان حرمان كلي أو جزئي ، خاصة إذا كانت الدولة المضيفة تكثر فيها نزع الملكية ايا كان نوعها.

المطلب الثاني: عدم الاستقرار القانوني

يعد عدم الاستقرار القانوني أحد أهم العوائق التي تقف في وجه المستثمر الأجنبي – حق من حقوق الدولة المستقطبة لاستثمار الأجنبي ومظهر من مظاهر السيادة لا يمكن أن ننكره – في ذات الوقت وتجعله يتردد في الاستثمار في الجزائر خاصة إذا كان التغيير جذريا ٬فكثرة القوانين المنظمة للاستثمار والتغيرات والتعديلات بالأخص التي تجرى في فترات متقاربة إنما يدل عن عدم استقرار فالنظام القانوني الذي يحكم الاستثمار. وتناولنا هذا المطلب في فرعين:

الفرع الأول: القوانين الصادرة قبل الإصلاحات .

الفرع الثاني : القوانين الصادرة بعد الإصلاحات .

الفرع الأول: القوانين الصادرة قبل الإصلاحات

ففي الجزائر نجد كثرة القوانين ، وعدم استقرارها تبين بين الفينة والأخرى أن هناك إصدار جديد لقوانين و تعديلات وهذا في حد ذاته عامل طارد للمستثمرين حيث يزرع فيهم الشك والخوف [3]، فنظام الاستثمار (قانون الاستثمار) منذ الاستقلال إلى يومنا هذا عرف تغيرات وتعديلات كثيرة ،حيث يمكن أن نلخص القوانين المتعلقة بالاستثمار منذ الاستقلال ، ولقد جاءت هذه القوانين موازاة مع السياسة المطبقة أنداك ، والمتجلية في النظام الاشتراكي ، أي قبل الانفتاح الاقتصادي سنة 1989.حيث الدولة الجزائرية القوانين التالية :

حيث نظم لأول مرة بموجب قانون 277/63 الصادر في27 جويلية 1963 المتعلق بقانون الاستثمارات، والأمر 284/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 ٱللذي عدل عدة مرات[4]٬ وهو أيضا قانون يخص قانون الاستثمارات، أما في مرحلة السبعينات ، ما جاء به قانون المالية 1970 خاصة المادة 05 منه [5]. والقانون 11/82 المؤرخ في21/اوت1982، المتعلق بالاستثمارات الخاصة الوطنية

---

[1] -الدكتور عبد العزيز عبد الله عبد ، كتاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي ، دار النفائس للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى 2005 . ص110 .

[2] - قانون 11/91 المؤرخ 21 جويلية1991 ،يحدد القواعد العامة المتعلقة بالملكية من اجل العامة ج ر العدد21 متمم بموجب قانون 21/04 المتعلق بالمالية سنة 2005،المتمم بموجب قانون 02/07 المتضمن قانون المالية سنة 2008.

[3] -د بونقاب مختار ـا زواويد لزهاري :"الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من التبعية " ،مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية العدد الثالث مارس2018 ، ،،ص113 .

[4] - أمر رقم 284/66 مؤرخ في 1966/09/15 ،المتضمن قانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية العدد 53 بتاريخ1966/09/17 .

[5] - نصت المادة 05 من قانون المالية 1970 ، على : تأكد مبدأ توحيد تمويل الاستثمارات للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي..

،بعدها قانون 13/86 [1]والقانون 25/88 الصادر في 12جويلية 1988، المتعلق بتوجيه الاستثمارات الوطنية الخاصة .[2]

الفرع الثاني : القوانين الصادرة بعد الإصلاحات

يعتبر قانون النقد والقرض 10/90 سنة1990 منعرجا حاسما في طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري ،بتحوله من النظام الموجه إلى النظام الحر ، محاولا تهيئة المناخ الملائم لجذب للاستثمار[3] . إلى أن جاء بإصلاحات في مجال الاستثمار إلى سنة 1993 حيث صدر مرسوم تشريعي 93-12 الخاص بالاستثمار حيث جمع المواد الموجودة في عدة نصوص في نص واحد والذي تم تعديله في سنة 1994 ثم سنة1995 إلى أن الغي سنة 2001 بصدور قانون الجديد للاستثمار بموجب الامر01 -03 الذي عدل سنة 2006 بموجب الأمر 06-08. وأخير تم تعديل قانون الاستثمار بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الذي جاء بتغيرات مهمة .إلى آخر قانون للاستثمار 09/16 .

بالإضافة إلى عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغموضها ،وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها ،وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى . لاسيما إن عدد من القطاعات لازالت تعاني نسبة جمود في المجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية ، فضلا عن عدم مسايرتها للتشريعات الدولية [4].

المطلب الثالث : القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من ما ذهب إليه المشرع الجزائري في دستور 1996 ، مبدأ حرية التجارة والصناعة في المادة 37 منه [5]،معززا ومدعما لمبدأ حرية الاستثمار. إلا أنه وبقراءة متفحصة لقوانين الاستثمار الأجنبي في الجزائر، نلاحظ أن هناك مظاهر متعددة ما زالت تقيد من حرية المستثمرين الأجانب ومنها القيود القانونية،المالية ،الضريبية التي وقفت عائقا أمام تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.ومنها:

---

[1] - .د /عائشة موزاوي : القوانين والأجهزة المنظمة للاستثمار في الجزائر ، جامعة المدية الجزائر مجلة افاق علوم الادارة زالاقتصاد العدد2017/02،ص 132 .

[2] -د سعيدي يحي: عنوان المقال "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31 جوان 2009 ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، ص 88.

[3] - دحماني سامية : تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية العشرية1988/ 1989 ،مذكرة تدخل لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود و مالية ،جامعة الجزائر ، سنة 2004 ص 194..

[4] -فاروق سحنون :""قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي ،مذكرة ماجستير ،جامعة فرحات عباس ، 2009-2010 ،ص 77 78.

[5] - القانون رقم 15 - 18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 ،المتضمن قانون المالية لسنة 2016 ،الجريدة الرسمية عدد 72 الصادر في 31 ديسمبر 2001 .

الفرع الأول : القيود القانونية المفروضة على الاستثمارات الأجنبية:

ألزم المشرع الجزائري إنشاء الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بجملة من الشروط والإجراءات ،أوجبها على المستثمر الانجاز مشروعه على ارض الدولة الجزائرية ،ولكن من جهة أخرى يراها المستثمر الأجنبي قيودا تحد من نشاطه داخل الجزائر ومنها:

أولا :خضوع الاستثمارات الأجنبية للتصريح والدراسة المسبقة :

حيث بموجب الأمر 09-01 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المعدل للأمر 01-03، يلزم على المستثمرين الأجانب طبقا للمادة 04 مكرر استصدار تصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار قبل إنجاز مشروع النشاط الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات حتى في حالة عدم الاستفادة من المزايا [1].

ولا ينتهي الأمر عند هذا الإجراء ، فحسب المادة 04 مكرر04فقرة 04 يخضع كل مشروع استثمار أجنبي مباشر مهما كانت طبيعته أو استثمار بالشراكة مع رؤوس أموال أجنبية إلى الدراسة المسبقة لدى المجلس الوطني للاستثمار(CNI) الذي يترأسه الوزير الأول ومثل هذا الاختصاص المتعلق بالدراسة المسبقة يثير مشروعية قرارات المجلس الوطني للاستثمار بعد تعديل دستور 1996 بموجب القانون

08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008[2]، باعتبار أن المجلس الوطني للاستثمار يترأسه من الناحية القانونية رئيس الحكومة الذي أُلغي منصبه و استُبدل بمنصب الوزير الأول.

والذي مهمته هي تطبيق برنامج رئيس الجمهورية وتنسيق من أجل ذلك عمل الحكومة،المعين أعضائها من رئيس الجمهورية[3].

ثانيا : وجوب إنجاز الاستثمارات الأجنبية في إطار شراكة_مع الطرف الوطني

تُعرف الشراكة الأجنبية :على أنها تجمع واتفاق بين طرفين أو أكثر من جنسيات مختلفة للمساهمة في تحقيق أهداف معينة و محددة الزمن، تبنى على أساس الثقة المتبادلة وحسن النية في التعامل بين الأطراف [4].

---

[1] - قبل تعديل الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار ،ألغي ضمنيا إجراء التصريح المسبق لانجاز المشاريع الاستثمارية باستثناء المشاريع المستفيدة من المزايا الملزمة بالتصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث جاء في نص المادة 04 منه مايلي : <<تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة ....>>.

[2]: ج ر عدد 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008 .

[3]: المادة 79 من دستور 1996 المعدل بالقانون 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 المتضمن التعديل الدستوري .

[4] - د خويلدي السعيد – بودهان طالب دكتوراه مقال دفاتر السياسة والقانون ص152 العدد18 جانفي 2018 جامعة قاصدي مرباح ورقلة

بعد صدور الأمر 01 /03المؤرخ في 20اوت2001 مر بتعديلات مهمة أهمها الأمر 01/09 المؤرخ في جويلية 2009 حيث نصت المادة 58 من القسم الثالث للأمر 01/09على "لا يمكن انجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل مساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51% على الأقل من رأس المال الإجمالي ' و يقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء"

أي نستخلص من نص المادة 58 من الأمر 01/09 بإقرار نسبة 49بالمئة للشريك الأجنبي على الأكثر مقابل51بالمئة للشريك الوطني على الأقل، رغم انه لم تدرج في قانون ترقية الاستثمار الجديد 2016 مع النص عليها في قانون المالية لسنة2016

ثالثا :تكريس حق الشفعة للدولة والمؤسسات العمومية :

عرف المشرع الجزائري حق الشفعة في القانون المدني[1] ، أما بالنسبة لقانون الاستثمار الجزائري لم يتطرق لمفهوم الشفعة في هذا المجال .

و بصدور قانون المالية التكميلي لسنة 2010 م بموجب الأمـــــر10- 01 المؤرخ في 26 أوت 2010[(2)]، ليتضمن في المادتين 46 و47 المعدلتين والمتممتين للمادتين 04 مكرر03 و04 مكرر04 من الأمر 01-03، أحكام لإحداث حق شفعة لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية الاقتصادية على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب ،وكل تصرفات التنازل عن الحقوق العينية العقارية المتبعة من طرف شركات أجنبية تخضع للتشريع الجزائري سواء أبرم العقد داخل التراب الوطني أو خارجه [3].

وفي حالة ممارسة حق الشفعة من الدولة أو المؤسسة العمومية الاقتصادية، يتم تعيين خبير[(4)] لتفادي المغالاة في تقييم الأسهم من المستثمر الأجنبي مقارنة بسعرها الحقيقي،

وفي هذا السياق،حسب تقارير صحفية[(3)] قرّرت الحكومة الجزائرية استعمال حق الشفعة على تنازلات حصص معمل ميشلان (Michelin) الفرنسي المتخصص في الدواليب المطاطية،لصالح

---

[1] -. **عرف المشرع الجزائري حق الشفعة في نص** المادة 794 من القانون المدني الجزائري أمر رقم 75-58 مؤرخ في 09/26/ 1975 يتضمن القانون المدني المعدل والمتمم. أنها "رخصة تجيز الحلول محل المشتري في بيع العقار..." ،

[2]: ج ر عدد 49 المؤرخة في 29 أوت 2010.

[3] - تنص المادة 04 مكرر03 من الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم ،على ما يلي: << تتوفر الدولة و كذا المؤسسات العمومية الاقتصادية بحق الشفعة على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب>>.

[4]- المادة 04 مكرر 03 فقرة 04 من نفس الأمر 03/01 السابق.

المجموعة سيفيتال(cevital)،التي أكدت أن الصفقة تتعلق برفع الرأسمال التأسيسي للمؤسسة ،وليس تنازلا عن حصص المساهمين[1] .

ومثل هذه التدابير المعدلة لأحكام الأمر01-03 تُخالف أحكام المادة 14 من الأمر01-03، التي أكّدت المساواة في المعاملة بين الأشخاص الطبيعية والمعنوية الوطنية والأجنبية، وهي تشكل انتهاكا لقاعدة عدم رجعية القوانيـــــن[2]،وتتناقض مع أحكام المادة 15 من الأمر 01-03 .

وتتجلى المراجعات التي تطرأ على مستقبل الاستثمارات الأجنبية، من خلال المادة 45 من قانون المالية التكميلي لسنة 2010 التي أضافت فقرتين في المادة 04 مكرر المعدلة والمتممة [3]من الأمر 01-03 . هذه الأحكام تخلق بؤر القلق في نفسية المستثمرين لأن فُرص استقطاب وتحفيز الاستثمارات الجدّية تتطلب عدة عوامل لبناء الثقة،منها الاستقرار القانوني و الدقة والوضوح .

وفي ظل انعدام تشخيص دقيق للموضوع، يبدو الجزم بأن السياسة المتبعة في مجال الاستثمار حاجز لتطويره يشوبه التناقض،لان الجزائر تحاول الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أما المادة 30 من القانون رقم 16 - 09 المتعلق بترقية الاستثمار تنص على انه:(...تتمتع الدولة بحق الشفعة على كل التنازلات عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية المنجزة من قبل أو لفائدة الأجانب .

الفرع الثاني : القيود المالية والضريبية المفروضة على المستثمر الأجنبي:

**القيود المالية على الصرف الأجنبي والتحويلات النقدية:

هي تلك القيود المفروضة من قبل الدولة عن المدفوعات الدولية كالقيود المفروضة عن الحرية دخول وخروج رأسمال أو قابليته لتحويل والرقابة على المعاملات المتعلقة بالصرف الأجنبي كأن تلزم كل من يحصل على عملات أجنبية من الخارج ببيعها لسلطات الرسمية سواء بشكل مباشر او بواسطة احد المصارف، ويخلق العائق عندما تفرض الدولة قيودا متشددة عن حرية تحويل رأس المال

---

[3]- :د. خوادجية سميحة حنان مداخلة بعنوان :تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مداخلة، الملتقى الوطني حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر المنعقد بورقلة يومي 18 و 19 نوفمبر 2015 ، جامعة منتوري قسنطينة ، ص06 .

[4] – نصت المادة 2 من الأمر 75-58، المتضمن القانون المدني المعدل و المتمم ،على ما يلي: << لا يسري القانون إلا على ما يقع في المستقبل و لا يكون له أثرا رجعيا>> .

[3] –:قانون رقم 11 –16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2011 ،المتضمن قانون المالية لسمة 2012 ، ج ر عدد 72 المؤرخة في 29 ديسمبر 2011

المستثمر..وعوائده ومرتبات ومكافآت العمال الأجانب إلى الخارج بعملة قابلة للتحويل[1] .في الجزائر اختلفت القيود التي وقفت حاجزا لتدفق الاستثمار الأجنبي للجزائر منها القانونية والمالية والضريبية

وجوب اللجوء إلى التمويل المحلي :

لإنجاز استثمارات أجنبية مباشرة أو بالشراكة، يجب اللجوء للبنوك والمؤسسات المالية المحلية باستثناء تشكيل رأس المال،حيث جاء في المادة 04 مكرر فقرة 05 من الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم ما يلي:" توضع، ماعدا في حالة خاصة، التمويلات الضرورية لإنجاز الاستثمارات الأجنبية، المباشرة أو بالشراكة، باللجوء إلى التمويل المحلي باستثناء تشكيل رأس المال ويحدد نص تنظيمي عند الحاجة، كيفيات تطبيق هذه الأحكام".

بمعنى آخر وجوب اللجوء إلى التمويل المحلي ،وهدف الدولة من تقييد الاستثمارات الأجنبية، الحد من تحويل فوائد القروض الخارجية المحتملة ،واستخدام فائض السيولة المتوفرة في البنوك المحلية المقدرة بنحو 30 مليار دولار، بل تجنب إعادة تشكيل الديون الخارجية للجزائر[(2)].

أدرج المشرع الجزائري شرط استعانة المستثمر الأجنبي بالتمويل المحلي لإنجاز مشروعه الاستثماري في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، المادة 55 الفقرة الأولى منه[3] .

** وجوب تقديم ميزان فائض بالعملة الصعبة :**

أول التزام مالي مفروض على المستثمر الأجنبي يتمثل حسب المادة 04 مكرر فقرة 5 من الأمر 01-03، في تقديم الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة ميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال كل مدة المشروع .

ومن جهة أخرى منع المستثمر الأجنبي من الاستثمار في قطاعات معينة رغم التوجه الاقتصادي الذي تبنته الجزائر منذ سنة 1989بتغيير النظام من الاشتراكي إلى الرأسمالية وفتح الدولة لاستثمارات في مختلف المجالات التأمينات...الخ.

إلا انه تبقى بعض القطاعات ممنوعة من الاستثمارات الأجنبية مثل قطاع الإعلام اشترطت المادة 01 من القانون 14-04 المتعلق بالنشاط السمعي البصري توفر الجنسية الجزائرية في

---

[1] - المادة 126 قانون10/90 المؤرخ في 14افريل1990المتعلق بالنقد و القرض : رخص المشرع للمقيمين في الجزائر بتحويل رؤوس الأموال لضمان تمويل نشاطات في الخارج مكملة لنشاطاتهم المتعلقة بالإنتاج السلع والخدمات وفق شروط يحددها مجلس النقد والقرض

[1]- من إعداد :د. خوادجية سميحة حنان مداخلة بعنوان" :تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر" ، الملتقى الوطني حول الاطار القانوني للاستثمار الاجتبي في الجزائر المنعقد في ورقلة يومي 18 و 19 نوفمبر 2015 جامعة منتوري قسنطينة. الملتقى الوطني حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر المنعقد بورقلة يومي 18 و 19 نوفمبر 2015 ،ص05 .

[3] - حيث نصت المادة 55 الفقرة الأولى منه على أنه:(يتم توفير التمويلات 34 النص عليه في قانون المالية لسنة 2016 الضرورية لإنجاز الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة باستثناء تشكيل رأس المال بصفة عامة عبر اللجوء إلى التمويل المحلي).

المساهمين الراغبين في إنشاء خدمات السمعي البصري إضافة لقطاع الطيران المادة 08 (الثامنة) من قانون 06/98 المحددة لقواعد الطيران العامة المتعلقة بالطيران المدني في مجمل مضمونها فان انجاز أو استغلال المحطات الجوية من اختصاص الدولة [1] .

من وجهة نظرنا نجد أن المشرع هنا **ميز** بين المستثمر ألوطنيي والأجنبي الذي تسعى الدولة لاستقطابه، فمثلا نجد في الدولة الشقيقة **تونس** نصت في قانون الاستثمار2016 على السماح بالاستثمار في جميع الأنشطة الاقتصادية والمقيمين والغير المقيمين والأشخاص الطبيعية والمعنوية.

ثانيا/القيود الضريبية المفروضة على المستثمر الأجنبي:

يحق لكل دولة ذات سيادة في القانون الدولي بفرض ضريبة على الأشخاص والأموال الموجودة داخل إقليمها، غير أن بعض القواعد والإجراءات المتأتية من ذلك تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر، إذا أن الفائدة الأولى للمستثمر هي زيادة أرباحه (فوائده) عن طريق نقل استثماراته إلى الدول ذات معدلات ضريبية أدنى.

ويعد النظام الضريبي حاجزا للاستثمارات في حالات متعددة مثل:

حالة الازدواج الضريبي، التميز الضريبي ، الإجراءات والأعباء الضريبة المبالغ فيها .

- **الازدواج الضريبي:** يقصد به فرض الضريبة نفسها أكثر من مرة على الشخص ذاته والمال نفسه في المدة نفسها بمعنى شروط الازدواج الضريبي إن يكون نفس الشخص المكلف بأداء الضريبة 'وحدة المال الخاضع للضريبة المفروضة وقد يكون الازدواج الضريبي محليا أو دوليا وقد يكون مقصود أو غير مقصود. [2].
- **التمييز الضريبي:** إذ تفرض بعض التشريعات الضريبية تميز من حيث الوعاء الخاضع لضريبة وأول هذه التشريعات تمس بعض الضرائب والرسوم غير المباشرة [3]. زيادة إلى الضغط الضريبي ،وارتفاع معدلات الضريبة ، عدم وضوح سياسات الإعفاء من الضريبة [4].

1- د كتور خويلدي السعيد ، بودهان صالح طالب دكتوراه،مقال بعنوان "حرية الاستثمار الأجنبي في ظل التشريعات الحديثة"،بين التجسيد و التقييد، مقال متشور في مجلة القانون و الدفاتر السياسية ، العدد 18 جانفي 2018، ص 154 .

[2] - فالدولة الجزائرية أبرمت خلال 1999–2008 ما يقارب 30 اتفاقية تجنب اتفاقية الازدواج الضريبي .

[3] - المبدأ العام في الضريبة تعامل الفروع الشركات الأجنبية في الدول المضيفة على أساس منفصل عن الشركة الأم كما تلقى هذه الفروع نفس معاملة الضريبة لتلك الوطنية ولكن الأمر قد يختلف .

[4] - ا أستاذ بونقاب مختار ،أستاذ زواوبد لزهاري مقال بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات : المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة ،منشور في مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، Issn : 25433911 العدد الثالث/ مارس 2018 ص 115 .

ومن وجهة نظرنا نرى أن تكريس القاعدة 51/49 ،وإخضاع الاستثمارات الأجنبية الموافقة المسبقة ، أما الاستثمار الوطنية بالتصريح لطلب المزايا، ناهيك عن إقرار حق الشفعة للدولة ، يعد **تمييزا** بين المستثمر الأجنبي و الوطني .

المبحث الثاني: المعوقات السياسية والبيئية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالإضافة للعراقيل القانونية يلعب العامل السياسي والبيئي دور مهم في إقامة مناخ استثماري ، فالاستقرار السياسي والأمني يلعب دور مهم في بعث الثقة في نفسية المستثمر الأجنبي ، ويتجلى اثر النظام السياسي من حيث النمط السياسي المتبع كونه ديمقراطيا أم لا،ودرجة الوعي السياسي من حيث السماح للاستثمارات الأجنبية بالمشاركة في عملية التنمية[1] .ولا ننسى الوضع البيئي سواء المعيشي أو الصحي و مجموعة العادات والتقاليد التي يتكون منها المجتمع ،أو المعاملة الراقية للمستثمر الأجنبي .

المطلب الأول: المعوقات السياسية

للجانب السياسي دور مهم في الدولة المضيفة لجلب المستثمر الأجنبي، وهذان أمران مرهونان بمدى استقرار الوضع الأمني والسياسي للدولة خاصة وان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من شركات متعددة الجنسيات مرتبط بعامل أساسي هو الاستقرار الأمني والسياسي .

سنتناول هذا المطلب في فرعين :

الفرع الأول: التهديد الأمني.

الفرع الثاني : عدم الاستقرار السياسي .

الفرع الأول: التهديد الأمني

[1] - شاقور جلطية فايزة : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر ،دراسة مقارنة ، بين الجزائر تونس والمغرب خلال فتر 2000-2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص ، اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة وهران ،سنة 2013/2012 ص -109 .

أن المنطقة الجيو إستراتيجية التي تتمتع بها دول شمال إفريقيا ،و بالأخص الجزائر جعلها دولة غير مستقرة .و تتزعزع للتقلبات الخارجية ، و المؤثرات الداخلية وهذا ما يجعلها لا تتماشى مع تدفق رؤوس الأموال الخارجية[1].

عانت الجزائر من الأزمة الأمنية الحادة التي تعود بذورها الأولى إلى أحداث1986 و أكتوبر 1988،وما تبعه من انخفاض لأسعار البترول ،كل هذا ولم يمر بسلام بعد أن اثر في معدلات النمو وأصبحت سلبية :حيث بلغت سنة 1987 (-1%) ، (-2%) [2] ، ناهيك عن أحداث تقنت ورين 2013 وتليها أحداث أخرى وصولا إلى أحداث عين صالح 2016 ، ولا ننسى أحداث العشرية السوداء وما خلفه الإرهاب عملت على الزيادة من حدة هذه الأزمة وخطورتها ،والتي أترث بدورها على صورة الجزائر على المستويين الإقليمي و الدولي هذه الأوضاع كان لها الأثر السلبي.

على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وان المستثمرين يعتبر لديهم الوضع الأمني مهما قبل اتحاد القرار المتعلق بالاستثمار فشركات متعددة الجنسيات القائمة بالاستثمار لا توجه استثماراتها لأي بلد كان إلا إذا توفرت فيه مجموعة من الشروط الضرورية والتي من أهمها استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية ، فمن حق المستثمر أن لا يغامر بأمواله في دولة ما لم يجمع تقييما عاما للوضع الأمني للدولة

فبالرغم من التحسن الملحوظ مؤخرا في إطار الوئام المدني والمصالحة الوطنية للتخفيف من حدة الأزمة إلا أن الجزائر تعاني من هروب المستثمرين لخوفهم على ممتلكاتهم وأرواحهم وخصوصا مع الإشاعات الملفقة ضد الجزائر في كل مرة من الدول المجاورة أو الغربية .ماعدا قطاع المحروقات نظرا لطوق الأمني الشديد الذي فرض على الصحراء الجزائرية ،بحكم حيوية المنطقة للدولة [3].

الفرع الثاني : عدم الاستقرار السياسي

يعتبرا لمناخ السياسي المستقر أمر مهم بالنسبة للمستثمر الأجنبي وتبعث في نفسيته الثقة والأمان ،فالجو السياسي القائم على البرامج والخطط المدروسة،والتنسيق الفعال بين الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالأمر[4].

مرت الجزائر بعدة اضطرابات وظروف سياسية صعبة في فترة التسعينات جعلت الجزائر تحتل المرتبة السابعة من حيث خطورة الاستثمار فعدم الاستقرار النسبي للطاقم الحكومي أو حتى في الإطارات ذات الصلة المباشرة بمراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار حيث نجد في هده الفترة تعاقب على الجزائر 08 حكومات أربعة في عهد بوتفليقة وقد قطعت الحكومة أشواطا في التفاوض مع

[1] - أستاذة دوالي ليندة مقال بعنوان المعوقات السياسية والاقتصادية للاستثمارات الأجنبية في كل من الجزائر ومغرب وتونس كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة اكلي محند اولحاج ص 02 .

[2] - أستاذة والي ليندة نفس المرجع السابق ص 3 .

[3] -- أستاذة دوالي ليندة ،نفس المرجع السابق ،ص 4 .

[4] - سالم بت سعيد القحطاني: مستقبل الاستثمارات في المملكة العربية السعودية ،مؤتمر الاستثمار والتمويل ،سنة 2018 ص247 .

المستثمرين الأجانب ثم يأتي المستثمر ويجد طاقم حكومي جديد وحكومة جديدة وإطارات أخرى تحكم الوكالة الوطنية للاستثمار (ANDI).

مما نتج عن عدم الاستقرار السياسي عدم وضوح السياسة الاستثمارية واختلاف وجهات النضر وعدم التنسيق بين الجهات المسوؤلة وتضارب القرارات ،مما أفضى بدوره إلى عدم الاستقرار الاقتصادي

وهذا يؤثر حتما على اتخاذ قرارات الاستثمار إلى جانب هذا فهذه التغييرات تدخل الشك والريبة في نفسية المستثمر.

المطلب الثاني: المعوقات البيئية

إلى جانب المعوقات التي ذكرناها سابقا كان للجانب الاجتماعي والثقافي دورا فعالا في إعاقة الاستثمار الأجنبي ، لقد كان للعامل الديمغرافي أثرا ، والعادات والتقاليد التي يتكون منها المجتمع وقابليته للمستثمر الأجنبي عامل مهم ، وتعطي دفعا قويا لذلك ،بالإضافة إلى نوع العلاقة بين الدولة والمجتمع الذي عرف توترا واضحا .إضافة إلى دراسة المستوى المعيشي للبلد المستهدف يعتبر نقطة هامة لتحديد جاذبية البلد من عدمه [1].

وسنتناول هذا المطلب في فرعينهما :

الفرع الأول :العامل الديمغرافي .

الفرع الثاني :العامل الثقافي .

الفرع الأول :العامل الديمغرافي

لم تؤخذ ظاهرة النمو الديمغرافي من ضمن العوامل الرئيسية في الوقت المناسب، في عملية صنع القرار السياسي المصيري للمجتمع بأكمله الذي عرف انفجارا سكانيا منذ الاستقلال 1962الى سنة

[1] - إعداد الطالب :بن لخضر عيسى بحيح عبد القادر : بعنوان "سياسية تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية ق=في ضل التطورات العالمية الراهنة 1988-2015"، رسالة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد مالي ،جامعة جيلي الابس سيدي بلعباس،السنة الجامعية 2019/2018، ص 88 .

1982 وذلك لتحسين الظروف المعيشية والعلاج المجاني الذي وفرته الدولة حيث بلغ عدد سكان حوالي 20.5 مليون نسمة سنة 1982' وهو عدد يفوق ضعف عدد السكان سنة 1962[1].

وبهذا ظهر انفجار سكاني رهيب لهذا التضاعف العددي السريع إذا ارتفع عدد السكان من 11.013إلى نسمة مليون8.482 نسمة مليون وبدأت الزيادة المعتبرة ابتداء من : 1978 وفي مدة 16 سنة فقط. بداء يظهر الفارق كبير ليزيد معه ثقل ووزن الأجيال الجديدة[2].

جدول يوضح تطور نسبة النمو السكاني المتزايد في الجزائر*

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عددا لسكان بمليون نسمة	36.0	36.5	37.0	37.6	39.5	40.2	41.3
معدل البطالة %	10.0	9.7	9.3	9.0	11.8	11.9	12.1

موقع الديوان الوطني للإحصاء [3].

وعليه من الضروري عدم تجاهل هذا العامل المهم أثناء وضع السياسات والاستراتيجيات التنموية المستقبلية ،خاصة مع ظهور فئة الشباب القوة الكامنة في المجتمعات .

السياسة التعليمية والتدريبية: أين تظهر علاقة النمو الديمغرافي بسياسة التعليم رغم جهود الدولة في بناء المدارس وتوظيف الأساتذة والمعلمين جدد كل سنة دراسية إلا انه بقى عامل الانفجار الديمغرافي سببا لعدم تحكم الدولة في الأوضاع التعليمية وتدمر المعلمين والأساتذة من الأوضاع التي أل إليها التعليم ، مع اكتظاظ الأقسام وتضارب المناهج التعليمية و التدريبية أدى لكثرة الإضرابات ،ونفور التلاميذ من التعليم من جراء الضغط الذي يعاني منه ، مع محاولة الدولة الجزائرية التحكم في الأوضاع ،ولذا فقد كان من الضروري عدم تجاهل نتائج هذا العامل أثناء وضع السياسات والاستراتيجيات التنموية المستقبلية ، بالإضافة لعلاقة العامل الديمغرافي بسياسة التعليم والتشغيل والبطالة وظهور الآفات الاجتماعية وهجرة الأدمغة إلى الخارج.

وتظهر نتيجة النمو الديمغرافي من الجانب الاجتماعي في تفشي البطالة، رغم أن الجزائر فتمتلك قوة شبابية هائلة .

وعليه لا يمكن إهمال هدا العامل لما له من تأثير على الوضع ازدادت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية خرج الشباب الجزائري لشارع سنة 1988 مطالبين الحكومة بخفض سعر المواد

[1] - بلغت نسبة الولادات في سنوات الستينات 50 في الألف ن ،جد أنها ارتفعت إلى 64 بالمائة سنة 1987 .
[2] - جريدة الخبر الصادرة بتاريخ02-11-2004العدد427 ص02
[3] - موقع الديوان الوطني للإحصاء http/www.ons.dz

الأساسية كثرة وقوة الشريحة (الشباب) في تزايد وانتشار المخدرات والافات الاجتماعية المختلفة ، والتدمر المستمر للشباب واللجوء للتهريب وتزوير للعملة ،والعمل في القطاع الموازي. مما أدى إلى سوء الأوضاع الاجتماعية وعدم تحكم الدولة في الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والمادية ...الخ.
كانت لتكون من العناصر الهامة في إحداث التنمية خاصة أن معظم الشباب في الوقت الحالي من الطلبة الحائزين على شهادات جامعية وهذا ما افرز عنه هجرة الأدمغة إلى الخارج بغية تحقيق الأفكار وتحسين الوضع اجتماعي راقي مع استقطاب الدول المتقدمة لهذه الفئة.
لقد فشلت الدولة الجزائرية في كل أساسيات السكانية القائمة على تنظيم الأسر في الجزائر مع أنها نجحت في تونس.

***الصحة : تلعب الصحة و درجة الوعي الصحي ، ومقدار التأمينات المتبعة دورا مهما، حيث بلغت نسبة الإنفاق في الدولة الجزائرية نسبة3.3 خلال فترة 2000-2001 اين كانت مرتفعة مقارنة بالمغرب 1.7 في المغرب و2.5 في تونس [1].ولكن يبقى في الجزائر ظهور بعض الأمراض الخطيرة، مثل البوحمرون، والكوليرا مؤخرا وغيرها...

الفرع الثاني :العامل الثقافي

إن الاستعمار الفرنسي كان أصعب وأخبث استعمار حيث استعمر الماضي والحاضر والمستقبل قرن ونصف قرن من الزمن دمرت كل مقومات الثقافية للمجتمع الجزائري، لهذا خلق نفسية لذا الفرد الجزائري بالنفور من كل ما هو أجنبي[2] ،جاء ليدمر وينهب . بالإضافة إلى مخلفات الحزب الواحد وفرض نمط التفكير الواحد ، زيادة على ضعف الإنتاج الأدبي والإبداع المسرحي والسينمائي وذلك للمعتقدات الاجتماعية، فيما يخص المسرح' وقلة الكتب العلمية الهامة اكتساح مكتباتنا لكتب لا تزود الفرد الجزائري بالمعارف الجدية وضعف المقرؤية لدى فرد الجزائري، بالإضافة إلى قلة اللقاءات الفكرية وقلة ترجمة إلى اللغات الأخرى خاصة اللغة الإنجليزية التي تعد لغة العلوم وتكنولوجيا المدنية وعالم الاتصالات لان مجمل الكتابات الجادة والبحوث العلمية الحديثة كتبت باللغة الانجليزية[3] و سيطرة اللغة الفرنسية حتى أهم العقود مثل البنوك لازالت تتعامل باللغة الفرنسية .
حتى الجامعة لم يعد لها دور سوى التدريس وتقديم الشهادات بعيد عن ميدان التدريب وربطها بواقع الدولة وابتعدت عن أدوار البحث التكوين ومن النخبة أصبحت تفضل الهجرة إلى بلدان أخرى.ولا يمكن ان ننسى مدى وعي أهمية المجتمع المدني بالاستثمار وأثاره الايجابية في تطوير التكنولوجية وكسب مهارات مختلفة.ولا ننسى دور الجمعيات والنقابات في مختلف النواحي .

---

[1] -تقرير التنمية البشرية - نشر لحساب برنامج الامم المتحدة لعام 2006 .
[2] - عبد الكريم بعداش : الاستثمار الأجنبي وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2005/1996 ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصاد ، تخصص : نقود ومالية ، ملية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، السنة 2008/2007 ،ص 172 .
[3] - من إعداد الطالبة فريمش : بعنوان " دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر "" ،بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ، قسم العلوم السياسية ،جامعة قسنطينة -1- سنة 2011/2010 ، ص 404 .

فحسب مؤشرا لتعليم العالي والتدريب سجلت الجزائر في هذا المؤشر المرتبة 108مقارنة بالمرتبة 101 في عام 2011-2012متراجعة ب07 مراتب، وهذا يرجع إلى تراجع جودة التعليم ب08 مراتب لتحتل المرتبة 131،والتراجع في جودة إدارة المدارس ،حيث تراجعت بمقدار 30 مرتبة .[1]

المطلب الثالث :علاقات الدولة الجزائرية بالمجتمع

إن العلاقة الوطيدة بين الشعب والدولة ، تلعب دورا رئيسيا ومهما في صنع القرارات ودفع عجلة التنمية للأمام ،ولهذا لما له نتيجة في ثقة الشعب في الدولة ،من خلال مصداقيتها ،وإشراك الشعب في تقرير مصيره من مختلف النواحي .وبهذا سندرس هذا المبحث من خلال فرعين التاليين :

الفرع الأول :العلاقة المتأزمة بين الدولة والمجتمع

الفرع الثاني : أزمة المشاركة

الفرع الأول :العلاقة المتأزمة بين الدولة والمجتمع

منذ الاستقلال والنظام الجزائري **يتميز** بالانغلاق والإقصاء حيث يسيطر أقلية على السلطة وعلى الثروة وذلك منذ هيمنة الدولة عن الأنشطة الاقتصادية و الريع البترولي، و إتباع الدولة الايدولوجية الاشتراكية وظهور الفساد واستفحاله في كل الميادين لمدة طويلة مما أدي إلى فقدان الشعب لثقة في الدولة وفقدان الفرد الجزائري لإيمان بالوطن والوطنية ، وبالتالي فقدان الدولة لمصداقيتها وهذا خلف هوة عميقة بين السلطة والشعب ، وشعور هذا الأخير بالحقرة والتهميش ، مع فشل الإصلاحات نتج عنه فشل الدولة في المهمة التي أخذتها على عاتقها والتي كان الشعب ينتظر منها تنمية حقيقية بمختلف مجالاتها [2].

وتعتبر أحداث أكتوبر1988 عاملا مهما في عملية تغيير نظام السياسي الجزائري، إذ أن المكتسبات و الديمقراطية جاء بها الدستور 1989 وتعززت في التعديل الدستوري 1996 ، وخاصة آليات الفصل بين السلطات ومراقبة البرلمان، إلى إن جاء دستور 2016 وكل هذا من اجل التنمية وتكريس الحريات ودعم الثقة الشعب إلا انه لازالت بعيدة ، خاصة بعد الحراك المبارك في 22 فيفري 2019 ورفضه للعهدة الخامسة وطلب الشعب الجزائري محاسبة المفسدين ومحاربة الفساد لأول مرة في التاريخ الجزائري بمرافقة الجيش الشعبي الوطني مطالب الشعب الجزائري ويحاسب المفسدين وينتخب في 2019/12/12 رئيسا جديدا للجزائر الجديدة .

الفرع الثاني : أزمة المشاركة في صنع القرارات

[1] - ذ ريحان الشريف ،ود هوام لمياء ،مقال بعنوان"دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري" ، دراسة تحليلية تقييميه ، قسم العلوم المالية وعلوم التسيير ، جامعة باجي مختار –عنابة ، الجزائر ،مجلة ملية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد36 ص 81 .

[2] - من أعداد الطالبة فريمش مليكة ، المرجع السابق ذكره ، ص405 .

إن مشاركة الشعب بمختلف فئاته في الخطط التنموية، بوجود إطار مؤسساتي الذي ينظم هذه المشاركة، وصنع قرارات سياسية مشتركة، يجعل الدولة في وضع سياسي واجتماعي مستقر وصنع مسار سياسي واجتماعي واضح.

أما في الجزائر ظهرت أزمة المشاركة من خلال عجز المؤسسات السياسية عن احتواء القوى السياسية الاجتماعية [1]، إذ فرضت قوالب جاهزة في ظل حكم الحزب الواحد، منعت من خلالها روح المبادرة و الإبداع ، وبقائها لسنوات طويلة إلى أن توصل الأمر إلى الانغلاق والانسداد الحقيقي .

حتى الانتخابات في الجزائر فقدت مصداقيتها وابتعاد الشعب عن الاشتراك فيها إلا نسب ضئيلة مقارنة مع سنوات الثمانينات والتسعينات، حتى في الانتخابات المحلية وانهيار ثقة الشعب بالمنتخبين المحليين، وانتخابهم نضرا للولاء القبلي أو العشيرة ، بعيدا عن البرامج المسطرة لكل حزب .

إضافة إلى إقصاء فئة الشباب والنساء في صنع القرارات و أصحاب ذوي المعرفة ،واكتفى صنع القرار على فئة الكهول والشيوخ ،وتوريث الحكم لأصحاب الحزب العتيد . هذا ما أدى إلى ضعف ترتيب الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد ، حيث حصلت الجزائر في سنة 2014 [2]على المرتبة 9 في المشاركة السياسية والمساءلة أي بنسبة41.9 %. وحصولها على المرتبة 16 في مؤشر سيادة القانون بنسبة 27.5 % مما يدل على أنها تعاني ضعفا في فعالية جهاز الشرطة واستقلالية القضاء ،واحترام القانون ،وهذا سيؤدي حتما ، إلى تقليل أهمية الاتفاقيات والمعاهدات التي تبرمها لحماية المستثمر الأجنبي مقارنة بالدول الأخرى، كالإمارات وعمان. أما على مستوى فعالية الحكومة فقد احتلت الجزائر المرتبة 13 أي بنسبة 36.5 % مما يدل على أن الجزائر تعاني ضعفا كبيرا في نوعي الخدمات العامة وأداء القطاع العام[3].

المبحث الثاني: المعوقات الإدارية والإجراءات للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

إن الإدارة هي الصورة المعبرة عن مدى تقدم الدولة أو تخلفها وهي تستمد قوتها أو صلابتها من قوة وصلابة الدولة كما تستمد عجزها من عجز الدولة فالدولة القوية المتحضرة تنتج بلا شك إدارة مطابقة لها في القوة والحضارة وكذلك فان الدولة متخلفة أكيد أنها ستنتج إدارة متخلفة وبالية.

المطلب الأول : الفساد الإداري و انعدام الشفافية في المعاملات الخاصة بالاستثمار.

تعد الشفافية في المعاملات الإدارية في البلد المضيف من أهم العوامل التي تساعد على جدب الاستثمارات الأجنبية، وهذا يوفر عنصر الثقة لدى المستثمر في الدولة المضيفة. والدولة الجزائرية

[1] - الطالبة فريمش مليكة : دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر،بحث مقدم لنيل الدكتوراه، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ،السنة الجامعية 2011-2012، ص 386 .

[2] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار "مناخ الاستثمار في الدول العربية " ، الكويت 2004 ، ص 127- 132 .

[3] - ا لعلمي فاطمة ،و ا،كرومي سعيد ، نفس المرجع السابق ،ص 107 .

تفشى فيها الفساد والرشوة والبيروقراطية بشكل رهيب جدا، مما أدى إلى نخر جسم الإدارة الجزائرية منذ عقود مضت إلى يومنا هذا.

الفرع الأول : تفشي الرشوة و الفساد في المعاملات المتعلقة بالاستثمار.

نقصد بتفشي الفساد هو سوء استخدام، أو استغلال المنصب "السلطة " لأغراض شخصية، و يكون بطرق مختلفة سواء بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة [1].أي استغلال المنصب لأجل المصلحة الخاصة.

فقد يكون الفساد في شكل عمل فردي في حالة قيام المسؤول بأعمال ممنوعة بمفرده ومن بينها الاختلاس والاحتيال ،المحسوبية أو الحصول على مبالغ مالية مقابل الإسراع في القيام ببعض العمليات، وقد يقوم به الموظف أو المسؤول المكلف بأداء تلك الخدمة مقابل الحصول على الرشوة مقابل خدمة يمنعها القانون.

أما من حيث نسبة الفساد فقد تكون ضئيلة وقد تكون مرتفعة وهي منتشرة بين فئات المجتمع، وحتى كبار المسئولين باستعمال الأموال العامة لمصالحهم واختلاسها للحصول على رشاوى كبيرة عند إبرام الصفقات العمومية والمشتريات المعدات...الخ

وتفشي الرشوة والفساد يكون لها أسباب داخلية وتختلف من مجتمع لأخر وخاصة ضعف دخل الموظفين والاستعانة بها لزيادة أجورهم مع نقص القوانين الردعية و المراقبة[2].

فالرشوة يوجد لها تأثير مباشر على المعاملات وتكلفتها فان كانت قيمة الرشوة تساوي 10% من العقد فان المتعاقد سيضمنها في قيمة الرشوة مما سيرفع تكلفة السلعة أو انجاز المشروع وهذا ما يؤثر على في انخفاض قيمة العملة فانتشار هذا الوباء الخطير يقضي على التنافسية والمعاملة، العادلة ويؤدي إلى انتشار الجرائم الاقتصادية ' والمافيا المالية .وقد تكون الرشوة أيضا سببا للتغاضي عن المشروعات المرفوضة أصلا ومشاكل أخرى لا يحمد عقباها .....الخ [3].

ان ظاهرة الفساد في الجزائر،ليست وليدة الصدفة وإنما كانت نتاج لتطورات تاريخية ،بدا بالاستعمار الذي لم ترث منه الجزائر سوى التخلف أمراض البيروقراطية والتخلف وتوفر الظروف السانحة لاحتضانها [4].

وبرزا لفساد في الجزائر بإشكال مختلفة: الاختلاس، الرشوة ، تبييض الأموال، استغلال النفوذ.

ففي حالة الجزائر فإن الأمر الخطير، فالمراتب المتأخرة التي تحتلها الجزائر في مؤشر الفساد الذي يصدره منظمة الشفافية الدولية ولكن الأخطر هو التراجع المستمر لمرتبة الجزائر في هذا المؤشر.

---

[1] - د بعلوج بلعيد ،مقال بعنوان "معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر" منشور بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،الجزائر، عدد4 ،جوان 2006،ص 82 .

[2] - د بعلوج بلعيد ، -نفس المرجع السابق ،عدد4 ،ص 82 – 83 .

[3] - د بلعيد بلعوج ، المرجع السابق ،ص 81 ،82 ،83 ، 84 .

[4] ا -حمد محمود نهار ابوسويلم ، ص98..

وتصدر منضمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية، أو النظرة إلى الفساد حيث احتلت الجزائر سنة2004 المرتبة 97 من أصل 146 دولة، وفي سنة 2005 احتلت المرتبة نفسها من أصل 159دولة

بالرغم من المشرع الجزائري جرم الرشوة في المواد 25، من قانون الفساد[1]، ولكن عدم وجود الرقابة ،والثغرات القانونية. وهذا ما رأيناه في استفحال الفساد في رؤوس و ممثلي الدولة و أعلى هيئاتها لمدة طويلة أدى إلى جر البلاد إلى هاوية حقيقية جعلت أغلبية الشعب يعاني الحقرة و التهميش .

الفرع الثاني : انعدام الشفافية في المعاملات الإدارية

يحتاج المستثمر بصفة عامة للشفافية ووضوح الرؤية فيما يخص السياسات الاقتصادية والاجتماعية ،و قوانين العمل ،ويقصد بالشفافية هو شعور المستثمر بان التنافس شريف ،وان الإجراءات نظيفة تمت وفقا للقانون المعمول به ،بعيدا عن الرشوة و التحايل و استغلال النفوذ.[2]

فالحكومة التي تمارس نشاطها بمصداقية وشروط واضحة ومستقرة ،فهي من أفضل من الحكومات التي تتميز بالتذبذب والتغيير في سياستها الاقتصادية ،لان الاستثمار يمكن أن يكون له أمد بعيد خاصة في المعاملات المالية ،خاصة في التصدي للمال الفاسد والعمليات المرتبطة به من غسيل للأموال والتحويلات الغير قانونية . يعتبر مبدأ الشفافية من مبادئ والركائز الأساسية المنضمة العالمية للتجارة بحيث يجب تطبيقها في جميع الميادين .

كما تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة إلى الفساد منه سنة 1995، لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد ، ويحاول المؤشر عبر مجموعة من الموسوعات ، ومصادر معلومات معتمدة ، تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية ، وعشرة التي تعني درجة شفافية عالية، هذا وقد احتلت المرتبة 97 سنة 2004 من أصل 146 دولة داخلة في الترتيب، واحتلت المرتبة نفسها سنة 2005 من أصل 159 دولة ،والمرتبة112 من أصل 180 دولة، وبالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات

[1] - قانون جرائم الفساد 01/06 ، الصادر في 21 محرم 1427ه الموافق 20 فبراير2006م ،المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته .
[2] - محمد محمد احمد اسويلم الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي ، الطبعة 1 ،الاسكندرية 2009 ص 189 .

الأخيرة ، يبقى انتشار الرشوة والفساد الإداري من أهم عوائق الاستثمار الأجانب المباشر في الجزائر[1].

و للمصالح الجمركية اثر هام في اقتصاديات الدول بمختلف أشكالها فهي من أهم القطاعات في الدول التي تشجع على انتقالها للمصالح الجمركية عندما تعمل هده المصالح بكل شفافية في الدول المضيفة وخاصة عندما يقدم المستثمر لزيارة البلد المضيف للقيام بزيارة استطلاعية عند الاقتصاد، لمعرفة الظروف ونوعية السوق من ناحية العرض والطلب و التنافسية ، فان كان جهاز الجمارك جهاز بيروقراطي متعجرف سيؤدي إلى ترك الانطباع السيئ لدى رجال الأعمال 'وبالتالي عزوف هذا الأخير عن الاستثمار.

بالإضافة إلى كونه جهاز يحارب الغش والتزوير في العلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية ويساعد على ممارسة الاستثمار في جو من الثقة وتشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع وتسهيل انتقال البضائع والتجهيزات من دولة لأخرى.

فانتشار الرشوة في القطاع الجمركي(انعدام الشفافية) يؤدي إلى تدمير اقتصاد الدولة من حيث ويجعل السوق تسودها المنافسة الغير مشروعة وظهور الاحتكارات وهذا ما يخوف المستثمر من الإفلاس [2].

*ناهيك عن سوء التسيير الذي يميز بعض المرافق الضرورية لضمان سرعة وفعالية بعض الأنشطة التجارية وخاصة الموانئ الجزائرية فهي تمتاز بسوء التنظيم والتسيير رغم أن حوالي 80بالمئة من السلع المستوردة تمر عبر الموانئ لان البطء الشديد في تسريح السلع وقلة التجهيزات الحديثة للموانئ بالإضافة إلى عامل البيروقراطية كل هذه العوائق تؤدي إلى تدمير الشروط الضرورية والأساسية لضمان سرعة العمليات التصديرية التي تتطلبها التبادلات التجارية الحديثة.

المطلب الثاني: المعوقات الإجرائية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن بلادنا من الدول التي عانت ومازالت تعاني من التعقيدات وعدم الفعالية الإدارية وان الخطابات باسم الإدارة الديمقراطية وبالشعب وللشعب والمبادرة الفرية تبقى مجرد شعارات غامضة وغير صحيحة ومفرغة من محتواها الحقيقي لعدم ترجمتها على ارض الواقع.خاصة على مستوى الإدارات المكلفة بالاستثمار وترقيته ، وعلى مستوى المصالح الجمركية . بالإضافة إلى تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار .

وسنتناول هذا المطلب في :

الفرع الأول: تعقد وطول مدة الإجراءات الإدارية

[1] - صالح مفتاح ، دلال بن سمينة ، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية ، دراسة حالة الجزائر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، 124-124ص، 2008 ، 44-43 العددان.

[2] -بلعيد بلعوج المرجع السابق ص- 85

الفرع الثاني : مشاكل القطاع الجمركي

الفرع الأول: تعقد وطول مدة الإجراءات الإدارية

إن ما يميز الإجراءات الإدارية في الجزائر ،هو البيروقراطية والفساد والروتين في الإجراءات وإنجاز المعاملات و نقص في التجهيزات والخبرات الفنية والإدارية اللازمة المتخصصة في الميدان، مع قلة مكاتب الاستثمارات[1]، وعدم وجود أنظمة معلومات متطورة ودقة في المعلومات، بالإضافة إلى تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وغياب التنسيق بين هذه الأجهزة.

فالجزائر تعتبر أصعب منطقة يمكن أن تؤسس بها مؤسسة منتجة أو استثمارية، وفقا لتقرير السنوي لسنة2003 حول مناخ الأعمال للبنك العالمي بالتنسيق مع هيئات متخصصة ،وتبقى متأخرة مقارنة بدول الجوار ألمغاربي ،ودول الحوض الأبيض المتوسطـــ، كما تكثر فيها الوثائق الإدارية و تتعدد فيها الإجراءات، مقارنة بالدول المغاربية المجاورة كما تتعدد فيها الإجراءات و تكثر بها الوثائق الإدارية المطلوبة للقيام بالمشروع الاستثماري أو تسوية الملكية العقار أو الأملاك الغير منقولة، وكشف التقرير الصادر عن البنك العالمي باستمرار الوضع المعقد بالجزائر يعد عاملا كابحا للمستثمرين ففي الجزائر يتطلب إنشاء مؤسسة إنتاجية واستثمارية في احد القطاعات اعتماد 14 إجراء مختلف، وبالمقارنة دول شمال إفريقيا أو منطقة شرق الأوسط لا تتجاوز بها عدد الإجراءات 10 أما في المغرب يمر المستثمر أول المقاول ب 5 إجراءات إدارية لإنشاء مؤسسة قائمة بذاتها ومعترف بها، بينما في تونس وفرنسا 07 مراحل او خطوات إدارية والجزائر منطقة ضمن الدول الأقل تقدما في مجال الإجراءات الإدارية التي تشمل الضرائب والسجل التجاري وأملاك الدولة والسلطات المحلية والوزارات او قنوات أخرى مثل الغرف التجارية [2].

و نجد أن متوسط مدة معالجة ملف استثماري في الجزائر بين مرحلة وأخرى، يتراوح ما بين20 و26 يوما وإنشاء مشروع في الجزائر ينتظر مدة تتراوح ما بين 350 و360 يوم لتجسيده. بينما المتوسط في المغرب اقل من75 يوما بمتوسط 10 الى11 يوما في كل مرحلة، أما في تونس بحوالي 20يوما، أما في فرنسا فتقدر مدة المعالجة 56 يوما أي بمتوسط08 أيام في كل إجراء، ويطرح نفس المشكل فيما يخص تسوية العقار و الملكية، أين تتجاوز متوسط سنة واحدة أين تمتد ما بين 02 و03 سنوات وأكثر. ولكن في الدول المجاورة لا تتجاوز المدة الأسبوع [3].

الفرع الثاني : مشاكل القطاع الجمركي

[1] -د عائشة موزاوي –مقال القوانين والأجهزة المنظمة للاستثمار في الجزائر –مجلة آفاق وعلوم الإدارة والاقتصاد ،العدد02 /2017 –ص 145

[2] - نعيمة اوعيل : كتاب بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005 " جامعة الجزائر (3) ، الناشر مكتبة الوفاء القانونية ، ص 227 .

[3] - نعيمة اوعيل ،نفس المرجع ، ص -228 .

لجهاز الجمارك دور مهم في جلب المستثمر والأجنبي سواء من ناحية المعاملة أو من ناحية الإجراءات الجمركية للسلع الصادرة أو الواردة . لما لها من تأثير وعلاقة مباشرة على التجارة الخارجية ،من حيث مكافحة الغش والتزوير وإعطاء صورة واضحة عن سياسة البلد المضيف.

و احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية والخاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المعاملات الاقتصادية الغير قانونية هذا باحترام القانون وتطبيقه على كل المتعاملين الاقتصاديين و بجعل السوق يسودها روح المنافسة والشفافية .[1]

إنّ تطبيق الإجراءات الخاصة لمكافحة الغش والتزييف في المعاملات التجارية وحقوق الملكية الفكرية . يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق به ومقبول.

والشيء الخطير انتشار الرشوة في القطاع الجمركي يؤدي إلى انتشار الريوع التي يحصل عليها المرتشين وهذا يجعل السوق تسودها المنافسة غير التامة أو بظهور الاحتكارات وبالتالي يصبح الاختيار الأفضل للمستثمرين إما الانسحاب من السوق أو التعرض إلى الإفلاس [2].

فبالنسبة للجزائر تشتكي المصالح الجمركية الجزائرية من عدة تعقيدات ومشاكل جمة منها:

*تمتاز الجزائر بجهاز جمركي متعفن أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع إلى موطنهم نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين وعدم احترام القانون .

* تعقد وطول الإجراءات الجمركية ، حيث أن عملية جمركة آلات ومعدات مستوردة تتطلب في المتوسط 12 يوما ، و يرجع ذلك بالأساس إلى أن أغلب الواردات تصل إلى ميناء الجزائر العاصمة، الذي يتوقف عن العمل بعد الرابعة مساءا[3].رغم أن الجزائر تمتلك شريط ساحلي مهم يقدرب1200كلم يمكن لها إن تستغل هذا الشريط الساحلي المهم،ونحن نعلم مدى أهمية النقل البحري للسلع والمعدات. بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الجهات المعنية في إدارة الجمارك، إدارة الميناء، المكاتب الخاصة المكلفة بتسوية الإجراءات العبور...الخ . وهناك أيضا من المستثمرين، من يشتكي من تناقض و ارتفاع التعريفة الجمركية، واختلافها بين المؤسسات الوطنية و الأجانب[4].

والاهم من ذالك موضوع التسهيلات والإسراع –أي يؤخذ بعين الاعتبار في المعاملات الاقتصادية – تكون حافزا للأجانب للقدوم للجزائر لان التعقيد و البطء والتهاون يؤدي إلى ضياع الوقت خاصة هي عصرنا الحالي .

ولا يمكن إن ننسى عدم كفاءة معدات و تجهيزات الشحن والتفريغ، لكونها لا ت ا زل عمومية، الأمر الذي قد يتسبب في مكوث الباخرة في عرض البحر مدة قد تصل إلى 07 أيام حتى يتسنى لها الدخول إلى الميناء، و 07 أيام أخرى للتفريغ ، فموضوع التسهيلات والإسراع – أي يؤخذ بعين الاعتبار في

[1] -بلعيد بلعوج ،المرجع السابق ، ص 85 .

[2] - كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجز ا زئر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية، دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، -2011. تلمسان، الجزائر،201 ص 104-105.

[3] - وصاف سعيدي، قويدري محمد،" واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق " مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08 ، جامعة ورقلة، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، الجز ا ئر، 2008 ، ص47 .

[4] - عبد الكريم بعداش : الاستثمار الأجنبي وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2005/1996 ، المرجع سابق ذكره ،ص 176 .

المعاملات الاقتصادية – تكون حافزا للأجانب للقدوم للجزائر لان التعقيد و البطء والتهاون يؤدي إلى ضياع الوقت خاصة هي عصرنا الحالي .

هنا يتضح لنا مدى أهمية المصالح الجمركية لاعتبارها من القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المبحث الثالث: العراقيل الاقتصادية و المالية

إن العراقيل القانونية وكثرة الإجراءات الإدارية من أكبر المشاكل التي تقف في وجه الاستثمار الأجنبي في الجزائر كما أن لسياسته المالية والمتغيرات الاقتصادية مازالت تمثل تحديا بالنسبة للقرارات الاستثمارية للأجانب خاصة مع عدم استقرار أسعار النفط الذي اثر سلبا على سياسته الاقتصادية للبلدان المصدرة للنفط في المديونية الخارجية وميزات المدفوعات وارتفاع المعدلات التضخم والبطالة .... الخ

ومع محاولة الدولة الجزائرية لاستقطاب أكثر نسبة من الاستثمار الأجنبي إلا انه مازال الجانب الاقتصادي يعتبر عائق للاستثمار الأجنبي.

فدخول المستثمر الأجنبي للسوق الجزائرية ينظر إليه بمعيار التكلفة والرؤية المستقبلية ،من حيث وجود سياسة اقتصادية واضحة ومستقرة،إلى جانب النمو، وتنافسية القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري وتحليل المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري والسياسة التجارية،ولا يمكن أن ننسى القطاع المصرفي لماله من قوة في مجال الاقتصاد.

هناك عدة معوقات اقتصادية تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ومنها:

وسنتناول في هذا المبحث ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: محدودية الأداء الاقتصادي الجزائري.

المطلب الثاني: النمو والتنافسية.

المطلب الثالث:ضعف الأنظمة التمويلية والبنية التحتية للدولة.

المطلب الأول : محدودية الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية

إن وجود بيئة اقتصادية مرحبة تستمتع بالاستقرار و الثبات ، من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها إشارة بنجاح السياسة الاقتصادية للبلد المضيف، فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار، وهذا يتحقق من خلال تحقق الإصلاح الاقتصادي، التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة وتقليص العجز التجاري.

وسنتناول هذا المطلب في فرعين :

الفرع الأول : الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.

الفرع الثاني : تحليل المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول : الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي

إن الاعتماد المفرط والمتزايد لسياسات التنمية على موارد المحروقات من بترول وغاز في ظل الاقتصاد المخطط دفعت بالاقتصاد الجزائري إلى أزمة خانقة، أزمة موارد مالية، من سنة 1986 نتيجة انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية . بالرغم من تبني الإصلاحات والتحول الذي عرفته الجزائر في النهج الاقتصادي، من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق 1989 إلا إن الاقتصاد الجزائري مازال يعاني من الاهتزازات إلى يومنا هذا ،مع تزامن انهيار أسعار النفط إلى يومنا هذا لسنة 2020 بسبب ظهور جائحة كورونا وتراجع اقتصاديات العالم.

وهذا يدل على جمود بنية النمو الاقتصادي الجزائري فبالرغم من أن هناك تحسن في مستويات النمو الاقتصادي إلا أن هيكل النمو الاقتصادي لا يزال يطرح الكثير من الانشغالات والتي تبعث على عدم التفاؤل ، فأسعار البترول والغاز غير مستقرة والأدهى من الأمر هذه الثروة مآلها لزوال فسعر البرميل البترول يتحكم بنسبة كبيرة في الاقتصاد مع عدم تحكم الدولة في السعر فهو تابع لسوق الدولية التي تتحكم في أسعار البترول حيث نجد في سنة 2005 أن المساهمة قطاع المحروقات 50% حيث مازال قطاع الزراعة والصناعة مازال مساهمتهما ضعيفة[1] ، آما فيما يتعلق بقطاع الخدمات والتجارة فقد شغل مكانه أكثر أهمية عن حساب قطاع الزراعة والصناعة خاصة في مجال الاتصالات الهواتف النقالة.

وان تحسن قطاع الزراعة والصناعة مؤخرا في الجزائر إلا انه مازال يعاني مشكل التخزين والتسويق التي قد تؤدي بالفلاح إلى خسائر فادحة تجعله يستبعد عن الخدمة الأرض ومشاكلها.

وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري معرض لاستيراد صدمات في أي وقت ولحظة خاصة تلك الناتجة عن أي انخفاض حاد يحدث في سعر برميل البترول .

كما يتم أيضا عن عدم تثمين إيرادات الثروة النابضة واستخدامها لأغراض ديناميكية اقتصادية بإشراك قطاعي الزراعة والصناعة في التنمية الاقتصادية للبلاد لضمان النمو في الأجل الطويل ومن تم تحسين مناخ الاستثمار.

الفرع الثاني : تحليل المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري

المستثمرون قبل استثمار أمواله في بلد ما ،يقوم بالدرجة الأولى بتحليل المؤشرات الكلية لأي اقتصاد ومدى استقرارها من حيث:

[1] - دوادي محمد ، بعنوان:" السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية عامة ، جامعة بوبكر بلقايد جامعة تلمسان ، السنة الجامعية 2011-2012 ،ص 207 .

** **تحليل معدلات التضخم** ، لأنه يعكس مستوى التسيير الاقتصادي لأي بلد ، فكلما كان معدل التضخم مرتفعا انخفضت ثقة المستثمرين ، ففي الجزائر خلال سنوات مازالت تسجل مستويات مرتفعة 2003 2004، 2005 مستويات مرتفعة يلغت2.53 %أين بلغت 5.7 أواخر سنة2010 [1].

العجز الموازني من حيث الإيرادات والنفقات

من جهة الصادرات فالجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على الإيرادات من الجباية البترولية ، التي تمثل ثلث الإيرادات العامة في الجزائر رغم أنها لا تغطي النفقات العامة ، اما النفقات فهي في تزايد مستمر لمساعدة الدولة للقطاعات المصرفي والصناعي ،ففي سنة 2010 ارتفعت إلى 17 %،خاصة بعد ارتفاع أجور الوظيف العمومي ب34% [2].

التوازن الخارجي: الذي يتمثل في الصادرات والواردات ،فبالنسبة للصادرات الجزائر لم تتغير منذ عقود تمثلت في المحروقات (الغاز و البترول) وهذا كما رأينا سابقا يخضع لسوق الدولية ، وبقاء الاقتصاد الجزائري تابع لريع هذه الثروات .من جهة الأخرى عرفت الصادرات ارتفاعا وهذا لاستيراد آلات التجهيز والكهرومنزلية ، والأدوية والسلع الغذائية .وهذا عرف الميزان التجاري الجزائري عدم الاستقرار والعجز في بعض الأحيان .

المديونية: سواء كانت الداخلية أو الخارجية

أما المديونية الخارجية : فهاته الأخيرة لها علاقة بالناتج الداخلي المحلي اي كلما ارتفعت المديونية الخارجية [3] ،زاد خطر تعرض الاقتصاد لازمة مديونية ،ويعتبر الأمر خطرا إذا تجاوز30 % [4]. بلغت المديونية الخارجية 2006 4.8 مليار دولار لتتراجع ،سنة 2009 إلى 2.8 مليار دولار.أما المديونية الداخلية فقد انخفضت تدريجيا من4.2 سنة 2007، إلى 2.8 سنة 2010[5] .

احتياطات الصرف :ارتفعت احتياطات الصرف في الجزائر حلال العشر سنوات 2006 بلغت 77.8 لتصل100 مليار دولار 2008 هذا مؤشر جيد على قدرة الاقتصاد الجزائري على سداد ورداته ، ليتآكل بعدها احتياطي الصرف بعد انهيار أسعار البترول للسنوات الأخيرة .

سعر الصرف: يعد سعر الصرف محددا استراتيجيا ،ليس فقط لدعم تنافسية الصادرات ،الواردات ، الادخار ، الأجور،الاستهلاك ،الاستثمار...الخ .ويعد سعر الصرف خطر على العملات في حال مثلا تحويل العملات لشراء سلعة أجنبية ،شراء وبيع سلعة بعملة أجنبية....

** بالإضافة إلى تدهور العملة المحلية وتعدد أسعارها الصرفية فانخفاض سعر العملة بالنسبة للعملات الأخرى تؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار مقوما بالعملات الأجنبية كما يؤدي إلى

---

[1] - تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لسنوات 2009-2010

[2] - شاقور جليطة اطروحة دكتوراه بعنوان "معوقات الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات في الجزائر دراسة مقارنة مابين الجزائر تونس والمغرب مايبت سنتي 2000-2010" ،تخصص اقتصاد زولي جامعة وهران سنة 2012 2013، ص 134 ،135 .

[3] - يحلل المستثمرون حسب مؤشر /PIBحسب المديونية الداخلية خطرا إذا تجاوز30 بالمئة .

[4] - شاقور جليطة أطروحة دكتوراه المرجع السابق ، ص137. .

[5] - يحلل المستثمرون حسب مؤشر /PIBحسب المديونية الداخلية خطرا إذا تجاوز50 بالمئة .

تآكل أرباح المستثمرين عند تحويلها للخارج . زيادة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ،ومعوقات التسويق .[1]

جدول يوضح المؤشرات الاقتصادية للجزائر للسنوات الأخيرة التالية:

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التضخم متوسط أسعار المستهلك /	4.5	8.9	5.0	4.5	4.0	5.6	4.8
إجمالي الصادرات مليار دولار	76.6	75.1	73.4	70.2	65.6	68.1	40.6
إجمالي الواردات مليار دولار	57.4	61.6	58.7	59.7	39.5	40.2	61.6

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار[2]

المطلب الثاني : النمو وعدم وجود سوق منافسة

يمثل النمو و القوة التنافسية للاقتصاد القومي احد العوامل الأساسية في جذب الاستثمارات الأجنبية 'أي كلما تحسن المركز التنافسي كلما كان محل جذب للمستثمر الأجنبي.

الفرع الأول: معدلات النمو الاقتصادي

تعكس معدلات النمو مدى ديناميكية الاقتصادية في البلد المضيف وبالتالي تكون عامل جذب لرؤوس الأموال الأجنبية ولا يكفي بذلك إلا بتحليل مدى ارتفاع هذه المعدلات وإنما قراءتها من حيث

[1] - منصوري زين "واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر ،جامعة الشلف ،ض6

[2] - تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ،تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات 2011 ،2012 ص73 سنة 2013 ص 120 ، 2014،.2015 ،2016 ،2017 ص 60.

استقرارها على المدى الطويل،بالإضافة إلى مكونات الناتج المحلى ومدى مساهمة القطاع الصناعي، حيث تعطي الصورة المستقبلية للاقتصاد ، من حيث مدى قدرته على تحمل الصدمات ومعدلات النمو تحلل من جانب الطلب وذلك من حيث مؤثرات الاستهلاك والاستثمار والإنفاق العام والطلب الخارجي وأدائها وفق العرض بتحليل الناتج المحل الإجمالي.

بالإضافة إلى تفشي القطاع الغير رسمي يعد احد أوجه المنافسة الغير مشروعة وتهديد للمؤسسات الملتزمة بالقانون ،زيادة على التهرب الضريبي والغش الجبائي بالإضافة إلى حدة الضغط الجبائي ،وتأخر القضاء في معالجة القضايا التجارية.[1]

جدول يوضح لمعدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي للجزائر للسنوات التالية :

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي %	2.90	3.30	3.3	2.4	4.0	4.0	1.4

المصدر : المؤسسة العربية لضان الاستثمار[2]

يتضح من خلال الجدول تراجع معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي ، من سنة 2011 حيث بلغ 2.4 وعرف ارتفعا سنة 2013 ، ليتقهقر بعدها إلى 1.4 %سنة2017 .على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية في ضبط التوازنات المالية والنقدية ،إلا أنها لم تؤدي إلى تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري ، ففي سنة 2010 احتلت الجزائر المرتبة 86 .

في حين احتلت تونس المرتبة 32 ، والمغرب المرتبة 75 لنفس السنة وهذا ما يؤكده مؤشر التنافسية العالمي [3].

الفرع الثاني: عدم وجود سوق منافسة :

من الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن يرجع لحداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة او ضعيفة مقارنة

[1] - ناجي حسين دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطيتة السنة الجامعية 2006-2007ص298 -299 .

[2] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار "مناخ الاستثمار في الدول العربية "، الكويت سنة 2011 ، 2012ص 68 ، ستة 2013 ،2014،2015،2016،2017 ص 120 .

[3] - لعلمي فاطمة ،كرومي سعيد : مفال بعنوان الاستثمار الأجنبي في الجزائر بين عوامل الجدب والطرد ،ص 99 .

بالدول الأخرى، فقد احتلت الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمية في سنة2008 المرتبة 99 مقارنة بتونس المرتبة سنة 228 المرتبة 39 والمغرب المرتبة 73 لنفس السنة [1] .

ومن جهة أخرى فان الكثير من الاستثمارات الأجنبية في الجزائر جزء منها يتمثل في الخوصصة والجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإنها لا تزال تخطو خطوات بطيئة في هذا الاتجاه وهذا نظرا للوضع الذي تعيشه الجزائر وسياسية الدولة المنتهجة ونظرا ولذا ا بعدت الدولة المغامرة بهذا النظام إلا إذا كانت نتائجه مضمونة.

بالإضافة إلى ذلك ،فإذا كانت الدولة بحد ذاتها لا تريد المغامرة بالقطاع الخاص فكيف للمستثمر الأجنبي أن يغامر في الدولة المضيفة بأمواله فالنشاط التجاري الجزائر يعتمد على الاستيراد بالدرجة الأولى كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار.

ولا ننسى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له ارتباط وثيق بمدى قدرة القطاع على القيام بهذه العمليات بالإضافة إلى نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب في هذا القطاع إذ يمثل44 بالمائة من النشاط الوطني.[2] زيادة على ذلل كان المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعيتها.ناهيك عن معوقات التكلفة والتسويق سواء كان محلي أو خارجي .

مشكلة القطاع الموازي: إضافة إلى عدم وجود سوق تنافسية بمعنى الكلمة وهذا لوجود الأنشطة غير الرسمية بحجم كبير والتي تمثل ربع النشاط الاقتصادي، وهذا لا يشجع أي مستثمر محلي أو أجنبي بالاستثمار في الجزائر مع انتشار السوق السوداء وعدم تنظيم السوق وهذا الموضوع يتميز بحساسية التعامل معه لأنه يشغل يد عاملة هامة بالإضافة إلى انتشار عصابات تزوير العملة الوطنية والأجنبية من طرف عصابات مختلفة رغم جهود الدولة في محاربتها محل شك لان هذه الأموال القدرة تسير من طرف عصابات سواء كانت منظمة محليا و دولية تحاول تبييض الأموال او غسيلها بإدخالها في النشاط الاقتصادي وهذا بحد من قدرة المنافسة على السوق الجزائرية فحسب تصريح لمصالح الدرك الوطني فان عدد الملفات الخاصة بهذا الموضوع بلغت 10000 ملف من خلال 10 سنوات وهذا يجب مكافحته لماله من أضرار فادحة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية .

ولا ننسى أن عدم انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة ،جعلها اقل تنافسية مقارنة مع الدول النامية أو المتقدمة ،لجلب الاستثمارات الأجنبية ، وهذا لما في هذه القوانين من شروط وإجراءات لصالح الشركات الأجنبية ، لما تمتلك هذه الشركات تكنولوجيا عالية وأموال طائلة .

المطلب الثالث : معوقات التمويل البنكي والبنية التحتية

[1] -المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مرجع سابق ذكره 2008 ص239.

[2] - د بلعيد بلعوج ، مرجع سابق ، العدد 4، ص 80 .

المعوقات التمويلية والبنية التحتية للمستثمر الوطني والأجنبي اهتمامات أولى من بينهما التمويل سواء نتيجة المعاملات التجارية والطبيعية بعض العقود والصفقات من المستحيل أن يجازف بالاستثمار في الدول المضيفة ويبحث عن الوسائل التي تساعده في تمويل استثماره سواء من الداخل أو الخارج إلى جانب الأموال التي يجلبها معه وبالتالي فان ضعف التمويل البنكي في الدولة المضيفة وعدم توفر آلياته مساعدة للمستثمر في تلك الدولة يعتبر عائق مهما في وجه المستثمر وهدا ما تجده في الجزائر وسندرس هذا العائق في كلا الحالتين:

الفرع الأول :ضعف الأنظمة التمويلية للاستثمار الأجنبي

الفرع الثاني: قلة الإعانات والمساعدات المالية.

الفرع الأول : ضعف الأنظمة التمويلية في الجزائر

نقصد هنا التمويل للاستثمار بمعناه الواسع سواء من الناحية المالية أي بالأموال او تمويلية بالعقارات والمباني اللازمة للإنجاز مشاريع المستثمر الأجنبي :

***عائق العقار:** اعتبر من أهم العراقيل التي تواجه المستثمرين لكون العقار يعد عاملا مساعدا في استقرار و توطن المستثمرين، و من أهم العناصر التي يمكن إدراجها ضمن هذا العنصر ما يلي:

عدم توافق طبيعة الأراضي مع المشاريع المراد إنجازها، ارتفاع أسعار العقارات، وعدم تسوية أوراق الملكية للحصول على قروض.

بالإضافة إلى طول المدة الزمنية المستغرقة في رد الهيئات المكلفة بمنح العقار على قرار استغلا له ناهيك عن ثقل الإجراءات الإدارية و القضائية[1]،تخصيص أراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف تهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأي تهيئة، أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد نظرا لوجود نزاع حول الملكية . وبقاء العديد من الأوعية العقارية بحوزة المؤسسات العمومية بدون تسوية عقود الملكية.

ومن جهة أخرى فقد أظهرت نتائج التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر إلى وجود عدد كبير من الأراضي غير المستغلة، حيث يوجد حوالي 30 %من المساحة الكلية المتوفرة غير مستغلة، كما بينت تقديرات وزارة ، بينما ²الصناعة إلى أن حجم العقار الصناعي المتاح يقدر بـ180 مليون م ²بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80 مليون م فقط "، وهناك من العقارات التي لم توجه للغرض الأساسي عدم احترام المستثمرين للعقود المبرمة، ولهذا

[1] – طرف السيد(ة): بامحمد نفيسة –ر تحاول جاذبية الاستثمار لاجتبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLIجامعة وهران 2 كلية العلوم الاقتصادية التجارية ص123السنة الجامعية 2015–2016 مذكرة لنيل الماجستير

يتبين أن الأزمة ليست في نقص العقار بقدر ماهي ناجمة عن سوء 1التسيير والفساد وعدم الاستغلال الكامل للعقارات وغياب الشفافية في توزيعها [1].

** **يعتبر صعوبة الوصول للقروض البنكية** وبطء الإجراءات وصعوبة الحصول على القروض خصوصا لمؤسسات الجديدة. ورغم تطور القطاع المصرفي بصدر الأمر في 03-11 ولتسهيل الإجراءات وتطوير عمل البنوك ومؤسسات المالية إلا أن النظام البنكي الجزائري لا يزال دون المستوى المطلوب (هشاشة النشاط البنكي) نتيجة لمجموعة من الأسباب:

نقص الكفاءة المهنية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية والاعتماد على الطرق التقليدية في تسيير القروض وارتفاع السعر الفائدة بالإضافة إلى رداءة نظام المعلوماتية البنكية وبطء الأنظمة المدفوعات وطول مدة الإجراءات وكثرتها للحصول على القرض. شدة الضمانات التي تطلبها البنوك لتغطية قروضها والشروط التعجيزية المطالب بها وهذا كله بالإضافة لسيادة القطاع العمومي الذي لا يزال مهيمنا على القطاع البنكي رغم المحاولات لخوصصة البنوك ، وما اثر سلبا على هاته الأخيرة الفضائح التي تتبعها مثل: البنك الخليفة .

هذا ما جعل المستثمرين الأجانب يتخوفون من اللجوء إلى البنوك الجزائرية ويفقدون الثقة في القطاع المصرفي الجزائري أضف إلى ذلك طول رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي ، وعدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية ونوع النشاط وتخصيص الأراضي بتكاليف باهظة وبقاء العديد من الأوعية العقارية بحوزة المؤسسات العمومية رغم أن الجزائر لها أراضي شاسعة وغير مستغلة وخاصة العقار الصناعي .

وهذا رغم ما قامت به السلطات الجزائرية من تعديلات للمنظومة القانونية لترقية وتشجيع الاستثمار بصدور الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 01سبتمبر 2008

***: **قلة الإعانات و المساعدات المالية الداخلية والدولية** : فان حجم المساعدات والإعانات المالية التي تتلقاها الاستثمارات في الجزائر قليلة جدا. فبالنسبة لصندوق دعم الاستثمار الذي انشأ بهدف تقديم الدعم المالي للمشاريع الاستثمارية وفق آليات عمله نجد إن دعمه مدهور مجال واحد من الاستثمارات التي تنجز في المناطق تحتاجه إلى التنمية وهذا يعني باقي الاستثمار غير معنية بهذا العم .كما أن الدعم المقدم لهذه الاستثمارات يتعلق بالبنية التحتية أي تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية للإنجاز الاستثمارات .

وليس هناك مساعدة او دعم مباشر يقدم للمستثمر في شكل منحة أو مساهمة في نفقات المشروع حالي خلاف الدول المجاورة مثل المغرب وتونس التي تقدم منحة للاستثمار في شكل نسبة من نفقات المشروع.

[1] ساعد بوراوي: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مرجع سابق، ص 151 ،152.

حتى الإعانات والهبات التي تتلقاها إليها الجماعات المحلية يجب أن تلحق موافقته من الجهات المركزية لقبولها أو استخدامها.

الفرع الثاني : ضعف مستوى البنية التحتية للاقتصاد الجزائري:

للبنية التحتية الدور والأهمية القصوى في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والسؤال الذي يمكن أن نطرحه في هذا الصدد ، كيف تساهم البنية التحتية الأساسية للجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، سنحاول تقييمها من خلال تحليل العناصر التالية:

* **الاتصالات والمعلومات** يتوقف تقدم الدول في العصر الحالي على مدى تواصلها وارتباطها من خلال أنظمة الاتصالات الحديثة وشبكة المعلومات الحديثة، ولتقييم وضع الاتصالات والمعلومات في الجزائر نعتمد على المؤشرات التالية [1]:

* حيث يقدر عدد خطوط الهاتف الثابت في الجزائر8،63 لكل100شخص ،وعلى سبيل المقارنة في بعض الدول العربية مثلا سوريا ومصر17.87 ،14.56 على الترتيب **** وليبيا 14،56وتونس12.33 ويقدر المتوسط العربي بحوالي 9.66 في حين فيقدر المتوسط العالمي91،31 .

*كما يقدر عدد مستخدمي الشبكة العنكبوتية في الجزائر بحوالي100/10.34 شخص ، بينما تصل في المغرب وتونس إلى 23.38 و16.68 على الترتيب ،ويقدر المتوسط العربي و العالي ب11.59 و22.04 على الترتيب .

*أما بالنسبة لمستخدمي الهاتف النقال في الجزائر فيقدرب21،445 مليون شخص ليصل عدد مشتركي الهاتف النقال63،34 لكل 100 شخص 100 وهو أعلى من المتوسط العربي والعالمي المقدرين ب50،84 و49،30 على الترتيب .

ويظهر جليا من خلال المؤشرات السابقة أن الجزائر لا تواكب حتى جيراننا حيث تعاني نقصا في عدد خطوط الهاتف الثابت ومستوى انتشار الانترنت ، ويرجع أساسا إلى احتكار الدولة الجزائرية للاتصالات لهذين المجالين ،في حين أدى تحرير سوق الهاتف النقال إلى استثمار اوراسكوم المصرية ،والوطنية للاتصالات الكويتية، مما أدى للمنافسة و انخفاض التكلفة وتحسن مستوى الخدمات واحتلال الجزائر لمكانة متقدمة لمعدل النفاد للهواتف النقالة .[2]

- **النقل والمواصلات :** أولت مخططات التنمية في الجزائر أهمية بالغة لتطوير شبكة المواصلات ، مما أدى إلى تحقيق انجازات مهمة تتمثل أساسا في :

النقل الجوي

[1] تقارير -المؤسسة العربية لضمان الاستثمار حول مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010 ص 190-164

[2] - استادة لعلمي فاطمة ،استاد كرومي سعيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :بين عوامل الجدب وعوامل الطرد كلية العلوم الاقتصادية – جامعة مستغلنم ص 104-105

تحتل الجزائر المرتبة عربيا وفقا لمؤشر عدد المطارات والبالغ عددها 41 مطار،11 منها دولي ،30 محلي .13 منها فقط يستجيب للمعايير الدولية ، يأتي على رأسها مطار هواري بومدين بالعاصمة .

السكك الحديدية

وما تزال شبكة السكك الحديدية تعاني نقصا و عجزا كبيرين ، لا تلبي لحد ما طلبات المستثمرين والركاب لتقادم آلياتها المختلفة ، وخاصة وانها تعرضت لتخريب أثناء الإرهاب ،مما يستوجب الإصلاح وعصرنتها واحتكارها من طرف الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية [1] .

كما تتوفر على 13 ميناء بحري ،أهمها ميناء العاصمة الذي يستقبل 30بالمئة من واردات الجزائر ،كما تمتد شبكة السكك الحديدية على مسافة4500كلم ــ كلها مرتكزة في الشمال والهضاب العليا .

النقل البري

تمتلك الجزائر زيادة إلى شبكة طرقات طولها 1040000 كلم ،**ولكن** لاتزال شبكة الطرقات السريعة ضعيفة ، رغم تدعمها مؤخرا بالطريق السيار شرق غرب الذي يمتد على مسافة تقدر 2000كلم، إلا أن هذا يبقى غير كاف لتحسين الحركة ما بين أطراف الجزائر الشاسعة.

ويطرح مشكل ضعف الهياكل القاعدية بحدة على مستوى المناطق الصناعية تتميز بضعف التزود (بالكهرباء، الطرق ، الاتصالات ، الماء) ، وغياب ربطها بالجامعات والمختبرات العلمية ،وهذا مايجعلها لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية ،وتقف عائقا أمام الاستفادة من الخبرات اللازمة لتطوير البحوث العلمية لإنعاش الاقتصاد الوطني[2].

ناهيك عن عدم توفر خريطة للمشروعات الاستثمارية ،والفرص المجدية والمتاحة للاستثمارية .[3]

خاتمة الفصل الثاني :

[1] - حمزة بن حافظ : دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر ،دراسة حالة الجزائر1998 -2008 " ،عنوان لرسالة ماجستير ، جامعة منتوري ،قسنطينة ، السنة الدراسية 2010-2011 ، ص189 .

[2] - حمزة بن حافظ ، المرجع السابق ، ص 190

[3] -د/ عائشة موزاوي : مقال بعنوان "القوانين والأجهزة المنظمة للاستثمار في الجزائر ،مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد ،العدد 02/2017 ، ص 146 .

من خلال للفصل الثاني ظهر لنا جليا حجم العقبات الكبيرة التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،حيث تضافرت عوامل عديدة من مختلف الجوانب :القانونية والسياسية والإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية التي وقفت عائق لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، طيلة السنوات الماضية وان كان فيها تحسن لكن يبقى ضعيفا بالنظر إلى الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها الجزائر من حيث المساحة الموارد الطبيعية والسوق الواعدة ....الخ . بالإضافة إلى جهود الدولة وعزمها على ذلك،حيث قدرت الاستمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حيث قدرت سنة 2009حوالي 2746مليون دولار، بل و أكثر من ذلك فقد سجلت الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587 مليون دولار عام 2015 وهذه الأرقام لانعكس الوجه الحقيقي للجزائر[1].

ومن جهة أخرى لا يمكن أن ننسى العراقيل التي تواجهنا من جانب المستثمر الأجنبي،هذا لاستثماره في المجالات التي تدر عليه الربح الوفير ، ناهيك عن استثماره في القطاعات التي تهم وطنه الأصلي ،وابتعاده عن الاستثمارات التي تعطي دفعا للتنمية في البلد المضيف ، وابتعاده عن القطاع الفلاحي لبلد المضيف ، وهدا لضمان التبعية .

[1] د بونقاب ا زواوبد المرجع السابق ، محلة شعاع للدراسات الاقتصادية ،ص-88

الخاتمة

سعت الدولة الجزائرية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بمختلف الطرق والمجالات ،من إقرار لترسانة من القوانين والتشريعات وإبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات لمنع الازدواج الضريبي ،وخلق العديد من الهيئات وأجهزة مكلفة بتطوير الاستثمار ،وما تملكه الجزائر من مقومات طبيعية وبشرية وهذا سعيا منها لجذب وتشجيع ودعم للاستثمار لإعطائه دورا فعالا في دفع عجلة الاقتصاد و تطويره .

رغم هذا كله مازال المستثمر الأجنبي بقي عازفا ومترددا لاستثمار في الجزائر بما تملكه من مؤهلات وإمكانيات ضخمة،و ذلك لعوائق حالت دون ذلك والتي كشفت عنها معظم التقارير الصادرة عن مختلف الهيئات الدولية مثل البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة .... الخ.التي رتبت الجزائر في مراتب متدنية ولاسيما فيما يتعلق بالقاعدة 51/49 التي كان لها الأثر الكبير في تراجع الاستثمار وعزوف الكثير من المستثمرين سواء في القطاع المالي و الخدماتي مرورا بكثرة الإجراءات الإدارية وطولها بالإضافة إلى البيروقراطية والفساد اللتان أثقلتا كاهل المستثمر ولا ننسى بطء الإجراءات الجمركية وانعدام الشفافية ومشكل العقار ومنح المزايا.

كما اثر القاعدة 51/49 على انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وهذا يجعل المستثمر يبتعد أكثر لان معظم الدول التي تستقطب استثمارات أكثر هي الدول المنضمة للمنضمة العالمية للتجارة.

بالإضافة إلى هذا كله يجب حماية المستثمر من الناحية الأمنية، ودللك ليشعر بالأمن والاطمئنان على أمواله وممتلكاته وتمنحه أكثر استقرار وأمنا وهذا ما عانت منه الجزائر لسنوات طويلة.

ومنها توصلنا **للنتائج** التالية :

وما نلاحظه أن المستثمر لا يهمه فقط الحوافز والمزايا ،بقدر حماية الاستثمارات من البيروقراطية ،الفساد والرشوة التي تجعل المستثمر لا يفكر في الاستثمار في البلد المضيف

ولا ننسى العامل المهم في الاستثمار التمويل بمختلف أنواعه وإصلاح المنظومة المالية لان الجزائر تعاني هشاشة في الجانب المالي و الإتكالية على ما تدره المحروقات من أموال ضعيفة ومتذبذبة .

توصيات :

انطلاقا من دراستنا لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر و النتائج المستخلصة يمكن أبداء الرأي و الحث على التوصيات التالية :

- يجب على حكومات الدول النامية ان تغير التوازن للتوجه الحيادي للاستثمار في المجال النفطي و على ان يشمل القطاعات المنتجة الاخرى خاصة الفلاحة و السياحة
- وضع الرقابة الدورية على وكالات دعم الاستثمار و الطرق المتبعة في قبول او رفض المشاريع و المصادقة عليها من جهة و تحسين الأداء المصرفي خاصة البنوك التي تحمل عبء التمويل
- متابعة المستثمر المحلي في تدعيم مشروعه ماديا و ماليا مع تقديم دراسات أولية و نهائية يراد تنفيذها و الحد من العراقيل التي تساهم في استمرارية او توسيع المشروع
- إمكانية إنشاء وكالة تابعة لوكالة تطوير الاستثمار و مهمتها دراسة سبل تطوير المناطق و الأسواق الحرة و هي من طموحات الجزائر في 2010و التي يمكنها التماشي مع إمكانية دخول الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة
- الاستغلال قدر الإمكان من تطبيق القوانين المتعلقة بالاستثمار في الجزائر باعتبارها أحسن القوانين على المستوى العربي
- وجوب إعداد الندوات و الملتقيات الاقتصادية و نشرها حتى يتسنى للفرد الجزائري فهم ما يحيط به من شبح العولمة الاقتصادية
- التامين الدولي على الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث انتقال رؤوس الأموال و عوائد هذا الأخير .
- التعجيل في تطوير و عصرنة المصارف تماشيا مع زيادة حركة رؤوس الأموال تدفقا على الدول النامية خاصة منها الجزائر .
- تحسن أداء بورصة الجزائر و دورها في تداول أوراق مالية مما يوسع من حجم الاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار المحفظي).
- يتعين على الجزائر أن تتجاوز الشكل التقليدي للاستثمار الأجنبي في ميدان الطاقة فقط وتوسيع الاستثمار الأجنبي إلى مجالات أخرى وخصوصا في السياحة والفلاحة والصناعات الصغيرة، مع تشجيع الشراكة الأجنبية كذلك.
- ضرورة رسكلة الجهاز القضائي بما يستجيب لمتطلبات اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي

- –على المشرع أن يحرص على وضع نصوص واضحة المعالم خالية من أي غموض، وذلك بهدف كسب ثقة المستثمر، وثبات التشريع الاستثماري نفسه، وخلوه من أي تعديل قد يطرأ في المستقبل
- – .تعديل التشريعات الأخرى ذات الصلة بالاستثمار خاصة منها القوانين المتعلقة بالعقارات والضرائب والقروض لأن الحوافز والمزايا المقررة في قانون الاستثمار تصطدم في الغالب الأعم مع العراقيل التشريعية في القوانين الأخرى.

آفاق الدراسة

– على الدولة الجزائرية أن تركز في قوانينها المتعلقة بالاستثمار وخاصة الجديدة منها، ومراعاة الظروف السياسية والاقتصادية الراهنة بإدراكها بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الاهتمام على البحث عن بديل عن الاستثمار لمحروقات والاعتماد على المنافسة الجبائية وأثرها على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

– ترشيد الانفاق العام والاستثمار الأجنبي في الجزائر بصفة عامة.

– تفعيل دور السياسة المالية والأداء الجيد في التسيير والادارة، وهذا مما يؤدي بالضرورة إلى زيادة النمو الاقتصادي وانعكاساته على تحسين مستوى مناخ الاستثمار في الجزائر.

– أن يكون هناك توجه كبير مع الاستثمارات العربية في الجزائر وتشجيعها والاستفادة منها.

وعليه نقول أنه اذا استطاعت الجزائر في ظل كل هذه التغييرات والتحولات والتطورات السياسية والاقتصادية التي تعرفها البلاد ن تصل إلى تحقيق المحكم للأدوات والاجراءات التي تساعد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الميادين والمجالات وهذا سيحقق في الاحيان توكون هناك قفزة نوعية في جلب هذا النوع في جلب هذا المستثمر الأجنبي إلى أرضها والوصول إلى رفع في مستوى الاقتصاد الوطني

قائمة المصادر والمراجع

Les référence

مراجع البحث

الأوامر والقوانين التي صدرت فيما تعلق بالاستثمار

1. الأمر التشريعي رقم 277/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963.
2. الأمر التشريعي 82-13 الصادر في 21 أوت 1982 متعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد .
3. الأمر التشريعي 82-13 المؤرخ في 19 أوت 1986 المعدل والمتمم لأمر التشريعي 82-13 المكلف التناسبي الشركات المختلطة .

4. الأمر التشريعي رقم 66-284 الصادر في 15 سبتمبر 1966 يتضمن قانون الاستثمارات، ح ر العدد 80 الصادرة في 17 سبتمبر 1966.
5. نص المرسوم لرئاسي 03/01 الصادر في 20أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.
6. قانون رقم 88-25 الصادر في 27 جويلية 1988.
7. قانون 90-10 الصادر في 14أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض.
8. المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر في 5أكتوبر 1993 المتعلق بترقية لاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 64.
9. الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار.
10. أمر 06-08 المؤرخ في 15 جون 2006، المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001.
11. قانون 16-09 المؤرخ في 03أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار.
12. المرسوم التنفيذي رقم 06-355 الصادر بتاريخ 2006/10/09، المتعلق بصلاحيات مجلس الوطني للاستثمار، تشكيله، تنظيمه، وسيره، ج ر ، العدد 64 الصادر في 2009/10/11.

كتب:

1.محمد السيد سعيد، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادي والاجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية للكتاب مصر 1978.
2.ناصر عثمان محمد عثمان، ضمانات الاستثمار الاجنبي في الدول العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009.

3.وسيم حسام الدين الأحمد، قوانين الاستثمار العربية، منشورات المحلية الحقيقية، الطبعة الأولى 2011.

4.قطب مصطفى سابق، الاستثمار أحكامه وضوابطه في فقه الاسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

5.فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، الطبعة 1، 2003.

6.عبد الله عبد المجيد المالكي، استراتيجيات تشجع الاستثمار في الأردن عمان، الأردن 1994.

7.عبد السلام أبو قحف، الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مجموعة النيل العربية، طباعة والنشر والتوزيع، 2003.

8.حيوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار الهومة للصناعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

9.هجيرة عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، اثراء للنشر والتوزيع الأردن ، 2010.

1.رضى عبدالسلام، محددات الاستثمار الجنبي المباشر في عصر العولمة، ط1، المكتبة العصرية،2007.

2.منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية ، ط1، دار الراية عمان، 2012.

3.اميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر والغير مباشر في البنية الاقتصادية العربية ، الدار الجامعية، مصر2004-2005.

4.حامد عبدالمجيد دزار ، السياسة المالية ، دار الجامعية الاسكندرية، مصر2003.

5.عبدالمطلب عبدالحميد، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، دار الجامعة الاسكندرية ،2006.

المذكرات

1.محمد سارة، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، 2012/2011.

2.دوادي محمد، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوره في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، 2012/2011.

3.رحو وحيدة، تقييم تجربة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، دراسة حالة الجزائر، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغنم، 2018/2017.

4.محمد خليل بوحلايس، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بن مهيدي أم البواقي، 2009/2008.

5.بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، السنة 2016/2015.

6.يحي سعدي، تقسم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة ذكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة مستوري قسنطينة، 2007.

الملتقيات

1.براهمية أمال، سلايمية ظريفة، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية ، كلية الاقتصادية والتجارية والمختبر العلم جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 22/21 2006م.

2. المؤتمرات

3.ناجي بن حسين، مؤتمر حول الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاديات الانتقائية، سكيكدة، 15/14 مارس 2004.

المجلات

المجلة الاقتصادية والتنمية، مختبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة محمد فارس المدية.

مواقع الأنترنت

1. www.unctad.org/iia
2. www.invest.gov.ma/ide2003.pdf
3. www.andi.dz
4. UNCTAD DINVESTEMENT DIRECTORY, VOLUME X OP.CIT.

الملاحق

الملاحق

الجدول رقم (1): التوزيع الجغرافي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً (مليار دولار)

المنطقة	2000_1995 (المتوسط السنوي)	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاقتصاديات المتقدمة	543.9	609.0	442.3	311.2	418.9	590.3	857.5
إ الأوروبي	312.9	381.6	307.3	256.7	204.2	486.4	531.0
اليابان	4.6	6.2	9.2	6.3	7.8	2.8	6.5
الوم أ	169.7	159.5	74.5	53.1	135.8	101.0	175.4
بلدان متقدمة أخرى	122.2	8.50	77.0	24.7	44.0	50.7	42.2
الاقتصاديات النامية	188.0	212.0	166.3	178.7	283.0	314.3	379.1
إفريقيا	9.0	20.01	12.6	18.7	18.02	29.7	35.5
أمريكا اللاتينية والكاريبي	72.6	78.5	54.3	44.7	94.3	25.5	82.8
آسيا و أوقيانيا	106.3	113.6	98.4	115.3	170.7	209.1	259.8105.8
آسيا	105.8	113.5	98.3	115.0	170.0	208.7	259.4
غرب آسيا	3.3	7.2	5.6	12.4	20.8	41.6	59.9
شرق آسيا	70.7	79.7	67.7	72.7	106.3	116.3	125.8
الصين	41.8	46.9	52.7	53.5	60.6	72.4	69.5
جنوب آسيا	3.9	6.4	7.0	5.5	7.6	9.9	22.3
ج ش آسيا	27.9	20.7	18.0	24.5	35.2	41.1	51.5
أوقيانيا	0.5	0.1	0.1	0.3	0.7	0.4	0.3
ج ش أوروبا وكمنولث الدول المستقلة	8.8	11.5	13.4	24.2	40.3	41.2	69.3
العالم	74.7	832.6	622.0	564.1	742.1	945.8	1305.9
الاقتصاديات المتقدمة%	73.4	73.2	71.1	64.0	56.4	62.4	65.7
الاقتصاديات النامية%	25.4	25.5	26.7	31.7	38.1	33.2	29.0
ج ش أوروبا وكمنولث الدول المستقلة%	1.2	1.4	2.2	4.3	5.4	4.4	5.3

المصدر: الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي2007**، مرجع سبق ذكره، ص:2.

الجدول رقم (2): التوزيع الجغرافي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عالمياً (مليار دولار)

الجدول رقم (5): حجم الإنفاق الحكومي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة 1990-2006.

السنة	الإنفاق الحكومي (مليار دينار)*	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	المخزون التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
1990	136,50	0,3	1520,9
1991	212,10	80	1600,9
1992	420,13	30	1630,9
1993	476,63	0	1630,9
1994	566,33	0	1630,9
1995	759,62	0	1630,9
1996	724,60	270	1900,9
1997	845,10	260	2160,9
1998	876,00	606,6	2767,5
1999	961,70	291,7	3059,2
2000	1 178,10	438	3497,2
2001	1 321,00	1196	4693,2
2002	1 550,60	1065	5758,2
2003	1 690,20	633,8	6392
2004	1 892,80	881,9	7273,9
2005	2 052,00	1081,3	8355,2
2006	2 428,50	1795,4	10150,6

المصدر:

* : http://www.bank -of-algeria.dz/communicat1.htm

Unctad, **World Investment Directory, Volume X Africa**, Op.Cit, P:62.

الجدول رقم7: موجز للمشاريع الاستثمارية في الجزائر للفترة 2002-2009:

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%	عدد مناصب العمل	%
الاستثمارات المحلية	70491	99,03	5017890	74,82	909465	91,04
الشراكة	294	0,41	764593	11,40	31030	3,31
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	400	0,56	924393	13,78	58450	5,85
مجموع الاستثمارات الأجنبية	694	0,97	1688985	25,18	89480	8,96
المجموع العام	71185	100	6706875	100	998945	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات www.andi.dz

الشكل رقم (11): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2006).

الوحدة: مليون دولار

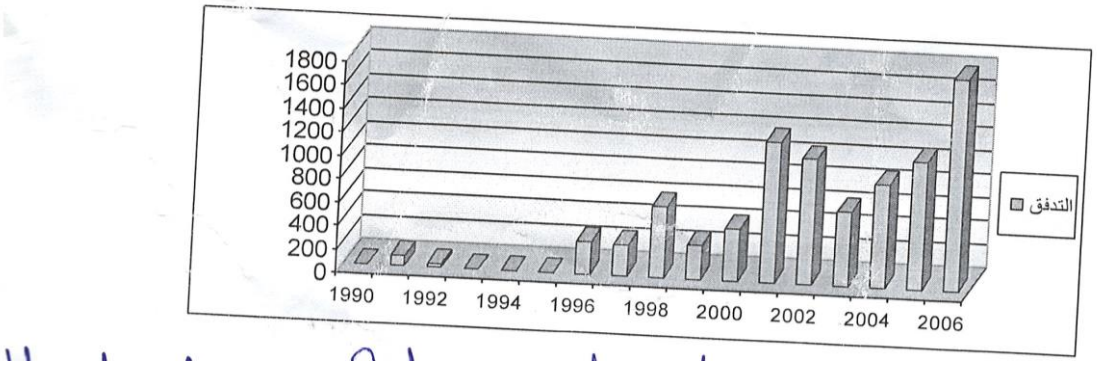

UNCTAD DINVESTEMENT DIRECTORY, VOLUME X OP.CIT,P :62

الملخص

إذا أرادت الجزائر أن تحقق التنمية الاقتصادية في كافة مجالاتها، وذلك من خلال التركيز على دور ومساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر فمن الضروري أن تقوم بإصدار تشريع جديد يضبط النقائص والثغرات الموجودة في قانون الاستثمار، وأيضا مراجعة الاجراءات عند التعامل مع المستثمر الأجنبي، خاصة من ناحية التنفيذ، وتقييم وتقدير الامتيازات الممنوحة له.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار، الاستثمار الاجنبي المباشر، الاستثمار الاجنبي الغير المباشر، التنمية الاقتصادية، محددات الاستثمار، مناخ الاستثمار، معوقات الاستثمار.

Résume

Si l'algeriecompte assurer de develloppementeconomique la concontation du role et de la participation de linestissementertanger direct, dans il est necessairedétablire un nouneau plan mentionnaus les defauts et les changements se trousont dans loi de linvertissement et aussi lentretient avec linestisseutetranger, specialement du coté exécution et nalorisation des arantages et favears qui lui sont offertes.

Mots clé : Investissement, investissement étranger direct, investissement étranger indirect, développement économique, déterminants de l'investissement, climat d'investissement, obstacles à l'investissement.

Abstract

If Algeria want to become realized the economic quantity in all lines. That is linked for the good establishement How to deal diretly the foreign exploitation

It is important to think how make a new lawmaking that contains in adjusting with exact operating statement . specially in the decreasing and changes.

In order to review each treatment with the foreign exploiter .Towards the technique evaluation and control the best excellences in it.

Key words

Investment, foreign direct investment, indirect foreign investment, economic development, determinants of investment, investment climate, investment barriers.